طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

أيار | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٥

الشهيد القائد
صدام حسين

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

المنظومة تعيد إنتاج نفسها

الانتخابات البلدية والاختيارية 2025

كلمة الطليعة

الانتخابات البلدية ما لها وما عليها ...

بعد تمديد للمجالس البلدية لثلاث سنوات عن موعد استحقاقها الدستوري ، اجريت الانتخابات البلدية والاختيارية على اربعة مراحل ، كانت اخرها تلك التي حصلت في الجنوب بمحافظتيه.

الامر الايجابي الذي يسجل لاجراء الانتخابات انها اجريت في مواعيدها المحددة استناداً الى قرار دعوة الهيئات الناخبة كما حددته وزارة الداخلية . وهذا الامر الايجابي ما كان ليحصل لو لم تكن عملية اعادة بناء الدولة شقت طريقها انطلاقاً من انهاء الفراغ في المؤسسات العامة واولها المؤسسات الدستورية. فاجراء الانتخابات البلدية بغض النظر عن النتائج التي افرزتها، هي الخطوة الثالثة التي اعقبت خطوتي انتخاب رئيس للجمهورية بعد فراغ استمر لاكثر من سنتين ، وتشكيل حكومة بصلاحيات كاملة بعدما كان البلد يدار بواسطة حكومة تصريف اعمال سواء لجهة ممارسة صلاحيتها الاصلية او تلك التي يمارسها مجلس الوزراء مجتمعاً وكالة ، بسبب انتقال صلاحيات رئاسة الجمهورية اليه نظراً للشغور الذي كان حاصلاً في موقع الرئاسة الاولى. وبهذا الانجاز الذي تحقق ، بدءاً من انتخاب رئيس للجمهورية ومروراً بتشكيل حكومة جديدة وصولاً الى الانتخابات البلدية ، يعود المرفق العام للانتظام من اجل القيام بتأدية وظائفه التي حفظها له الدستور والقوانين النافذة والمراسيم ذات الصلة.واذا ما استكملت عملية اعادة تفعيل المرفق الدستوري ، باستتباع يتناول المرفق الاداري لاعادة هيكلته وملء شواغره ، تكون عملية اعادة بناء السلطة بمرافقها العامة قد خطت خطوات الى الامام نحو استكمال الهيكل الاداري الذي عانى شللاً انعكس على انتظام عمله وبالتالي انعكاساته السلبية على مصالح الناس فضلا عن كونه يضع حداً للزبائنية التي سادت طيلة الفترة الماضية ، والتي جعلت الادارة العامة مجالاً للمنافع والخدمات الخاصة التي استفادت منها المنظومة السلطوية بكل اطرافها وعلى حساب المصلحة العامة.

اذاً ، ان الانتخابات البلدية والاختيارية ، هي خطوة ايجابية لانها تندرج في اطار اعادة الاعتبار للدولة وتمكين مرافقها ومؤسساتها من القيام بعملها بعدما طالها التعطيل لسنوات عديدة.

هذه الايجابية التي تسجل لانجاز هذا الاستحقاق الدستوري ، لايعني انه لم تَشُبْه مخالفات جوهرية واخرى اجرائية تتصل بسير العملية الانتخابية.

إن ابرز المخالفات ، هي تلك التي تتمثل بعدم وجود هيئة وطنية مستقلة تناط بها سلطة الاشراف على العملية الانتخابية ومنها الانفاق الانتخابي اسوة بتلك التي تتولى الاشراف على الانتخابات النيابية ، وهذا ماجعل وزارة الداخلية تقوم بهذه المهمة ، باعتبارها السلطة الادارية التي تتولى الجانب الاجرائي منها.واول خطأ جسيم وقعت فيه الوزارة هو ازدواجية المعايير التي اعتمدتها في مقاربتها لمسألة المهل خاصة تلك المتعلقة بالمهل النهائية لانسحاب المرشحين والتي برزت بشكل فاضح في المرحلة الرابعة عندما مددت وزارة الدخلية مهلة الانسحاب حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً من اليوم الذي يسبق اليوم الانتخابي ثم عادت ومددت المهلة حتى ساعات قريبة من فتح الصناديق. اما ثاني الاخطاء الذي ارتكبته الوزارة فهو المتعلق بتطبيق احكام الصمت الانتخابي حيث سجل خرق فاضح لهذا القرار ، والخرق الفاضح جاء من اطراف المنظومة السلطوية وتحديداً من تلك التي تمارس سلطة امر واقع وتعاند الدخول في مشروع الدولة. ولوكانت شكلت هيئة وطنية للاشراف على الانتخابات لما كان حصل هذا الخرق حيال مبدأين اساسيين ولازمين لشفافية العملية الانتخابية.

هذا بما يتعلق بالجانب السلطوي المناط به ادارة العملية الانتخابية ، اما لجهة سياقاتها العملية وما افرزته من نتائج ، فان الانتخابات البلدية اكدت بعض الحقائق واماطت اللثام عن حقائق اخرى.

اولى الحقائق التي اكدتها العملية الانتخابية بمقدماتها وادارتها وتشكيل لوائحها ، ان اطراف المنظومة السلطوية الذين عبثوا بامن المواطن السياسي والاجتماعي والمعيشي ، ثبت ان عوامل الالتقاء تتقدم في علاقاتهم المصلحيةعلى عوامل الافتراق. اذ رغم خلافاتهم التي تبدو حادة في كثير من الاحيان ، لا يتوانون عن اجراء الصفقات السياسية في مابينهم خاصة عندما تنطوي على منافع متبادلة ، وهي تتم تارة تحت الطاولة وتارة جهاراً. وهذه برزت بشكل اساسي في بلديات المدن الكبرى بدءاً من العاصمة الى طرابلس وبعلبك والنبطية

وصور وغيرها من البلديات ذات الثقل السكاني. وهذا ما مكّن المنظومة السلطوية من اعادة انتاج نفسها من بوابة الاطر التمثيلية في المجالس البلدية.

اما الحقيقة الثانية التي اكدتها العملية الانتخابية إنما تجلى بالاسقاط السياسي على هذه العملية الذي سعت اليه اطراف المنظومة سواء التي خاضت الانتخابات منفردة او متحالفة. وهذه الاطراف ارادت ان توجه ايحاءات من خلال ما اسفرت عنه العملية الانتخابية من نتائج ،الى مايمكن ان تسفر عنه الانتخابات النيابية بعد عام ، وهي الاهم بنظرها كونها تتعلق باعادة تركيب السلطة وتحديداً مرفقيها التشريعي والتنفيذي . ولهذا ارادت الاطراف السلطوية ان تجعل من نتائج الانتخابات البلدية، "بروفا" للانتخابات النيابية ، وهذا يُخرج الانتخابات البلدية عن هدفها الاساسي كونها تتعلق بتشكيل مجالس محلية لادارة الشأن الخدماتي والانمائي ، فيما البعض النافذ سعى لاخذها الى مكان اخر .

والحقيقة الثالثة ، التي اكدتها العملية الانتخابية، أن البعض ممن استمرأ اساليب الترهيب المعنوي والمادي والترغيب بتقديم المنافع ، لم يغادر هذه العقلية بل بدت ثابتة من ثوابت نهجه السياسية وتعامله مع الاستحقاقات الدستورية ،ولهذا دأب على استحضار خطاب انتخابي استثار من خلاله الغرائزية الشعبية واللعب على العواطف وكل ذلك لاعلاقة له بالاهداف التي تنطوي عليها العملية الانتخابية ، وبالسياق نفسه استحضر خطاب التخوين لكل من لايجارية مواقفه واهواءه السياسية. وكما مورست هذه الاساليب في الانتخابات السابقة نيابية كانت او بلدية لترهيب الناس فإنها مورست في الانتخابات الاخيرة للوصول للغاية ذاتها . وهذا ما جعل محصلة النتائج لاتعكس الارادة الشعبية فيما لو قيض لها التعبير بارادة حرة ومتحررة من كل اشكال الضغوط والاغراءات. اما الحقائق التي اماطت اللثام عنها نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية فهي تتجلى في ثلاثة حقائق اساسية:

الاولى ، ان اطراف المنظومة السلطوية وخاصة الثنائي منها الذي يُطبِّق على مايعتبره حاضنته الشعبية ،بدأ يشعر أن الارض تميد تحت اقدامه ، وهو وإن لم يعترف صراحة بذلك ، الا أن الطريقة التي ادار بها عمليته الانتخابية وخاصة مسألة تشكيل اللوائح والسعي ما امكن لتحاشي الانتخابات عبر الحؤول دون تشكيل لوائح منافسة لجعل لوائح المنظومة تفوز بالتزكية وبغية تصوير الامر وكأن لا وجود لحالة اعتراض شعبي وبغض النظر عن حجم الحواصل الانتخابية. ولهذا فان الاصرار على خوض الانتخابات على مستوى اللوائح او الانفراد من قبل قوى الاعتراض السياسي او الذي اتخذ طابعاً عائلياً ادى غايته السياسية لجهة عدم جعل العملية الانتخابية تنطوي على مبايعة لاطراف المنظومة.

الثانية ، كشفت العملية الانتخابية ، ان الاعتراض على اداء اطراف المنظومة لم يعبر عن نفسه بقدرة قوى الاعتراض بتعبيراتها السياسية او العائلية من اثبات وجودها إن بالفوز في بعض البلدات وتحقيق اختراق في بلدات اخرى او في ظهور حالات بدا السباق الانتخابي فيها على "المنخار" نظراً للهامش الضيق بين الحواصل الانتخابية وحسب ، بل عبر عن نفسه ايضاً بحجم الحواصل الهزيلة التي نالتها اطراف المنظومة على مستوى تعدد اطرافها او ثنائياته رغم امكاناتها الهائلة ووسائل التأثير التي تحوز عليها في المدن الرئيسية والعديد من البلدات والقرى ، ولو كانت العملية الانتخابية تخضع لقانون النسبية لكان من اعتبر نفسه رابحاً في هذه الانتخابات وجد نفسه في معمعة "حيص بيص" لعدم قدرته على تحصيل نتائج مريحة.

الثالثة ، ان تمكّن اطراف المنظومة من فرض مجالس بلدية عبر "تخريجة" لوائح التزكية لا يعكس حقيقة الإرادة الشعبية ، لان لوائح التزكية فرضت فرضاً على وقع الترهيب والترغيب بخدمات ومنافع وتقديمات مختلفة العناوين ، وهو ما يصح القول فيها انها مجالس تم تشكيلها بقرار سياسي فوقي ولم تنبثق من ارادة شعبية عبرت عن نفسها من خلال صناديق الاقتراع كما يصح فيها قول كل شيء إلا كونها عملية انتخابية مكتملة الاوصاف.

ان العملية الانتخابية التي طويت صفحتها ، والتي اعتبرت المنظومة السلطوية انها استطاعت اعادة انتاج نفسها من خلال ماتمخضت عنه من نتائج كونه يرسم بنظرها صورة المشهد الانتخابي النيابي ، يجب ان تقرأ من جانب قوى الاعتراض السياسي والشعبي ، بأنها بما تمخضت عنه من نتائج إنما شكلت بداية ، يفترض ان يتم التأسيس عليها لخوض غمار الاستحقاقات الانتخابية على الصعيدين النيابي والبلدي انطلاقاً من معطيين : الاول ، ان الاطباق على البيئات الشعبية سينحو حكماً الى التحلل من ضغوطاته بعدما فقدت القوى الضاغطة الكثير من اوراقها السياسية والتعبوية ، والثاني ان المساكنة السياسية بين الثنائيات والثلاثيات مآلها التحلل ، لان الظروف التي فرضتها في خضم الصراع الكبير الذي يتجاوز حدود المجالس النيابية والبلدية ، تسير حكماً نحو تغيير معطياتها ، وهذاسيكون في مصلحة قوى الاعتراض الشعبي والسياسي والتي تبقى تتحمل مسؤولية توحيد صفوفها وتقديم نفسها كمرجعية وطنية معنية بالتغيير انطلاقاً من ضرورات خوض غمار كل الاستحقاقات بهدف اعادة تشكيل السلطة بدءاً من مؤسساتها القاعدية وصولاً الى المستويات العليا في بنية الدولة.

طليعة لبنان: الانتخابات البلدية والاختيارية فرصة للمساءلة والمحاسبة
واهميتها تكمن في اعادة الانتظام لدور الدولة ومرفقها العام

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ، ان الاستحقاق الانتخابي البلدي والاختياري ،لا تكمن اهميته في انجازه الاداري واللوجستي وحسب بل باعتباره خطوة عاى طريق اعادة الاعتبار لدور الدولة وحضورها في ادارة الشأن العام عبر اعادة الانتظام لهذا المرفق الحيوي العام. ودعت الى مقاربته من خلال بعده الانمائي والخدماتي وعلى قواعد المحاسبة والمساءلة وتطبيق قواعد الحوكمة .

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية للحزب عشية بدء المرحلة الاولى من الانتخابات البلدية والاختيارية في ما يلي نصه :

إن انطلاق الاستحقاق الانتخابي البلدي والاختياري بدءاً بمرحلته الاولى في جبل لبنان ، رغم الظروف الضاغطة التي يمر بها لبنان من جراء استمرار العدوان الصهيوني عليه ، يشكل خطوة على طريق اعادة الاعتبار لدورة الدولة وحضورها في ادارة الشأن العام بعد تعطيل مرافقها العامة لفترة طويلة وبما أثّر سلباً على انتظام عمل مرفق حيوي كالذي يمثله القطاع البلدي والاختياري.

ان اهمية انجاز هذا الاستحقاق لاتكمن اهميته في نجاحه اللوجستي وحسب ، بل الاهمية الاساسية إنما تكمن في مايمثله هذا الانجاز من وضع حدٍ للترهل الذي شاب هذا المرفق الحيوي العام وادى الى تعطيل القطاع الخدماتي وخاصة في بلديات المدن الكبرى التي تعطلت بسبب الصراعات الحادة التي انتابتها تارة بسبب الاسقاطات السياسية لقوى المحاصصة السلطوية عليها ، وتارة اخرى بسبب تنازع الصلاحيات بين المجالس البلدية وسلطات الوصاية عليها.

وعليه فإن القيادة القطرية للحزب ترى ان هذا الاستحقاق يجب ان يقارب من خلال العناوين التالية.

اولاً ، إن اهمية اجراء الانتخابات النيابية والاختيارية في مواعيدها الدستورية بعد ملء الشغور في موقع رئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة ، هي خطوة اساسية في اعادة الانتظام لحضور الدولة عبر اعادة تكوين بنية السلطة على مستوى ادارتها العامة كما هيئاتها التي تنبثق عن الارادة الشعبية ومنها المجالس البلدية والهيئات الاختيارية.

ثانيا ، ان المجالس البلدية على مستوى المدن الكبرى (العاصمة ومراكز المحافظات) كما القرى ، هي هيئات منتخبة مباشرة من الشعب وان شرعيتها تستمدها من الهيئات الناخبة ، وعليه فإن تمكين المجالس البلدية من ممارسة دورها وفق احكام القوانين الناظمة لاعمالها يتطلب ازالة التداخل بين صلاحيات المجالس البلدية وسلطة الوصاية الادراية عليها ،وهو الذي كان سبباً في تعطيل الكثير من المشاريع الحيوية التي تدخل في اختصاص المجالس البلدية وخاصة في العاصمة ومراكز المحافظات .

ثالثاً ، ان انجاز الاستحقاق البلدي والاختياري في موعده الدستوري ، هو فرصة متاحة امام الهيئات الناخبة لان تمارس دورها في المحاسبة والمساءلة عن اداء المجالس البلدية والهيئات الاختيارية ، خاصة بما يتعلق بالوظائف الاساسية المناطة بالبلدية في حقول الانماء المناطقي والخدمات ذات الصلة بقضايا الناس الحياتية والحيوية.

رابعاً ، إن مبدأ المحاسبة والمساءلة هو حق دستوري للمواطن ، وممارسته واجب في كل مرة تدعى فيه الهيئات الناخبة للادلاء بصوتها في الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية ، وكل تخلٍ عن هذا الواجب إنما يحملها مسؤوليّة اعادة تعويم منظومات الفساد والزبائنية ومستثيري الغرائز المذهبية والطائفية وهو الذي اوصل البلد الى ماهو عليه من ترد في اوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. علماً أن ممارسة المحاسبة والمساءلة في النطاق البلدي والاختياري اسهل من النطاق النيابي ، لطبيعة القانون الانتخابي الناظم للعملية الانتخابية بلدياً واختيارياً والذي يفسح المجال للناخب لممارسة الانتقاء من ناحية، وللمعايشة الحسية والمباشرة للناخب المجالس البلدية السابقة وتقويمها لادائها على مدى المراحل السابقة .

خامساً، ان القيادة القطرية للحزب ومن خلال تقديرها لاهمية انجاز هذا الاستحقاق في المرفق البلدي والاختياري، تدعو الى مواكبته والانخراط بفعالياته وبما يوفر اوسع مشاركة شعبية على قاعدة اختيار من تتوفر فيهم معطيات ومواصفات النزاهة والكفاءة والالتزام بالعمل على قواعد الحوكمة بغية تطبيق اعلى معايير الشفافية في ادارة المرفق العام ادارياً كان ام كان منبثقاً عن ارادة شعبية ، وبذلك تكون مقاربة هذا الاستحقاق وفق هذه المعايير ، رسالة توجه الى كل الذين امعنوا في تعطيل الدولة والذين ادى سلوكهم السلطوي على قواعد المحاصصة الى سرقة المال العام وايصال البلد الى حافة الافلاس الشامل بأن المحاسبة أتية ولو متاخرة ، وان تأتي متأخرة افضل من لاتأتي ابداً.

القيادة القطرية لحزب
طليعة لبنان العربي الاشتراكي.
بيروت في ٢ - ٥ - ٢٠٢٥

طليعة لبنان - فرع الشهيد تحسين الاطرش
بيان إلى الرأي العام في طرابلس
الانتخابات البلدية فرصة لاختيار اصحاب الايدي النظيفة...

بيان إلى الرأي العام في طرابلس مع اقتراب الانتخابات البلدية والاختيارية

إلى اهلنا وأحبابنا في الفيحاء الصابرة المظلومة والتي تنتظر التغيير ورفع الحرمان عنها على ايدي ابنائها في صناديق الاقتراع يوم الاحد ٢٠٢٥/٥/١١

ايام قليلة تفصلنا عن الاستحقاق البلدي والاختياري وواجبنا الوطني وحبّنا لمدينتنا يحتّم علينا التوجّه إلى مخاطبة ضمير كل منكم بعد ان اكتوينا جميعا بثلاث تجارب انتخابية في الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠١٠ و٢٠١٦ ، ما جعلنا امام كل تجربة نترحّم على الأخرى التي سبقت لنصل إلى مرحلةٍ فقدت فيه المدينة اي تأثير وفعاليةٍ وباتت مشلولة القرار مسلوبة الارادة وقد رزحت وللأسف تحت وصاية سياسية لم تبرهن على حبها للمدينة يوماً بل ان شبهات عديدة واتهامات تطالها حتى اليوم فلا من يسأل من ممثلي المدينة رئيساً ووزراء ونواباً حاليين وسابقين، ولا من دعا إلى المحاسبة وكلّف نفسه يوماً سؤال نفسه في أضعف الايمان: لماذا كل هذا الاستضعاف للمدينة واهلها واين هم أثرياؤها يدفعون في سبيل إنمائها. واين هم من خطاباتهم الارتجالية في مواسم الانتخابات يوم تعهّد احدهم انه لن يترك المدينة تجوع، وقد جاعت.. ويرون بأم العين كيف يعاني ابناءٍ المدينة ويموتون غرقاً في البحر هرباً من حالات الفقر والجوع ولا من يسمع او يرى ليمد يد العون ، ولو أراد، لَهُوَ قادر علىٍ ذلك دون شك.

يؤسفنا جداً هذا الكم من اللوائح المتنافسة التي كان على عرّابيها ان يدركوا ان تشرذم اصوات الناخبين سيخدم اللائحة المعينة من بعض السياسيين والنواب وسَتُفَوَّت الفرصة على رفع منسوب النجاح لكل الطاقات الخيّرة المرشحة من ابناء المدينة الموزعين على ما تبقى من لوائح وهذا ما سبق وحذرنا منه وآلينا على انفسنا ان لا ندخل في معمعة الترشيحات وزحمتها لنبقى علىٍ مسافة واحدة من الجميع، انطلاقاً من مبدئيتنا وحرصنا على نجاح لائحة متكاملة تجمع ولا تشتت أصواتها، آخذين في عين الاعتبار ان مرشحين كُثر موجودون اليوم على كل اللوائح وفيهم من يمثل طموحاتنا ولو بنسب متفاوتة.

ومن هذا المنطلق ندعو إلى عدم تكرار تجربة انتخابات عام ٢٠١٦ عندما صدقنا وعود السياسيين وبعض من قدموا انفسهم باسم التغييريين وكان هدفنا وصول مجلس بلدي متجانس بفريق عمل قادر على تأمين أعلى خدمة للمدينة، ثم وقعنا في المحظور بمن جعل من مصالحه الضيّقة اولوية على حساب البلدية وادخلها في صراعات شخصية بدل التنازل عن أنانياتهم وخلافاتهم.

لذلك ومع تأكيدنا على مبدأ حرية الاختيار لمن تجدون فيه الأصلح والأنسب لمجلس بلدي متجانس وفاعل كي نتجنب التعثر والفشل ولا تتكرر تجارب الماضي ونعاني لسنوات ست جديدة ونندم حيث لن يعود ينفع الندم .

نؤكد وبإصرار على ضرورة وأهمية الالتزام بواجب الانتخاب و اختيار الأفضل لمصلحة تنمية ونهضة المدينة ولن يكون ذلك الا بالتغيير والإتيان بوجوه شابة تتسم بالمصداقية والشفافية والالتزام بتنفيذ اجندة انمائية واضحة المعالم والابعاد وبعيدة عن التجارب البلدية التي اثبتت فشلها وفشل عرابيها سابقا.. ولنجعل الانتخابات القادمة فرصة للمحاسبة والتغيير..

قيادة فرع الشهيد تحسين الاطرش
لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
طرابلس في ٢٠٢٥/٥/٧

طرابلس...
كيف انتخبت لبلديتها.. المقدمات والنتائج!؟

نبيل الزعبي

لم يكن يكفي اهالي طرابلس مطالبة المسؤولين بإعادة فرز الأصوات الانتخابية، بل وصلوا في مطالبتهم إلى اعادة الانتخابات من جديد وإقالة محافظ الشمال لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية كي لا يتحول ما حصل في المدينة إلى وصمة عار وخيبة امل بعهدٍ جديد وحكومة واعدة تعهد كلاهما بمحاربة الفساد وبناء دولة القانون والمؤسسات.

كما انه لم يكف حضور وزيري الداخلية والعدل منتصف ليلة الفرز لضبط الفوضى والاحتجاجات وبث ما امكن من الطمأنينة بتصويب ما حصل من خلل، ثم تواجُد وزير الداخلية في سراي طرابلس اليوم التالي، بل المطلوب التحقُّق من كل ما نُشِرَ عن تزوير شاب العملية الانتخابية وان تترك وزارتا العدل والداخلية للطعون بها غداً، السير وفق الأصول الديمقراطية والقوانين النافذة دون تدخُّل سياسي من هنا ونائب من هناك، سيّما وان تقصير الداخلية الفاضح بواجباتها تجاه رؤساء الاقلام دفعت بهؤلاء إلى قبول "الاستضافة وتأمين مئة فرشة ووجبات طعام" عبر احد عرّابي لائحة النواب التوافقية الذي صرّح بذلك دون موارية (جريدة الجمهورية ٢٠٢٥/٥/١٢)، كما ان هناك من وجه اتهاماته لبعض القضاة بمحاباة عرّاب آخَر لهذه اللائحة أيضاً (موقع القرار الإلكتروني ٢٠٢٥/٥/١٢)، أما ما حصل في منطقة باب التبانة، اكبر مناطق طرابلس الشعبية والانتخابية، فإن هناك من لم يتّعظ من نتائج انتخابات مختارية عام ٢٠١٦ عندما أسفرت العملية عن استبعاد مكوّناً شريكاً في المنطقة بشكل شبه كلّي، لتتكرّر عملية الاستبعاد ولكن بشكل عكسي هذه المرّة نتيجة صب الأصوات على مرشحين معينين وشطب آخرين ضمن اللائحة الواحدة كما كان متفقاً عليه، فكان ان تأرجحت وتبدّلت النتائج طوال أعمال الفرز ما يعني ان النفوس لم تزل مشحونة بالقلق وتختزن كل ما يدعو إلى التجييش الذاتي وهذا ما يجب ان يدفع عقلاء المنطقة والمدينة إلى معالجة ذلك والتأكيد ان كل خطوة ناقصة من هنا وهناك ستُبقي ذريعة الخوف من الآخَر قائمة ولن يكون الثمن سوى المزيد من التموضع المناطقي والاحتقان المُتبادَل.

وبالعودة إلى اليوم الانتخابي البلدي والاختياري الطويل الذي شهدته الفيحاء، لا بد من تسجيل ما يلي:

١-ثمة من عزا النسبة المتدنية للناخبين والناخبات التي لم تتجاوز ال٢٤،٧١ بالمئة إلى عوامل عدة وضع غياب المال الانتخابي في مقدمتها وتلك وجهة نظر لا يمكن اعطاءها الكثير من الاهمية هذه المرة امام الإحباط الكبير لدى ابناء المدينة الذين لم يتعوّدوا على هذا الكم غير المسبوق من المرشحين وتغليب نرجسية عرّابي اللوائح على امكانية التنازل لمصلحة لائحة واحدة متماسكة مما زاد من حالات القرف وعدم الثقة، لا سيّما ان اللوائح الست المتنافسة جمعت من التناقضات ما جعل العائلة الواحدة تواجه نفسها في اكثر من لائحة وتوزّع الاخ وأخيه وزوجة الاخ على ثلاث لوائح متتالية ناهيك عن مرشحين لا يكفي ما يحملون من شهادات أكاديمية غير مدعومة بحيثية شعبية او انتماء عاطفي واجتماعي للمدينة وغالبية هؤلاء توزعوا على لوائح وكأن الواحد منهم قد اشترى ورقة "لوتو" وترك للحظ ان يلعب دوره في هذه المعمعة الاقرب منها إلى عملية متكاملة الأركان والبرامج المتنافسة.

٢-وثمة كفاءات واعدة لم تجد نفسها على اية لائحة، ومنها ذات حيثية وجدت ان من لا حيثية له يسألها عن حيثيتها، وأخرى مجرَّبة ذات حيثية شعبية واخلاقية آثرت الانسحاب في اللحظة الأخيرة لعدم وجود امكانيات استمرارها بشكل منفرد.

٣-لقد كان هُراءً مكشوفاً ما روّجه البعض عن خوضه المعركة بناءً على رغبة سفير معيّن، او ان الرئيس العماد يرتاح لترشيح احدهم، قبل ان يتراجع عن الترشيح، بحكم انهما ابناء مؤسسة واحدة، باستثناء ما وُجّه من اتهامات بالتدخل السافر

غير المشروع لمحافظ الشمال المحسوب على العهد السابق الذي لم تذكره المدينة بالخير يوماً قبل ان يُقيلَه مجلس الوزراء من منصبه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٤ على خلفية ما تقدم، وحسناً فعل وزير الداخلية بتقديم اقتراح اقالته وقد ترك ذلك صدىً إيجابياً في المدينة يعزز ثقتها بالعهد الجديد وحكومته الاولى على ان لا يكون توقيت الاقالة مرتبٌ لامتصاص نقمة الشارع قبل ساعات من إصدار نتائج الانتخابات.

٤-لم يكن المجتمع المدني فاعلاً، ولا حتى من أعادوا ترشحهم تحت يافطته بعد تجربة الانتخابات البلدية عام ٢٠١٦ الفاشلة كانوا بمستوى آمال الناس بهم، مقابل مجموعات استحوذت على مسمّيات الحراك المدني من الداخلية وتوقفت غالبيتها عند إصدار البيانات في المناسبات من على طاولات المقاهي السوبّر دون لحظ اي تواجد لها في المناطق الشعبية او مراجعة اسباب تراجع انتفاضة تشرين ٢٠١٩ يوم استحقت طرابلس لقب "عروس الثورات".

٥-وبينما اعلن نائب جديد للمدينة تدشينه لمعركة البلدية بدعمه لمجموعة شبابية في لائحة منسجمة من قدّموا انفسهم كمستقلّين وتغييريين، انبرى اربع زملاء له لتشكيل لائحة منافسة شكلت لهم إحراجاً مع تسمية اكثر من رئيس لها في البداية لتستقر على اربعة وعشرين مرشحاً برئاسة عضو مجلس بلدي لم يكن فاعلاً طوال السنوات التسع الماضية تحت مسمى "التقاطع" الانتخابي فاوقعت نفسها منذ اللحظات الاولى في فخ التحاصص السياسي وتسعير حالات الاستقطاب التي عجزت عن استيعاب ١٥٠ مرشحاً

في لوائح بلغت ستة لينسحب من وجد ان لا مكان له في هذه الساحة ويبقى من خاض المعركة منفرداً، ولتُسفِر النتائج النهائية التي تأخر إصدارها حتى مساء الاربعاء ٥/١٤ بنتيجة متساوية، ١٢ للتقاطع و١١+١ التغييرين محمّلةً بالشجب والتهم والشوائب القانونية والعزم على تقديم الطعون بها، والمؤسف ان المدينة وقعت في المحظور بتفويت الفرصة على نجاح المكوّن المسيحي والعنصر النسائي وتلك شائبة ستُحسَبُ سلباً دون ادنى شك بذلك.

وفي خلاصة القول،

كم كان سهلاً إصدار النتائج خلال ساعات قليلة دون الفرز اليدوي الذي لم يعد صالحاً العمل به بعد التقدم التكنولوجي الحاصل والفرز الاليكتروني الذي لم يزل مجلس النواب اللبناني يتجاهله حتى اليوم ويرفض اعتماده كوسيلة متقدمة لعمليات الانتخاب والفرز.

ويبقى السؤال: هل انتخبت طرابلس مجلساً بلدياً يشبهها ام هو صورة مصغرة عن تقاطع مصالح السياسيين فيها باعتبار ما جرى يشكل "البروفا" المطلوبة لتحديد احجام كل طرف ولا بد منها في الاستحقاق النيابي المقبل كما رأى البعض، وهل يلتزم من ربح المعركة في المجلس البلدي ان يكون خادماً لمدينته وبلديتها وتقديم ما تستحقه من رفع الغبن وغبار اهمال السنين الطوال عنها، ام انه سيكتفي بالولاء لأولياء نعمته الذين قذفوا به إلى المجلس ليقول على الإيماء السلام بينما المدينة تنتظر لتقرر ما العمل غداً.

وغداً هو يومٌ آخَر!؟..

المعايير الدولية للإنتخابات
ودورها في إرساء قواعد القانون والنزاهة واحترام حقوق الإنسان

إن تحوّل النظم السياسية في العالم من نظم استبداية، آحادية وديكتاتورية، إلى نظم ديمقراطية تتسم باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ، أفضت إلى إعطاء الشعوب في معظم دول العالم الحق في التعبير الديمقراطي الحر، والحق في المشاركة في الشأن العام. وهذا الحق يتم عبر الممارسة الديمقراطية عبر الانتخابات إن كانت رئاسية أو تشريعية أو بلدية، التي بدورها تؤسس لإنشاء إنشاء نظام حكم قادر على ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتطوير المؤسسات الديمقراطية.

إذا العملية الانتخابية تُشكل جزءاً" حيوياً" وأساسياً" في العمليات الديمقراطية والوسيلة الأهم التي من خلالها يُتاح للأفراد المشاركة في الشأن العام. وحق الإنتخاب والمشاركة في الشؤون العامةوهو حق كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من أحكام معاهدات، ولا سيما المادة (٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، وفرت المعايير الدولية للانتخابات، التي وضعتها المعاهدات العالمية والإقليمية ، أساسا لتقييم العملية الانتخابية.

ومع أن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية لنزاهة الإنتخابات تلعب دوراً" مهماً" في ضبط العمليات الانتخابية من خلال فرق أو لجان المراقبة، لكنها بذات الوقت لم تلغ التجاوزات لهذه المعايير في الكثير من الدول . فإذا كانت الإنتخابات تتيح الفرصة للأفراد للتعبير عن إرادتهم وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في المشاركة في الشؤون العامة ، فإن في العديد من الدول وخاصة المترهلة التي تشهد توترات ونزاعات، تشهد العمليات الانتخابية خرق لحقوق الإنسان، لا سيما حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وتكوين جمعيات، إضافة إلى إعاقة الآخر في المشاركة السياسية، وقد تؤدي العمليات الانتخابية بعض الأحيان إلى تعديات وإساءة معاملة وتشهير، اضافة الى استخدام الخطاب الشعبوي والطائفي، والأخطر استغلال ظروف الناخبين الإقتصادية السيئة من خلال استخدام المال الإنتخابي الذي بدوره يُعتبر شراء للأصوات، وهذا حكما مخالف للمعايير الأخلاقية والقانونية

نعمت بيان

التي وُضعت من أجل إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ومعبّرة عن إرادة المواطنين.

هذا وتلعب المفوضية العامة للأمم المتحدة دورا بارزا في مراقبة العمليات الإنتخابية كما ذُكر أعلاه لضمان إجراء ها حسب القوانين والمعايير التي حددتها ، ولهذا الغرض، وعملاً" بقرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦، عيّن الأمين في عام ١٩٩١ وكيل الأمين العامن للشؤون السياسية كجهة تنسيق للمساعدة الإنتخابية، من أجل البت في معايير المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة ،والمساعدة التيتقدمهاالأمم المتحدة لا تتم إلا بناءً" على طلب محدد من دولة عضو أو على أساس ولاية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وقد شددت الجمعية العامة مراراً" على أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة يجب أن تسترشد بمبادىء رئيسية مثل الموضوعية والنزاهة والحياد والاستقالية، مع الاحترام الواجب للسيادة الوطنية. إضافة إلى ذلك، تُعزز المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة مشاركة المرأة والفئات المهمشة وتمثيلها وتمكينها في

العمليات الانتخابية.

ما هي المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالعمليات الانتخابية وما هي مصادرها؟

لقد أرسيت المعايير الدولية للإنتخابات من مصادر متعددة ، أهمها وابرزها، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواثيق الدولية والاقليمية الأخرى من خلال نصوص المواد التالية:

- المادة (٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٩٤٨)

-المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)،

(العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،هو معاهدة دولية أعتمدت برعاية الأمم المتحدة، وقعت وصادقت عليها أكثر من ١٦٠ دولة، بما فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتُعتبر أحكامها ملزمة قانونا" بالنسبة للدول الأطراف كافة).

- المادة(٢٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)

-المادة (٢٣ ب) من إعلان القاهرة بشان حقوق الإنسان في الإسلام (١٩٩٠)، الذي لا يأتي على ذكر الانتخابات بشكل صريح، بل أشار إلى حق الجميع في المشاركة في الشأن العام.

-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١)، المعني ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تنص المواد التي ذكرت أعلاه على التالي:

١.لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده،

إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.

٢.لكل شخص حق تقلّد الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة مع الجميع على أساس تكافؤ الفرص.

٣. إن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويجب ان تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا" بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

٤.حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

٥.حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

٦. لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقا" للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع الحريات وحقوق الإنسان، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

تجدر الإشارة إلى أن المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تطرح ثلاثة شروط أساسية في ما يخص الحق بالمشاركة، أولا"، إن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلد ما منوط بمواطني البلد المعني حصرا، ثانيا، لا يتمتع المواطنون بحق المشاركة فحسب، بل يتمتعون أيضا" بفرصة ممارسة هذا الحق، ثالثا"، يجوز أن يقيّد حق المواطن بالمشاركة، ولكن في هذه الحال، لا بد أن تكون القيود مقبولة دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس او اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

كما أن هناك معايير دولية أخرى للانتخابات لم ترد في المواثيق الأساسية، غير انها تُعتبر كعرف، وبحكم الواقع هي معايير معمولا" بها رغم انها غير منصوص عليها في القوانين، لكنها تُعتبر من ضمن الشروط المتعلقة بالانتخابات المنصوص عليها في المادة (٢٥) للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبناء"

عليه، حددت بـ ٦ مبادىء أساسية تُعتبر معايير دولية للانتخابات وهي التالية:

-تجري الانتخابات وفقاً للقانون.

-تجري الانتخابات بإطار من الشفافية والانفتاح.

-تكون المنافسة عادلة، وتؤمن تكافؤ الوصول إلى الموارد العامة.

-تحظى الهيئة الانتخابية بالتوعية حول الانتخابات وحقوقها الانتخابية.

-تجوز المراقبة المستقلة للانتخابات.

دور ومشاركة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العمليات الانتخابية.

تقوم مشاركة الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية على قواعد ومعايير حقوق الإنسان التي تضمن المشاركة السياسية، ويتم ذلك خلال جميع المراحل، قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية لتأمين والحفاظ على بيئة آمنة وسلمية لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية. ورغم أن الإنتخابات تتيح للناس فرصاً للتعبير بحرية عن أراداتهم وممارسة حقوقهم المدنية، ولا سيما الحق في المشاركة في الشؤون العامة، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى حصول توترات وانتهاك لحقوق الإنسان.

أهم الأنشطة التي تقوم بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية:

-القيام برصد في الحالات الي توجد فيها شواغل بشأن العنف المحتمل وانتهاكات حقوق الإنسان.

-دعم وتنظيم الدعوة من أجل إجراء انتخابات سلمية والامتثال للقوانين المعنية بهذا الشأن، بحيث يُسمح للجميع بالمشاركة الكاملة.

-الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحصل قبل وأثناء وبعد الانتخابات.

-إجراء تحقيقات او بعثات لتقصي الحقائق عند وقوع حوادث خطيرة تتعلق بالانتخابات.

-ضمان حماية السكان الأشد ضعفاً.

-تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين أثناء وقبل الاقتراع لضمان مطابقة التشريعات ذات الصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

على الصعيد المحلي، يتم التبليغ عن الانتهاكات وعمليات التزوير التي تشهدها العملية الانتخابية الى السلطات القضائية المحلية، التي تقوم بدورها باجراء تحقيقات ، وتتخذ الإجراءات القانونية اللازمة.

من الثابت، أنه ليس هناك نظم سياسية انتخابية مثالية بالمطلق، إلا أن العديد من الدول تتمتع فيها العمليات الإنتخابية بنسبة عالية من النزاهة والشفافية ، وإن هامش التزوير وتجاوز القوانين والمعايير ضيق جداً، خاصة في الدول الغربية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على وعي المواطن/الناخب بممارسة حقه الديمقراطي بحرية، وبحسن اختياره لممثليه في المجالس (برلمانية أو بلدية) ، ويعتمد أيضاً على البرامج الإنتخابية للمرشحين التي تستوجب وضع خطط نهضوية وتنموية وقوانين ترسي إلى قيام نظام ديمقراطي يتسم بالشفافية من خلال تطبيق القوانين، والمحاسبةوالمساءلة القانونية للفاسدين ومن ينتهكون ويتجازون المعايير والقوانين التي ترعى الانتخابات، إن كان بالرشوة، أو بالخطاب التعبوي والطائفي، أو بالشعارت الرنانة الفارغة والإستثمار بعواطف الناس، أو بالتهديد والوعيد، أو بالحملات الإعلامية المضللة، والتشهير ولصق الإتهامات بمنة ويسرة، كما يحصل حالياً في الإنتخابات البلدية والاختيارية في لبنان، كمثال على تجاوز القوى التي هيمنت على البلد لأكثر من ثلاثة عقود للمعايير القانونية والاخلاقية لمسار العملية الانتخابية.

في النهاية، إن المعايير التي تؤسس لإنتخابات حرّة ونزيهة وشفافة، تؤدي حتماً إلى استقرار البلد ونهضته، أما إن فقدت هذه المعايير أو بعضها فحتماً ستستشري حالة الفساد الذي بدوره يؤدي إلى عدم الإستقرار وقد تفضي أحياناً إلى فوضة ونزاعات أو حتى حروب أهلية. فتطبيق القوانين والالتزام بالمعايير التي ذُكرت أعلاه هي الدعائم الأساسية للاستقرار والسلم الأهلي ودفع عجلة النمو إلى الأمام.

المصادر.

https://www.ohchr.org/ar/publications/professional-training-series/human-rights-and-elections-١.

٢.الباحث ريتشارد تشامبرز – المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

٣.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)المادة ٢٥

بيان المكتب المهني لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بمناسبة الاول من ايار عيد العمال العالمي

يحل عيد العمال العالمي هذا العام، والطبقة العاملة اللبنانية والنقابيين وصغار الكَسَبَة وذوي الدخل المحدود، وموظفي القطاعين العام والخاص وسائر ابناء شعبنا، الذي دخلوا بغالبيتهم في خانة الفقر والحاجة، يواجهون ازمة معيشية حادة بعد ان تركتهم منظومة الفساد اللبناني والمحاصصة السلطوية يصارعون على مدى العقود الماضية في سبيل تحصيل لقمة العيش الكريم، وأمعنت في اذلالهم خلال السنوات الست المنصرمة عندما أشهرت افلاس الدولة على الملأ وتركت المصارف تصادر مدّخرات الناس، وعطّلت الحياة الاقتصادية تاركةً شعبها تحت رحمة المجهول والاستجداء في ابشع انتقام واستبداد ضد كل من وقف في انتفاضة تشرين العام ٢٠١٩ مطالباً بإسقاطها تحت شعار (كلن يعني كلن).

هذه المنظومة لم تكتفِ بما اقدمت عليه من اجرام بحق شعبها، وانما تقاتل اليوم في سبيل اجهاض الآمال التي علقّها اللبنانيون على خِطاب القسم لرئيس الجمهورية المُنتَخَب والبيان الوزاري لحكومة العهد الاولى، وترانا اليوم لا نرى سوى المتضرّرين يوجّهون السهام المسمومة في وجه العهد والحكومة الجديدين، ما يؤكد ان معركة عمال لبنان وكل المعَذَبين في هذا البلد يجب ان لا تتوقف، وعليها الاستمرار بوتيرة نضالية ونقابية مطلبية اكثر حِدّةً ومسؤوليةً اليوم وغداً، ونسج اوسع التحالفات مع كل القوى العابرة للمناطق والطوائف والمذاهب صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير، ورفع القيود عن عمال ونقابيي لبنان باعتبارهم طليعة المدافعين عن الشعب اللبناني وحقوقه المشروعة في العمل والطبابة والسكن والحماية الاجتماعية والاقتصادية، وفي توفير التعليم المجاني والفرص للعاطلين عن العمل وخريجي المعاهد والجامعات كي يحصلوا على الحياة الحرّة والعيش الآدمي الكريم ووقف تصدير الأدمغة إلى الخارج.

انها مسؤولياتنا جميعاً كي نلتقط فرصة التغيير الموعودين بها اليوم وجعلها محطةً مفصلية نحو توحيد الصفوف وملاحقة الوعود ومحاسبة المقصّرين، وليكن الشارع اللبناني الوطني الواحد الموَحَّد هو معيار التزامنا الحقيقي جميعاً نحو الارتقاء بالنضال المطلبي إلى مستوى استعادة الحركة العمالية والنقابية لدورها التاريخي المعروف، والذي بدونه سنبقى أفراداً واتباعاً مشتتين تجمعنا حظائر المذاهب ويتولى امورنا تجّارها وفجّارها، ولنرفع شعارنا الدائم الأبدي اليوم وكل يوم: يا عمال لبنان اتحّدُوا...

المكتب المهني
لحزب طليعة لبنان العربي
الاشتراكي
بيروت في الاول من ايار ٢٠٢٥

اعادة الاعتبار للنضال المطلبي اوّلاً... الاول من ايار... ماذا ينتظر عمال لبنان في عيدهم؟

نبيل الزعبي

ربّما هي المرة الاولى هذا العام بعد مرور اكثر من ثلاثة عقود على مؤتمر الطائف، سيجد فيها عمال لبنان انفسهم مُطالَبين بإعادة النظر في لازمة "يا عمال لبنان اتحّدوا" لأخراجها كشعار من باب الكليشيهات الفلكلورية إلى مستوى الفعل النقابي الراقي المطلوب لمناقشة الحال التي آلت اليها الحركة النقابية اللبنانية اليوم، وهي تجد نفسها مشتّتة ضعيفة لا حول لها ولا قوّة إلا بما تمدُّه اليها أيادي الطبقة السياسية اللبنانية لتخفي هُزال بنيتها بعد ان عملت منذ العام ١٩٩١ على مصادرة النضال النقابي اللبناني لمصلحتها فتفنّنت في تقسيم الطبقة العاملة وبعثرة انجازاتها السابقة واللاحقة لمصالح الميليشيات المذهبية وأمرائها من الساسة الذين استولوا على الحياة السياسية بدورهم وصار لكلّ طرفٍ منهم اتحاده العمالي المرتبط به، وترتيب ما امكن من نقابات صورية لتنضوي فيه لدرجة ان اللبناني صار بفطرته يعرف من خلال اسم هذا النقابي او ذاك المسمى "مرجعاً" عمالياً إلى أية جهة سياسية ينتمي ومن اية حظيرة مذهبية وطائفية يستمدُّ قواه الذاتية ويقدّم لها بالمقابل "كشفاً" بما تم سلخه عن بيئته النقابية السليمة من عمال وأجراء وتجييرهم لأولياء نعمته في معاركهم السياسية والطائفية على حساب النضال الطبقي وأستنهاض قضية العمال والرفع من مستوى معيشتهم وأحوالهم.

من هنا تختلف المواصفات المطلوبة لذاك المسمى "قائداً" عمالياً بفعل القرار السياسي الصادر بمرسوم عن رموز الإقطاع المذهبي اللبناني المتنوّع: هل وُجِدَ هذا القائد وصُرف عليه ليعمل في سبيل خدمة الطبقة العاملة اللبنانية ام انه مجرّد بوق او مفتاح انتخابي تقتصر مهمته على تأمين ما امكن من اتباع جدد للزعيم وزيادة الاصوات الانتخابية له بدل العمل على توحيد العمال والسهر على مصالحهم وبات شعار "يا عمال لبنان اتحدوا" شعاراً صورياً ووبالاً على العمال بدل ان يكون مصدر قوة حقيقية لهم في التغيير والتحرر من كل تبعية وقيود.

قطعاً، لم تكن مصادفةً وانما عن سابق تصوّر وتخطيط ان تُصِرَّ القوى المحمية من الوصاية السورية على لبنان ومنذ تشكيل أولى حكومات ما بعد الطائف ان تكون وزارة العمل من حصتها في غالبية التشكيلات الوزارية فأوّلتها بدايةً الى احد رموزها الذي اشتغل على "تفقيس" ما امكن من نقابات صورية لاستخدامها في تكوين اتحادات عمالية هي اشبه بالوهمية بهدف ضرب كل امكانية لتكوين اتحاد عمالي عام فاعل يمتلك الحد الادنى على الاقل من الاستقلالية ليكون رأس حربة لكل حركةٍ اعتراضية داخلية نقابياً وشعبياً ووطنياً لما له من تمثيل نقابي عابر للمناطق والطوائف في قيادة النضال المطلبي للعمال والمستخدمين ورفضه الارتهان للسلطة ورموزها الفاسدة التي لم تكترث يوماً لإعطاء العمال حقوقهم إلا تحت الضغط الشعبي والنزول إلى الشارع وبالتالي كانت تحسب الف حساب وحساب لكل تحرك عمالي خارج وصايتها وأمرتها فحرصت دوماً على اختيار الأزلام والمحاسيب لِتَبَوُّء المواقع الأساسية المخصصة للطبقة العاملة بهدف إبعاد كل من هو على درجةٍ من الثقافة النقابية والوعي السياسي وما يؤهله لقيادة الشارع بقدر أهليته للدفاع عن حقوق زملائه في المصانع والمعامل والمؤسسات ومعبّراً عن مطالبهم الحياتية والمعيشية خير تعبير.

هي النماذج الواعية المقتدرة من عمال لبنان من يُعَوّل عليها

في قيادة اي حراك نقابي يعيد وهج النضال المطلبي اللبناني إلى الشارع من جديد وهذا ما تقتضيه تحولات المرحلة المقبلة مع تنامي الخطاب السياسي الداخلي الداعي إلى "استئصال آفة الطائفية التي تضرب الحياة الوطنية، وتعطّل طموح الشباب في الوصول إلى دولة القانون والمؤسسات القائمة على العدالة والمساواة بين المواطنين، والتي تعتمد الشهادة العلمية والكفاءة في الوظائف العامة، بدل الهوية المذهبية، والزبائنية. (الرئيس نواف سلام ٢٠٢٥/٣/١٨).

وتلك واحدة من الفرص الذهبية التي ينبغي التأسيس عليها من خلال تشكيل اوسع تحرك شعبي لا يكتفي

بملاحقة هذه الوعود ومساءلة مطلقيها ازاء اي تراجع او تقاعس عنها فحسب، وانما يتوجّب اعادة النظر في كل الكيانات الوهمية التي تدّعي تمثيلها لعمال لبنان من مستخدمين وأجراء وموظفين واعادة تأطير النضال المطلبي من جديد وتنظيمه وفق المفاهيم المحددة لإنشاء النقابات في الدفاع عن المنتسبين اليها ورفع الظلم عنهم والدفاع عن حقوقهم في الحياة الحرة الكريمة في العيش والسكن والطبابة والتعليم وضمان الشيخوخة إلى مكافحة البطالة وتعزيز دور العامل كأحد اطراف العملية الإنتاجية الاقتصادية وهذا ما ينبغي ان يكون الف باء تحرُّك عمال لبنان وهم يخوضون معركة تحرّرهم من قيود الوصاية السياسية الطائفية العاملة على شق صفوفهم طوال العقود الثلاث الماضية على الاقل، وآن لهم ان ينزعوا عن حركتهم المطلبية كل قيدٍ وتبعية لتتحقق مقولة "يا عمال لبنان اتحدّوا" فلا تكون مجرّد شعار فارغ لا يقدِّم او يؤخر في مسيرة الطبقة العاملة اللبنانية، وانما سيجعل من وحدتها المنطلق والأساس لرفع كل ظلم ومعاناة عن كاهل عمال لبنان، وليكون الاول من ايار من كل عام عيداً للانتصار ومحطة دائمة لتسجيل المزيد من الإنجازات التي يتوقون اليها.

في بيان لملتقى الخبراء والاختصاصيين العراقيين: عمال العراق في عيدهم يواجهون العوز والحرمان

لقد واجهت الطبقة العمالية في العالم نهاية القرن الثامن عشر اضطهاداً واذلالاً وعبودية قل نظيرها. فلم يكن للعامل الحرية في التعبير عما يواجهه من تعب واضطهاد وقهر وعبودية وساعات العمل تستمر لاكثر من ١٢ ساعة متواصلة خلال اليوم وبأجور رمزية لا تكفي لسد الرمق لهم ولعوائلهم. كانت الشركات والمصانع والمعامل الحكومية والخاصة تستغل الطبقة العاملة استغلالاً وحشياً.

هذا الواقع المرّ من الاضطهاد والقهر الذي عاشه العمال دفعهم الى القيام بمظاهرات واضرابات عن العمل لتواجه مظاهراتهم قمعاً بالرصاص مما ادى الى سقوط ضحايا لتمتد شرارة هذه المظاهرات من امريكا الى الغرب بسبب نفس ما واجههم نظرائهم من العمال في امريكا. وكانت مطالب تلك الاضرابات والمظاهرات هو تقليل مدة العمل الى ثماني ساعات مع تحسين المستوى المعاشي برفع الاجور الى الحد اللائق بما يكفيهم وعوائلهم.

تاريخياً يشير الأول من ايار الى العديد من الاحتفالات العمالية المختلفة التي جعلته ذكرى لاحياء النضال من اجل حقوق العمال. وفي هذ الصدد يسمى الاول من أيار بالعطلة العالمية لعيد العمال او عيد العمال العالمي. وقد بدأت فكرة يوم العمال في استراليا عام ١٨٥٦ ومع انتشار الفكرة في جميع انحاء العالم تم اختيار الاول من شهر ايار ليصبح عيداً عمالياً عالمياً ...

عاشت الطبقة العمالية سابقاً في العراق تطورات مهمة حتى وصلت الى عصرها الذهبي بما حظيت هذه الطبقة من رعاية واهتمام متميزة من الحكومات المتعاقبة كما تم اعطاء اهمية بارزة لنقابات العمال المركزية ونقابات العمال لكل قطاع عمل في مجال اختصاصة لمتابعة شؤون عمالها وتلبية احتياجاتهم, كما عليها التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيما يخص تشريعات العمل وقوانينها. ووقع على عاتق الطبقة العاملة في السبعينات من القرن الماضي دور كبير وخاصة ما بعد تأميم النفط حيث عم الخير على البلد مالياً مما خطط لآفاق واسعة وكبيرة لمشاريع صناعية في مختلف الصناعات. مما تطلب ايدي عاملة باعداد كبيرة ولكي تكون مدربة ولديها الخبرة لهذا فتح المجال لأبتعاث الطلبة والعمال للتدريب خارج العراق وداخله لخلق ايدي عاملة مدربة واعية تزيد الانتاجية والتحسن في الانتاج, وبالتالي كان لدورها اهمية كبيرة في النهوض والتطور الصناعي. وهذا ما حصل فعلاً وواقعاً واصبحت للطبقة العمالية مكانة مرموقة بحيث تساوت مع موظفي الدولة من قيمة واعتبار والتحسن في الاحوال المعيشية لعوائلهم...

ولكن خلال العقدين الاخيرين من هذا القرن تراجع وضعها بشكل كبير واصبحت الطبقة العاملة في العراق تعاني شتى صنوف الاضطهاد والحرمان والمعاناة, وان معاناتها تختلف نسبيا عن نظيرتها في الدول الاخرى, حيث توقف عمليات التنمية الاقتصادية وتدمير اغلب المشاريع الانتاجية. وما يصاحب ذلك من عزوف وبطالة جماعية دون حقوق تذكر, والحرمان من المخصصات والمكافئات الاولية عند بلوغ سن التقاعد, والتعرض لمخاطر العمليات الانتحارية والتفجيرات العشوائية عند تواجد العمال في الطوابير الصباحية للحصول على فرص للعمل اليومي.

وقد ادى ذلك الى عزوف ابناء العمال عن التعليم وهجر مقاعد الدراسة نظراً لعدم كفاية دخل الاب لتغطية نفقات الدراسة او الحاجة الاسرية لمزيد من دعم اولادهم المادي مما يسهم في مخاطر جدية على حياة ابناء العمال وتعرضهم لمختلف الضغوطات الخارجية, بل وحتى الاضطرار للتسول وهم ابناء شعب يطفو على بحار من النفط.

وقد تعرض العمال الى الابتزاز

وسوء المعاملة في مواقع العمل والتميز بين العمال على اساس الولاء العشائري والطائفي والمذهبي، والتهديدات المستمرة في انهاء عقود العمال مقابل الحصول على الرشوة.

كما ان الطائفية المقيتة والمحاصصة المذهبية والاثنية ساهمت بتفكيك النسيج الاجتماعي لوحدة الطبقة العاملة من خلال تعزيز الانتماء للمذهب او الطائفة او الحزب واضعاف الاحساس المشترك بوحدة القضايا المصيرية للطبقة العاملة العراقية.

وترافق مع ذلك انعدام فرص التأهيل واعادة التاهيل للعمال لكي يستجيبوا لحاجات سوق العمل ومتطلباته. مما جعل من العمال ذوي المهارات القديمة عالة على سوق العمل ومهددين دوما بالاستغناء عن خدماتهم وحرمانهم منها ومن استحقاقتهم المالية.

لقد كان لفتح الاستيراد على مصراعيه دون سياسة تنافسية مع منتوج الداخل أثره السلبي في غلق الكثير من المصانع والمعامل وتسريح العمال منها دون الحصول على حقوقهم او العمل على تهيئتهم لفرص عمل جديدة.

ويضاف الى ذلك غياب مضلة الدعم المالي والاجتماعي للعمال عند الحوادث كالاعاقات والامراض المزمنة، او فقدان الاسرة لهذا الدعم عند غياب الاب العامل مما يضع اسر عراقية بكاملها في مهب الفقر والجوع والتسول والفاقة.

وخلال العقدين الاخيرين والى اليوم لا توجد تشريعات واضحة تضمن مبدأ العدالة الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة من حيث اعادة صياغة متكاملة لحمايتها من حيث الضمانات الاجتماعية والحقوق. كما تجري محاربة التنظيم النقابي ومنعه في القطاع العام، والتدخل في شؤون تنظيمها النقابي من قبل البعض..

ان اللهاث وراء الخصخصة للمشاريع الحكومية الكبرى وذات التركيز الشديد لتواجد القوى العاملة يهدد مستقبل الالوف من القوى العاملة بمستقبل مجهول من خلال التسريح الاعتباطي والعفوي لهم بما يخدم الثراء الفاحش والفساد المستشري.

ومن جهة اخرى فان النزوح والتهجير وظروف عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد تركت اثارها الواضحة في خسارة الكثير لفرص العمل وجعلهم مع عوائلهم في مهب الريح، فقد حول الكثير منهم الى عاطلين وضحايا يستحقون كل الدعم والمساندة.

وفي الختام فان الاحتفال بعيد العمال العالمي والطبقة العاملة العراقية بهذا الحال الصعب والمر ترك غصة ووجع كبير في نفوسهم وما يواجهونه من البؤس والتشرد وشظف العيش لهم ولعوائلهم في هذه الحقبة من تاريخ العراق، خاصة مع شيوع غياب القيادات المهنية والفنية المؤهلة لادارة كفة الاقتصاد العراقي، وتفشي ظاهرة الفساد وكل ذلك على حساب هذه الطبقة وغيرها من ابناء الشعب.

ملتقى الخبراء
والإختصاصيين العراقيين

ملف العدد: النكبة في ذكراها الـ ٧٧

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: الرد على النكبة بازالة اسبابها وتفعيل النضال القومي بابعاده التحريرية والتوحيدية والديمقراطية

اعتبرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ان استباحة الساحة العربية ما كانت لتبلغ ذروتها، لولا الانكشاف القومي الذي تولّد عن العدوان على العراق واحتلاله وتدمير بنيته الوطنية. واكدت ان الرد على هذا العدوان المتعدد المصادر والجهات يكون بازالة الاسباب التي افضت الى حصول النكبة القومية من فلسطين الى رحاب الوطن العربي الكبير.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية للحزب عشية الذكرى السابعة والسبعين للنكبة القومية الاولى عام ١٩٤٨، في مايلي نصه.

تحل الذكرى السابعة والسبعون، للنكبة القومية التي اصابت الامة في مقتل، باعلان الحركة الصهيونية قيام كيانها الاستيطاني على ارض فلسطين، على وقع نكبة ثانية لا تقل خطورة عن الاولى، نظراً لما تشهده فلسطين من حرب ابادة جماعية تشن على جماهير شعبها الصابر الصامد في غزة وقطاعها، وما تتعرض له القدس والضفة الغربية من توسع لعمليات الاستيطان الصهيوني وتدمير ممنهج للمخيمات مع تقطيع لاوصال المدن والقرى وتحويلها الى جزر مطوقة بالحواجز العسكرية والامنية مع اطلاق يد المستوطنين المحميين بقوات الاحتلال لمصادرة وتهويد ما تبقى من اراض لم تطلها حتى الان امداءات الاستيطان وصولاً لتنفيذ "ترانسفير" يشمل القطاع الواقع تحت ضغط النار والعمليات الحربية، والضفة والقدس تحت ضغط الاغتيالات والاعتقالات والملاحقات الامنية. وكل ذلك لغرض افراغ الارض من سكانها وجعل "اسرائيل" سلطة احتلال على كل ارض فلسطين التاريخية.

هذا الذي ينفذه الكيان الصهيوني من اجراءات قتل وتدمير وتهجير وقضم وتهويد لارض فلسطين قبل "طوفان الاقصى" وبعده لم يعد يقتصر على فلسطين وحسب، بل امتد ليطال لبنان وسوريا واليمن، وكل واحدة بذريعة خاصة بها، علماً ان العدو لا يحتاج لذرائع لتبرير عدوانه بالنظر الى طبيعته العدوانية وعدم احترامه للمواثيق الدولية واحكام القانون الدولي العام والانساني.

إن إقدام الكيان الصهيوني على توسيع امداءات عدوانه الى "دول الطوق" والعمق العربي بعد سبعة وسبعين عاماً على انشاء هذا الكيان الغاصب انما يندرج ضمن سياق تمرحل الخطوات التنفيذية للمشروع الصهيوني المحمول على الرافعة الاستعمارية منذ اكثر من قرن من الزمن، والتطور النوعي الذي طرأ على مساره في هذه الايام فلتحقيق غايتين في آن:

الاولى، حماية وجوده على ارض فلسطين عبر افراغها من سكانها التاريخيين استدراكاً لتطور عامل الديموغرافيا الذي لن يكون في مصلحته وكل المعطيات تشير الى ان كفة هذا العامل ستميل لمصلحة العرب مستقبلاً.

والثانية، تحويل "اسرائيل" الى قلعة عسكرية حصينة في الداخل تمتلك قوة ردع لما تعتبره تهديداً لوجودها من خارج حدودها الانية المرّسمة واقعياً "بحزام من النار". وهذه الغاية الثانية لايمكن الوصول اليها الا بتحويل الساحات المحيطة بفلسطين الى ساحات تفتقر الى عناصر القوة الذاتية التي تصون حدودها كما افتقارها لعناصر المناعة الداخلية التي تحول دون اختراقها او التدخل المعادي في شؤونها.

واذا كانت "اسرائيل"، تعمل "لتنفيذ ترانسفير" جديد بدءاً من غزة تحقيقاً للغاية الاولى، فإن الغاية الثانية وضعتها قيد التنفيذ من خلال مايتعرض له لبنان وسوريا واليمن من تدمير للمرافق الحيوية والحياتية في تجاوز لما يعرف ببنك الاهداف العسكرية. ومن ثم تدخلها في الشأن الداخلي وخاصة السوري منه وتقديم نفسها حامية لاحد مكونات شعب سوريا وهو الذي ما كان ليحصل لولا الانكشاف القومي العام الذي تعيشه الامة العربية منذ بدأ الترويج لمبادرات التسوية التي تنطلق من مسلّمة الاعتراف بالعدو وتكريس شرعية احتلاله وحقه بالحياة بحجة الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية وهو الذي لايعترف بها اساساً. وهذا الانكشاف الذي بلغ ذروته بعد العدوان على العراق واحتلاله وتدمير بنيته الوطنية جعل الساحة القومية، ساحة مستباحة من قبل القوى التي تناصب الامة العداء، ولولا هذه الاستباحة، لما تمكن النظام الايراني الشعوبي من التغول في العمق العربي، ولما تمادى العدو الصهيوني في عدوانه الذي يمتد من فلسطين الى اليمن، ولا استطاعت القوى الدولية والاقليمية التي ترى في الفضاء العربي فضاءً للاستثمار السياسي والاقتصادي والامني والعسكري خدمة لاجندة مصالحها الخاصة.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ،وفي مناسبة حلول الذكرى السابعة والسبعين لنكبة فلسطين الاولى والتي كانت نكبة قومية بقدر ما كانت نكبة وطنية فلسطينية ، ترى ان الامة العربية هي على ابواب نكبة قومية جديدة ان لم يتم استدراك المخاطر المترتبة على الاستفراد الصهيوني بشعب فلسطين عبر مايتعرض له من حرب ابادة جماعية ، وعلى تماديه في تصعيد عدوانه وتمدده الى العمق العربي فضلاً عن تدخله المباشر في الشؤون الداخلية العربية . وعليه ، فإن القيادة القومية للحزب، ترى ان حالة التردي في الوضع العربي ، لاسبيل للخروج منها وتجاوز تداعياتها السلبية الا بتوفر اربعة عوامل:

الاول: الخروج من اوهام التسويات التي لاتنتج في ظل موازين القوى السائدة حالياً سوى مزيد من التنازلات للعدو وداعميه، وهو مايتطلب مغادرة نهج التطبيع واقفال الساحات امام تسلله الى عمق نسيج المجتمع العربي ،وعلى ان يكون ذلك مقروناً بإعادة الاعتبار للنهج المقاوم على الارض وترجمته بمفردات عملية عبر توفير الدعم السياسي والمادي والمالي لقوى المقاومة الفلسطينية والمساعدة على توحيد صفوفها وتموضعها تحت مظلة المرجعية الوطنية التي تمثلها منظمة التحرير وتعزيز صمود جماهيرها التي تتشبث بالارض حتى الاستشهاد.

الثاني: اقفال الساحات العربية التي تعاني اقطارها من تداعيات ازمات بنيوية وصراعات داخلية حادة امام كل محاولات التدخل الاجنبي الذي تسلل الى هذه الساحات بفعل انكشاف هذه الساحات امام عمليات الاختراق المعادي ممن يناصبون الامة العداء ويعملون على احداث تغيير ديموغرافي في بنيانها المجتمعي ، ويستثمرون بقوى التكفير الديني والتخريب المجتمعي وعلى حساب السلم الاهلي والمقومات الوطنية للدولة الوطنية. وهذا يجب ان يكون مقروناً ايضاً باعادة الاعتبار لدور الدولة الوطنية ،عبر تمكينها من تأدية دورها في بسط سيادتها على كامل التراب الوطني والقيام بوظائفها الاساسية من رعائية وحمائية خدمة لكل مواطنيها دون تمييز وعلى قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات .

الثالث: التأكيد على مبدأ ديموقراطية الحياة السياسية في البناء السياسي الداخلي ، لضمان عملية التداول السلمي للسلطة، واطلاق الطاقات الجماهيرية دون خوف او قلق من مصادرة حرياتها العامة وهي التي عانت منه طويلاً ، نظراً لطبيعة الدولة الامنية التي امسكت برقاب البلاد والعباد وضبطت الايقاع السياسي وفق مصالح المنظومات الامنية التي امسكت بمفاصل السلطة واخضعتها لنظام التأبيد والتوريث السلطوي.

رابعاً، اعادة الاعتبار للعمل الوحدوي ، ووضع الصيغ العملية لتحشيد الجهد العربي رسمياً وشعبياً في اطار مشروع شامل لتوفير قاعدة عريضة يتم الوقوف على ارضيتها في مواجهة التحديات التي تواجه الامة ، وانطلاقاً من وعي قومي عميق بان الامن القومي العربي ، هو وحدة عضوية وكل تهديد لاحد مقوماته او مكوناته الوطنية هو تهديد للامن القومي بكليته.

ان القيادة القومية للحزب وهي تؤكد على التكامل والتفاعل الايجابي بين العوامل الاربعة المشار اليها ، فلادراكها بأن التصدي للمشروع الصهيوني ولكل من يضمر شراً بالامة العربية ، لايستقيم الا بصياغة استراتيجية عمل عربي مشترك تتكئ على ركيزتين :

ركيزة الوعي القومي لحقيقة الاخطار المحدقة بالامن القومي العربي باعتبار أن الكل العربي مستهدف بهذه المخاطر، وركيزة الادراك العميق لحجم القدرات الكامنة في ذات الامة وخاصة قدراتها البشرية والاقتصادية التي لو وظفت في اطار دعم استراتيجية المواجهة والتصدي للمخاطر لكانت تغيرت كثير من المعطيات السلبية التي تثقّل الواقع العربي بتداعياتها السلبية ، ولما كانت تخلخلت بنيات وطنية اساسية في المكون القومي وهو ماجعل العدو الصهيوني يتمادى ويصعّد من عدوانه ويغري اخرين بتغولهم في العمق القومي .

وعليه، فإن القيادة القومية وفي هذه المناسبة، مناسبة الذكرى السابعة والسبعين لاغتصاب فلسطين، والتي يعتبرها العدو مناسبة اعلان دولته، تدعو الى اعتبارها مناسبة لتأسيس انطلاقة جديدة للعمل العربي، عبر استحضار عناوين المقاومة والوحدة والديموقراطية وحماية مقومات الدولة الوطنية .

فبالمقاومة يستمر الصراع مفتوحاً مع المشروع الصهيوني بكل تجسيداته واستهدافاته القريبة المدى والبعيدة ويبقى عامل الاستعصاء الوطني الفلسطيني قائماً امام المحاولات الراميه لتصفية القضية الفلسطينية. وبالوحدة تستجمع عناصر القوة المادية والمعنوية لتوظيفها في سياق مشروع استنهاض الامة الذي تشكل المقاومة الفلسطينية طليعته، وبالديموقراطية تنفتح المجالات امام الجماهير العربية لان تخرج من قوالب التعليب السلطوي وتندفع للمشاركة في معارك الامة لانهاء استلابها القومي والاجتماعي، وبتقوية مرتكزات الدول الدولة الوطنية تتعزز الدفاعات الوطنية واستطراداً القومية ضد كل من يحاول النفاذ الى قلب الوطن العربي من خلال الابواب المفتوحة والساحات الرخوة امام الغزاة والطامعين بالامة ومقدراتها وخيراتها.

في ذكرى النكبة الاولى، لتغادر الامة موقع الوقوف على اطلالها ، وتدراكاً لوقوع نكبة ثانية، لتطلق موقفاً قوياً رافضاً لتقديم التنازلات والمساومات على الحقوق السياسية والوطنية والقومية في فلسطين ، ولتسر على خط الاعداد المتكامل الحلقات للصراع المفتوح مع اعداء الامة المتعددي المشارب والمواقع وفي طليعتها العدو الصهيوني وانطلاقاً من كون قضية فلسطين كانت وستبقى قضية العرب المركزية كونها القضية التي تختصر فيها كل قضايا الامة في الوحدة والتحرر والتقدم والديموقراطية.

عاشت فلسطين حرة عربية من البحر الى النهر وتحية الى شهدائها ومقاوميها وجماهيرها الصامدة الصابرة والحرة لاسراها ومعتقليها.

تحية الى شهداء الامة العربية والى كل احرار العالم الذي انتصروا لفلسطين وقضيتها العادلة ودعوا الى مقاضاة "اسرائيل" على جرائم الحرب وحرب الابادة الجماعية التي تنفذها بحق شعب فلسطين.

القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي

بعد اكثر من ثلاثة ارباع القرن على اغتصاب فلسطين : الاستثمار في الهوية الوطنية الفلسطينية، ضرورة لا خيار

د. عبده شحيتلي

مقدمة:

يبين التاريخ الحديث لدولة فلسطين أن القضية الفلسطينية بدأت بالصراع في مواجهة المستعمر البريطاني عام ١٩١٧ مع الوعد الذي اطلقه بلفور، وزير خارجية بريطانيا،القائل بأن "حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف الى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل اقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر ". بعد ذلك،جاء مؤتمر سان ريمو، عام ١٩٢٠ للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ليقرر منح بريطانيا حق الإنتداب على فلسطين بهدف إعدادها لتقرير المصير. منذ ذلك الحين، كان التحدي أمام الهوية الوطنية الفلسطينية مضاعفاً لأن عليه أن يواجه المستعمر من جهة،وما يعد في الدوائر الغربية لحل "المسألة اليهودية" على حساب الأرض والشعب الفلسطيني، من جهة أخرى.

وما طوفان الأقصى إلا تتويج لهذه المواجهة، يشكل، بنتائجه، محطة حاسمة في التصدي للحصار والعدوان المتعدد الأشكال، ويعيد القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام باعتبارها مفتاح الحلول والأزمات في المنطقة لما لها من تأثير عميق جداً في صراع المحاور وتشعباتها، إقليميا، ودولياً. فما هي الأبعاد التي تحكم هذه المعركة الكبرى؟ وما هي المآلات والآفاق التي بقيت أمام النضال الفلسطيني في واقعه الراهن؟

١- الهوية الوطنية الفلسطينية في مهب الصراع..

بدأ النضال الفلسطيني مبكراً، بعد تعيين البريطانيين محمد أمين الحسيني مفتياً على القدس، عندما دعا الفلسطينيين، الذين كانوا قد بدأوا بالتظاهرات، إلى مقاومة أي تنازلات يفرضها المستعمر لصالح اليهود. اتخذ هذا النضال أشكالاً مختلفة ديبلوماسية، وجماهيرية، ومقاومة شعبية في القدس والخليل أسفرت عن مقتل حوالي ٢٠٠ يهودي، وأكثر قليلاً من ١٠٠ فلسطيني تقريباً عام ١٩٢٩، على إثرها أوصت لجنة ملكية بريطانية، ووثيقة حكومية بريطانية، بتحديد هجرة اليهود إلى فلسطين. ومن العام ١٩٣٠ إلى العام ١٩٣٥ قاد الشيخ عز الدين القسام حملة مسلحة ضد الوجود اليهودي والانتداب البريطاني، ثم انتشرت من العام ١٩٣٦ الى العام ١٩٣٩ ثورة فلسطينية، بدأت بإضراب عام في يافا، فواجهتها سلطة الانتداب البريطاني بالأحكام العرفية، وحل الهيئة الفلسطينية العليا التي يرأسها المفتي الحسيني، وكانت الحصيلة سقوط أكثر من عشرين الف فلسطيني بين شهيد وجريح بسلاح السلطة البريطانية، ولجوء المفتي الحسيني إلى سوريا التي كانت تخضع للانتداب الفرنسي.

آل الصراع بين الشعب الفلسطيني الثائر والعصابات الصهيونية المدعومة من سلطة الانتداب إلى إصدار الأمم المتحدة توصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وإخضاع القرى والمناطق المحيطة بها لسيطرة دولية عام ١٩٤٧، عقب إنهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين، لتعلن "إسرائيل" استقلالها بعد إخفاق الجيوش العربية في دحر العصابات الصهيونية، إثر الانسحاب البريطاني الذي كان قد هيأ للمحتلين كل أسباب القوة في مواجهة العرب.وكانت النكبة المتمثلة بنزوح ما يقارب ٧٥٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم وتحولهم إلى لاجئين، وسيطرة الأردن على الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومصر على قطاع غزة.

في العام ١٩٥٩ أسس ياسر عرفات حركة فتح في مصر، وفي العام ١٩٦٤ تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني بقيادة أحمد الشقيري، ليبدأ مسار الكفاح الشعبي المسلح الذي أسهم إلى حدٍّ كبير في حفظ الهوية الوطنية الفلسطينية، والتعامل مع القضية الفسطينية باعتبارها قضية حق تاريخي للشعب في أرضه ووطنه المستقل، وليست قضية إنسانية لمجموعة كبيرة من اللاجئين.

عند تأسيس الكيان الصهيوني كانت المسألة الوطنية

الفلسطينية التي تعني وحدة الشعب والأرض حاضرة على كل المستويات الاجتماعية والسياسية والدبلوماسية، وكان التنوع الاجتماعي على المستويات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، مشابهاً لكل بلاد الشام؛ لذلك كانت الهوية الفلسطينية شديدة الوضوح في عمقها التاريخي، وعلاقتها بالأرض، وفي واقع الشعب الذي يعيش في مدنه وقراه حياة طبيعية لا تختلف كثيراً عن الواقع السياسي والاجتماعي للولايات التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية، ثم باتت تحت سلطة الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى. هذه الهوية الفلسطينية هي ما حفظ القضية الفلسطينية، وجعلها عصية على التلاشي في الصراع مع الحركة الصهيونية ودول الغرب الإمبريالي الداعم لها بدون حدود. في هذا الإطار كان دور منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مؤسساتها، وعلاقاتها العربية والدولية، ونضالها، حاسماً في حفظ الهوية الوطنية الفلسطينية، إن في الداخل الخاضع لسلطة الإحتلال أو في مخيمات اللجوء، ودول الانتشار في مختلف أرجاء العالم.

٢ - الحركة الصهيونية واختراع الهوية اليهودية..

سعت الحركة الصهيونية لاختراع هوية وطنية، فوضعت منطلقات نظرية، وأيديولوجيا تاريخية، لتأسيس دولة قومية على غرار الدول القومية التي قامت في أوروبا بعد الثورة الفرنسية. الفكرة التي بنت عليها الحركة الصهيونية هي أن اليهود قومية، وفلسطين هي أرض الأقليم للأمة اليهودية. وحددت الصهيونية ذاتها بأنها حركة قومية تعمل على إنشاء دولة لليهود، ووضعت هدفاً أساسياً لها منذ البداية ما كان قد قرره هرتزل في كتابه الدولة اليهودية عام ١٨٩٦، وهو إقناع يهود العالم أنهم يشكلون أمة واحدة، وأن وطنهم هو فلسطين التي ينبغي أن يعودوا اليها. عقد من أجل هذه الغاية المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ وتم تسمية هذه الحركة اليهودية بالصهيونية، نسبة الى جبل صهيون الذي يقع جنوب غرب القدس.

اعتمدت الصهيونية مع

المؤسسين الأوائل (هرتزل، موسى هس، وبنسكر) أيديولوجيا ارتكزت، من جهة، إلى خطاب ديني يسعى لإقناع اليهود بأن الدولة اليهودية هي أرض المعاد التي تؤدي الى الخلاص، ومن جهة ثانية إلى ما سمي بمعاداة السامية، وهي حركة معادية لليهود في أوروبا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ليروجوا للقول: إن اليهودي،لأنه يتمتع بمميزات العرق السامي، لا يمكن له التعايش مع العرق الآري المسيحي.

عملت الصهيونية على التسويق لمعالجة مسألة "معاداة السامية" من خلال ما اعتبرته الحل الوحيد وهو تمييز اليهود عن باقي الشعوب، وليس النضال لتحقيق المساواة بين اليهود وغير اليهود في البلدان التي ولدوا وعاشوا فيها. بنى هرتزل على هذا الأساس لكي يقول بضرورة تأسيس "دولة يهودية" تجمع شمل "الأمة اليهودية" التي تشتت في المنافي على مدى ألفيّ عام.

للتخلص من معاداة السامية ينبغي أن تكون الدولة لليهود حصراً أي لأي يهودي أينما كان في العالم، ومهما كانت الجنسية التي يحملها، فهو يتمتع بكل حقوق المواطنية والامتيازات الدينية التي تتأسس عليها الهوية الوطنية، لمجرد إعلان رغبته بالاستقرار في أرض المعاد. يقول مؤسس "حركة السلام الإسرائيلية" يوري أفنيري: الدولة اليهودية في إسرائيل هي لكل يهود العالم الذين يشكلون أمة واحدة، لذلك ينبغي أن يكون تجمع اليهود المنفيين الهدف الأساسي الذي يتقدم كل الأهداف الأخرى لأنه يتعلق بوجود إسرائيل.

ركزت الحركة الصهيونية في البداية على ضرورة وجود وطن لليهود دون تحديد مكان له، يؤكد ذلك مفاوضة هرتزل للبريطانيين على إقامة دولة يهودية في سيناء أو العريش أو أوغندا أو قبرص، وهو لم يكن في ذلك الحين مهتماً بما يسمى "الأرض المقدسة" إلى أن أدرك أهمية وضع أسطورة لتتأسس عليها ما يسمى بالعودة إلى فلسطين، وذلك يقتضي اصطناع تاريخ يقول إنها الوطن التاريخي لليهود.

اتجهت الصهيونية نحو خطاب يتماشى مع الحركات القومية في أوروبا، يدعو إلى إنشاء دولة قومية لليهود، وكان على المؤرخين اختراع التاريخ الذي يخدم هذه الدعوة القومية. في هذا الإطار وضع المؤرخ اليهودي "هينرخ غريتش" تاريخاً كاملاً للشعب اليهودي في كتابه "تاريخ اليهود"، واستند إليه الصهاينة الأوائل في تشكيل تاريخ للشعب اليهودي، ثم استكمل المؤرخ "بن صهيون دينور" ما بدأه "غريتش" في البناء التاريخي لدولة إسرائيل، حيث بات الكتاب المقدس عقيدة تاريخية قومية صرفة تتأسس عليها الأيديولوجيا والسياسة التي تسوق لمشروعية الكيان الغاصب في فلسطين. في هذه الأيديولوجيا الدينية والتاريخية كانت الفكرة المركزية التي يتم التسويق لها أن "أرض اسرائيل" هي الثابت الأكيد في حياة "الأمة اليهودية" التي كانت تصبو، على مدى وجودها، إلى "العودة من منفاها" إلى الوطن الذي جعله الله أرضاً لها، بعدما ميزها عن باقي الشعوب.

أراد "بن غوريون"، بدهائه السياسي، استخدام الكتاب المقدس لتحويل المهاجرين الجدد إلى شعب موحد وربط الأجيال الشابة بالأرض. لتحقيق هذا الهدف كان يجمع المؤرخين في منزله مرة كل أسبوعين. أطلق على هؤلاء تسمية "الدائرة التناخية" وكان من بينهم المؤرخ دينور، والمشروع التاريخي الذي عملوا من أجل تحقيقه هو إقامة دولة "لإحياء مملكة داود"، واستخراج هوية للشعب اليهودي من أسفار التوراة ليعود هذا الشعب إلى "أرض إسرائيل" الوظيفة التي أراد مؤسسو الكيان أن يلعبها "التناخ" هي خلق هوية قومية، وقناعة بحق السيادة على أرض فلسطين، باعتبارها الأرض التي انبثق منها "التناخ". هذا التمسك الصارم بمرجعية التوراة دفع "بن غوريون" لأن يكون حاسماً في التأكيد على تمسكه بالتناخ باعتباره مرجعاً وحيداً للحقيقة التاريخية حتى لو تأكد وجود تناقض بين ما ورد في أسفاره والمكتشفات الأثرية، أو أي مصدر خارجي آخر، مهما كانت درجة علميته وموضوعيته. هكذا إذن: اعتمدت الحركة الصهيونية في سعيها لخلق "هوية وطنية إسرائيلية"، وتأسيس وطن قومي لليهود على أساس أيديولوجي هو الأرض الموعودة بالاستناد الى أسفار التوراة. هذا الرابط الديني المتمثل "بالوعد المقدس" يشكل الرابط الوحيد الذي يجمع الفئات المختلفة للشعب المفترض أن يبني دولة، والذي لا تربطه أية صلة أخرى، لأنه يجمع شتاتاً من فئات متباينة، في مجتمعات مختلفة ومتباعدة ثقافياً، وحضارياً، وجغرافياً؛ بذلك صار الدين اليهودي، وحق العودة، المرتكزين الأساسين للهوية الوطنية "الإسرائيلية" التي ينبغي أن تقوم على "أرض المعاد"، ولتتجسد "القومية الإسرائيلية" في وطن حديث كما يؤكد المؤرخ اليهودي "زوكرمان".

قامت الدولة اليهودية بالأساس على التبرير الديني، وساعد في قيامها استغلال ما سمي بمعاداة السامية كمحرك أساسي لتشكيل الدولة باعتبارها حلاً لوباء لا علاج له إلا بالعيش في دولة تكون حكراً

على اليهود دون سواهم، تحميهم من المعاناة الناجمة عن عدم تقبل القوميات الأخرى لتفوقهم على سواهم كونهم "شعباً مميزاً ومختاراً".

على الرغم من أن نسبة اليهود في فلسطين كانت بحدود ٨٪ عام ١٩١٤، فقد نجحت الحركة الصهيونية، بإطلاق موجات الهجرة واستمرارها لسنوات طويلة، من بلدان عدة وعلى فترات طويلة (روسيا ،بولندا ،رومانيا، مناطق بحر البلطيق، وسط أوروبا والبلقان، الشرق الأوسط وبعض البلدان الإفريقية)، ورفع هذه النسبة إلى ما يزيد قليلاً عن ١١٪ عام ١٩٢٢، لتصل في فترة الانتداب البريطاني الى ٣١٪ عشية النكبة. رغم ذلك كان عدد اليهود في فلسطين عشية النكبة أقل من ٥٠٠ ألف، أي ما يشكل نسبة ٣ ٪ من عدد يهود العالم آنذاك، ومع ذلك استطاعوا تشريد ما يزيد عن سبعماية ألف فلسطيني كانوا يقيمون في أكثر من خمسماية قرية ومدينة في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨، ليبدأ تاريخ طويل من الصراعات والحروب قدم فيها الشعب الفلسطيني أكثر من مئة الف شهيد، إضافة الى الشهداء العرب، ناهيك عن احتلال أراض عربية خارج حدود فلسطين التاريخية، وخسائر هائلة على الصعيد الاقتصادي، وتاثيرات شديدة السلبية على التنمية السياسية والاجتماعية والعلمية في كل الدول العربية المعنية بالصراع العربي الصهيوني، منذ عام النكبة وصولاً إلى طوفان الأقصى.

٣ - طوفان الأقصى والحقائق الجديدة...

جاءت عملية السابع من أوكتوبر بعد حصار طويل لقطاع غزة، واشتباكات ومواجهات كان آخرها معركة سيف القدس عام ٢٠٢١، والحرب التي شنها العدو على غزة في آب من العام ٢٠٢٣ التي استمرت لثلاثة ايام ؛ لكن الحرب هذه المرة، على الرغم من أنها تدخل في إطار الحرب غير المتناظرة، كانت الأطول والأكثر توحشاً من جانب العدو، إن من حيث التدمير غير المسبوق في تاريخ الحروب العربية-الصهيونية ، أو من حيث كم ونوع المجازر والارتكابات التي تذكربأكثر صفحات التاريخ الإنساني سواداً. ومع دخولها الشهر الخامس في وتيرتها التدميرية والإجرامية المتصاعدة من قبل العدو، يمكن تناول الحقائق الجديدة التي أنتجتها من عدة نواح عسكرية وشعبية واقتصادية وسياسية ...الخ، وكلها هامة دون شك؛ فبالإضافة الى الإعداد المتميز بالصبر والمثابرة والابتكار، والتنفيذ المترافق مع الحماسة والجرأة البطولية، والنجاح التام في مباغتة العدو وتكبيده خسائر فادحة وأسر عدد كبير من الجنود والمستوطنين، فإن لعملية طوفان الأقصى نتائج سياسية ستكون حاسمة بالنسبة لمآلات القضية الفلسطينية. في هذا الإطار ينبغي الاستثمار في الديموغرافيا ، والهوية الوطنية الفلسطينية لكي لا يضيع صمود الشعب الفلسطيني وتضحياته الهائلة في دهاليز المصالح الإقليمية والدولية.

فيما يلي من بحثنا سنتناول بعض الحقائق المرتبطة إلى حد كبير بمسألة الهوية الوطنية التي كشفت هذه الحرب أو أكدت اهميتها الاستراتيجية.

الحقيقة الأولى: التوحش العسكري في مواجهة الديموغرافيا:

تبين الإحصاءات أن نسبة عدد اليهود والفلسطينيين العرب على أرض فلسطين قاربت التساوي ابتداء من العام ٢٠٠٦. يعود ذلك الى عاملين: تراجع أعداد اليهود الذين يريدون الحصول على الجنسية الإسرائيلية إلى حد التلاشي، والتكاثر السكاني الفلسطيني العائد إلى ارتفاع في الولادات يفوق، باضعاف مضاعفة، مثيله عند اليهود على ارض فلسطين. في مواجهة هذا الواقع الديموغرافي الذي يهدد مستقبل "دولة إسرائيل" ارتفعت أصوات اليمين المتطرف الذي وضع على رأس برامجه السياسية والانتخابية العمل على تحقيق يهودية دولة الكيان، على الصعيد السياسي، بينما كانت الدوائر العلمية المرتبطة بالتصنيع العسكري تعمل بشكل محموم لتطوير قدرات العدو العسكرية والتكنولوجية التي تضمن له التفوق الساحق في مواجهة القنبلة الديموغرافية. ظهر ذلك جليا في العدوان على غزة ولبنان بعد ٧ اوكتوبر، إن في القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة، أو في التطور الكبير بتكنولوجيا المعلومات المستندة إلى أكثر انظمة السوفتوير تطورا في العالم،والطيران المسير،والأقمار الصناعية، وما إلى ذلك.

لا شكّ بأن هذه السياسة ليست جديدة، فهي استمرار لاتجاه ثابت في حياة الكيان الغاصب يتمثل بتعويض ضعف الهوية الوطنية، والاختلال في العدد، بالتفوق العسكري الساحق. في هذا الإطار كان نجاحهم في ستينيات القرن الماضي بتطوير القدرات النووية لحماية الكيان المهدد بالزوال في مواجهة المدّ القومي العربي، والقيادات التاريخية والجيوش النظامية. واليوم، فيما نجح العدو في التسويق الإعلامي له بأنه رد على طوفان الأقصى، يبرز التفوق العسكري الساحق من الناحية التكنولوجية لصالح العدو الذي ابطلت خنادق المقاومة في غزة، وابتكاراتها العسكرية، مفاعيله بالنسبة لقدرة المقاومة

على الصمود والاستمرار في تكبيده خسائر فادحة، ولكنه أدى إلى نتائج كارثية في الحجر والبشر فوق الأرض، حيث بلغ الدمار والمجازر حدوداً تتجاوز تصورات العقل أو الخيال الإنساني، بهدف تهجير العدد الأكبر من فلسطينيي غزة أثناء الحرب، وبعدها، من خلال تحويل القطاع إلى مكان غير صالح للعيش، بعد تدمير المساكن والمؤسسات الصحية والتربوية والأسواق والبنى التحتية... ترافق كل ذلك مع عدوانه اليومي على مدن وقرى الضفة الغربية، رغم اتفاقات أوسلو التي سقطت أول مرة في استمرار وتوسع الاستيطان، لتسقط بالضربة القاضية بعد هذا التوحش في العدوان.

الحقيقة الثانية: مدة الحرب ومتغير العصبية اليهودية المرتبطة بالمكان:

كانت هشاشة الانتماء إلى الأرض التي استقدم إليها المستوطنون اليهود الذين يحتفظون بجنسيات الدول التي قدموا منها، مثلما يحتفظون بشيء من التعلق الوجداني، وذكريات العيش الرغيد في مجتمعات الدول التي استقدموا منها، والتي تبقي أبواب العودة مفتوحة أمامهم، من الثوابت التي ينظر اليها في الصراع العربي-الصهيوني؛ لذلك كان هناك حرص أكيد لدى قيادات الكيان أن تكون مدة حروبهم قصيرة لا تترك تداعيات كبيرة ومؤثرة تمس شعور المقيمين في الكيان بالأمن والسلام ورغد العيش. كذلك كان هناك قناعة لدى الفلسطينيين والعرب أن كيان العدو لا يحتمل الحروب الطويلة.

لقد أظهر استمرار الحرب أكثر من سنة ونصف دون توقف، إلا لأيام قليلة، وديناميات الصراع، وقدرة العدو على التجنيد وإدارة الحرب، رغم الخسائر الكبيرة جداً، أن هناك حقيقة، لا يمكن تجاهلها بعد اليوم تتعلق بتشكل "هوية مرتبطة بمكان الولادة" عند الجيل الثالث من يهود الكيان، تختلف إلى حد كبير عما كان عليه الحال في الجيل الأول. هناك واقع ينبغي مواجهته بجرأة وواقعية لتبني عليها استراتيجيات الصراع بالطريقة التي تؤدي لحفظ الحق التاريخي، وتحصيل حقوق الفلسطينيين والعرب في أرضهم ومياههم، وأدارة مجتمعهم في دولة كاملة السيادة.

إن جيل الأبناء الذين ولدوا، هم وأباؤهم، في فلسطين يختلف في وعيه السياسي وارتباطه بمسقط الرأس عن جدهم المستوطن، رغم التساوي بينهما في الافتقاد إلى المشروعية التاريخية بالوجود على ارض فلسطين. بالإضافة إلى ذلك اكتسب الكيان "شرعية دولية" بعد أن صارت دولته كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية قوية مع العدد الأكبر من دول العالم ومن بينها، للأسف، دول عربية وازنة، وهناك، كما صار من شبه المؤكد، دول أخرى على الطريق. هذه "الشرعية" تفتقد إلى أي أساس تاريخي وتقوم على الاستيطان بالقوة الذي لا يزال يشكل سياسة مستمرة للحكومات المتعاقبة للكيان، لكنها، رغم ذلك، تترسخ يوما بعد يوم بفعل زوال التهديد الخارجي للكيان بعد نجاح السياسية الصهيو-امريكية في تحييد مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، واحتلال العراق وحل جيشه الذي كان يشكل، في ظل النظام الوطني، التهديد الأكبر للكيان، وإضعاف الجيش السوري، ثم تدمير كل مقدراته العسكرية بعد سقوط النظام. والسعي لتمزيق النسيج الوطني في سوريا بعد ما آلت اليه الأحداث المستمرة منذ العام ٢٠١١ التي جعلت سوريا ساحة للصراعات الإقليمية والدولية.

الحقيقة الثالثة: السلطة في خدمة الديموغرافيا والهوية الوطنية:

نجح العدو في تحويل الكيان الغاصب إلى دولة، وتأسيس عصبية يريد لها أن تشكل هوية وطنية، بفعل عوامل عديدة، إضافة لامتلاكه وسائل القوة والدعم الغربي غير المحدود. من بين أبرز هذه العوامل النظام الديمقراطي القائم على النسبية الذي يسمح لكل الشرائح الاجتماعية بالمشاركة بالسلطة، ومن بينهم العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتطور العلمي والتكنولوجي، والنتائج الاقتصادية المترتبة على كل ذلك فيما يتعلق بالصناعة وكل جوانب الحياة الاقتصادية الأخرى. رغم ذلك، يلازم قادة الكيان، الملتزمين أيديولوجيا الحركة الصهيونية، شعور بتهديد مستقبل كيانهم لأن نظامه الديمقراطي يمكن أن يتحول وبالاً على عنصريته، فيلاقي مصيراً شبيهاً بمصير النظام العنصري الذي كان قائماً في جنوب إفريقيا؛ لذلك بات شعار "يهودية الدولة" عنواناً لسياستهم العنصرية الساعية إلى فرض أمر واقع جديد من خلال تهجير العدد الأكبر من الفلسطينيين، وحرمان العدد الباقي من أية حقوق سياسية في اطار دولتهم الديمقراطية.

هذا الواقع يحتم على القيادات الفلسطينية، خاصة فتح وحماس، العمل الدائب على الاستثمار في الوحدة الوطنية الفلسطينية، لحفظ الهوية الوطنية الفلسطينية المستندة إلى الحق التاريخي في فلسطين، والتي راكمت، من خلال نضالها المعمد بدم الشهداء، شرعية شعبية ودولية عنوانها منظمة التحرير الفلسطينية، على قاعدة الاتفاق على توظيف الحلول السياسية في إطار استراتيجيا

نضالية توظف أمكانيات الشعب الفلسطيني، ومصادر دعمه، في مقاومة ترتقي من الفصائلية لتصبح مقاومة شعب بأكمله. والاتفاق سريعاً على مباشرة عمل سياسي يستند إلى المشروعية والعلاقات العربية والدولية، ويبتكر الوسائل التي تجعل السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة وسيلة لخدمة الشعب بدلاً من توظيف تضحيات الشعب الفلسطيني في خدمة السلطة.

المدخل الى ذلك لا يمكن أن يكون إلا ديمقراطية فلسطينية تعتمد التمثيل النسبي لجميع فئات الشعب الفلسطيني، في الداخل وبلدان اللجوء، لمواجهة الأعداء، ومخاطبة العالم من خلال قيادة فلسطينية وطنية لا تشوب وطنية تمثيلها أية شائبة، بعيدا عن حشر القضية الفلسطينية في صراعات المحاور الإقليمية التي تستثمر فيها، والسعي لكل أشكال الدعم والمساندة، غير المشروطة، على أساس القاعدة التي تقول: دعم القضية الفلسطينية واجب، لا يرتب، على الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، إلا الولاء التام للهوية الوطنية، والحق التاريخي في فلسطين.

لقد فرض طوفان الأقصى حقائقه على مستوى العالم، وأحدث صمود الشعب الفلسطيني وهول تضحياته تحولاً رائعاً في وعي الشباب ودعمهم للقضية الفلسطينية في الدول التي طالما كان الرأي العام فيها مؤيدا للسياسة الصهيونية، بفعل سيطرة اللوبي اليهودي على وسائل الإعلام؛ وذلك يقتضي أن تكون القيادة الفلسطينية على مستوى هذا التحول في رسم سياسات للمقاومة والتفاوض، تراعي واقع النظام الرسمي العربي، وموقع القضية الفلسطينية في وجدان الجماهير العربية، لكي تحفظ الهوية الوطنية الفلسطينية، وتعمل على تجسيدها في دولة موحدة السلطة وجامعة، تعتمد الشكل الديمقراطي المناسب الذي يمثل كل مكونات الشعب الفلسطيني.

خلاصة: إن الصراع على أرض فلسطين، قبل أن يكون عسكريا، هو صراع يتعلق بالهوية الثقافية والحضارية بين من ينتسب إلى الأرض وتاريخها وثقافتها ليكون صاحب الحق التاريخي المنسجم مع هوية الحاضر غير القابلة للاجتثاث، والهوية المصطنعة والعنصرية التي تستند إلى فبركات تاريخية أسطورية، تعمل لتجسيدها في دولة عمادها القوة العسكرية المفرطة في التوحش والعدوانية، والمخالفة لمنطق المسار التطوري للتاريخ الإنساني.

نجح اصحاب الهوية المصطنعة في بناء دولة عززت الانتماء الى أرض ليست لهم، ولا عمقَ تاريخياً أو حضارياً لها، بفضل الديمقراطية والتطور العلمي والتكنولوجي، ولكنهم عجزوا أمام صمود الشعب الفلسطيني الذي نجح، رغم الأهوال، في حفظ هويته الوطنية المتجذرة في التاريخ والأرض. وقد جاء طوفان الأقصى ليضيف إلى هاجس القنبلة الديموغرافية اقتدار المقاومة والصمود الشعبي الذي يبلغ حد الإعجاز، فانكشف ارتكاس العدو نحو هذا الشكل الما قبل حضاري لدولة تقوم على الرابطة الدينية، في اتجاه يتجاوز أكثر طروحات اليمين شوفينية في كل ارجاء العالم، لا بد من أن يؤول بعنصريته إلى مصير مشابه لكل مشاريع سلطة الأبرتهايد التي تجاوزها مسار التاريخ الإنساني، إذا توفرت قيادة فلسطينية، منتخبة ديمقراطياً ومحتضنة عربياً وإنسانياً، تستثمر في طاقات ١٤ مليون فلسطيني في الداخل والشتات، وتعيد القضية الفلسطينية الى أهلها على الصعيدين الوطني والقومي.

هوامش:

١ - تاناخ كلمة عبرية تتكون من الحروف الأولى للكتب الثلاثة التي يشملها الكتاب المقدس : الأسفار الخمسة (توراة)، الأنبياء(نيفيئيم) واالكتب المدونة (كتوفيم).

٢ - للإطلاع بشكل مفصل على الإحصاءات يمكن مراجعة: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني / دراسة محمد نبيل السهلي: إسرائيل وهاجسها اليموغرافي حتى العام ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت / المكتب الإسرائيلي للإحصاءات / موقع الجزيرة الإلكتروني...

٣ - حرب الستة أيام في حزيران ١٩٦٧ ، وحربِ اكتوبر ٧٣ التي دامت عشرين يوماً، وغزو بيروت حزيران ١٩٨٢ خمسة اسابيع ، والعدوان على لبنان في تموز ٢٠٠٦ استمر ٣٤ يوما ، والعدوان على غزة عام ٢٠١٤ الذي دام خمسين يوما.

٤ - يقول استاذ الجغرافيا في جامعة حيفا "أرنون سوفير" إن عدد اليهود في كل أرض فلسطين يبلغ ٧ مليون واربعماية وخمسون ألفاً بينما يبلغ عدد الفلسطينيين ٧ مليون وخمسماية وثلاثون ألفاً، من بينهم ما يقارب مليوني فلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. أي ما يشكل نسبة تزيد قليلاً عن ٢٠٪ من مجمل السكان، علما بأن نسبة الناخبين العرب في آخر انتخابات للكنيست زادت قليلاً عن ١٧٪ .

٥ - تؤكد استطلاعات الرأي أن ما يقارب ٧٠٪ من الشباب دون عمر ٣٥ سنة في أميركا باتوا يؤيدون الحق الفلسطيني في دولة مستقلة.

في ذكرى النكبة الكبرى ١٩٤٨:
من أجل مواجهة الاعظم والاخطر

أحمد علوش

أحيا الفلسطينيون في الخامس عشر من أيار ذكرى النكبة الفلسطينية الأولى والكبرى عام ١٩٤٨، وسط أوضاع كارثية أشد قسوة وأكثر خطورة وكارثية في ظل حرب الإبادة والتجويع ومحاولات التهجير من قطاع غزة، وأخرى مأساوية في الضفة الغربية.

وإذا كان الفلسطينيون يواجهون الوضع الراهن بالبطولة والمقاومة في غزة، والصبر والصمود في الضفة الغربية، فإن العدو الصهيوني ومعه الولايات المتحدة الأميركية يعتبران الأجواء مناسبة سواء في الميدان أو على مستوى الإقليم لتنفيذ جملة أهداف تمتد من فلسطين إلى باقي أجزاء الوطن العربي خاصة بعد المتغيرات التي طالت سوريا ولبنان واليمن في ظل حالة عربية لا تبعث على الاطمئنان على المستويين الرسمي والشعبي.

إن النكبة الأولى عام ١٩٤٨ قد حركت الوجدان العربي وأدت إلى تغييرات عميقة ودفعت حركة الجماهير العربية إلى استشعار الخطر من زرع الكيان الاغتصابي الصهيوني على أرض فلسطين، والهدف هو فلسطين أولاً وعموم الوطن العربي لاحقاً وهو ما نشهده حالياً، لكن رد الفعل لم يرتق أبداً إلى مستوى المسؤولية التاريخية والتحدي الذي يستهدف الأمة في وجودها وحاضرها ومستقبلها، وفي دورها وثرواتها ومشروعها الحضاري.

فالعدو الصهيوني يعتبر الحرب سبيله إلى السيطرة على أرض فلسطين التاريخية واقتلاع أصحابها من خلال الإبادة والتهجير، و الإدارة الأميركية ترى الفرصة سانحة لإعادة صياغة الوطن العربي على أسس جديدة تعتمد التجزئة والتفتيت وتظهير المكونات الطائفية والمذهبية والأثنيات على حساب الحدود القائمة للكيانات القطرية مما يوحي أن حدود "سايكس-بيكو" قد أصبحت شيئاً من الماضي، وأن بقاء أي نظام رهن باستجابته لكامل الشروط الأميركية الصهيونية التي أصبحت اتفاقيات ابراهام عنوانها الأول بما يعنيه من الغاء الحضارة الثقافية والدينية في عموم الوطن العربي.

وإذا كان الفلسطينيون يواجهون قدرهم من خلال المقاومة والصمود والتمسك بأرضهم رافضين كل الحلول المطروحة ومصرين على حقهم في العودة وتقرير المصير واستعادة كامل حقوقهم التاريخية والثابتة في روح استشهادية قل نظيرها، فإن على العرب، كل العرب، مراجعة حساباتهم قبل فوات الأوان إن لم يكن قد فات فعلاً.

من هنا يصبح على الفلسطينيين أو على الأقل البعض منهم إعادة النظر سريعاً بحسابات وقراءات ثبت عدم دقتها، وإجراء مراجعة سريعة لما حدث منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ (طوفان الأقصى) وهذا يستلزم إزالة العقبات واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، ولكي لا نستطرد كثيراً فإن البعض اذا كان على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة ومؤلمة مقابل إنهاء الحرب على غزة ودخول المساعدات الإنسانية للأطفال والنساء الجوعى في القطاع، فالأولى أن يترافق ذلك مع تنازل عن الحسابات الذاتية والمكاسب الفئوية لصالح المصلحة الوطنية للشعب العربي الفلسطيني عبر العودة إلى فضاءات الوحدة والوطنية والتظلل بالشرعية الوطنية الفلسطينية التي تتسع للكل وتحفظ مكاناً ودوراً للجميع، وغير ذلك يصبح نوعاً من الوهم بعدما ثبت أن الرهان على بعض الإقليم لم يكن في محله، وأن الراعي لهم كان يبحث عن مصالحه وموقعه ودوره في الترتيبات الجارية والمفاوضات الدائرة في أكثر من عاصمة ومكان، خاصة وقد أثبتت مجريات الأحداث أن السياسة الأميركية لم تتغير لجهة ثلاثي إقليمي يحفظ للقوى الإقليمية دورها، تركيا، إيران، وفي المقدمة الكيان الصهيوني على حساب الفلسطينيين والعرب كل العرب سواء كانوا حلفاء أم أدوات.

أما الحديث عن الوضع العربي فالمؤكد أن مرحلة التراجع قد بدأت مع تبني نهج التسوية كسبيل لحل الصراع الوجودي بين الأمة وأعدائها على أرض فلسطين والتسليم بأن

٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة بيد أميركا متجاهلين أن التسوية هي نهج تراجعي انحداري، وأنها في المحصلة ترمي الى إحكام السيطرة الأميركية الصهيونية على الوطن العربي في كل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وأن الوطن العربي دخل مرحلة الانهيار عندما شارك بعض العرب أميركا حربها على العراق وساهموا بغزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣، فاحتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني أدخل العرب في مرحلة اللاتوازن بعد أن كان العراق يجسد قوة العرب، وموقع الاقتدار المتقدم في الأمة ورغم كل ما تعرض له من حروب وعدوان وحصار استطاع أن يحفظ للعرب قوتهم وتوازنهم وليس أدل على ذلك من قول وزير خارجية أميركا آنذاك جيمس بيكر لما سماه انتصاراً على العراق عام ١٩٩١ بعد العدوان الثلاثيني الغادر "نحن لم ننتصر على العراق بل انتصرنا على كل العرب".

لذلك فإن على الجميع استدراك المخاطر القادمة، فرغم كل ما يجري ما زلنا في البدايات والقادم أخطر في كل الحسابات والمقاييس والاوان لم يفت بعد، إذ ما زال أمام الجميع فرصة استثمار ما تمتلكه الأمة من إمكانات وتحويلها إلى قدرات وتوظيف كل ذلك في معركة الدفاع عن الأمة، وهم بذلك يدافعون عن ذاتهم.

إن خارطة طريق الخروج من المأزق الراهن، لن يكون فلسطينياً إلا باستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وتمكينها من استعادة وجودها ودورها وسلطتها في قطاع غزة، أما عربياً فوضع خطة عمل لتفعيل الدور العربي لجهة تأكيد حق الفلسطينيين في العودة وفي استعادة حقوقهم التاريخية والثابتة وفي مقدمتها حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أرضهم وعاصمتها القدس الشريف.

أما بالنسبة لحركة الجماهير العربية فإن على الأحزاب والقوى الوطنية والقومية أن توحد نفسها في جبهة مواجهة على امتداد الوطن العربي، جبهة التصادم والمقاومة للهجوم الأميركي الصهيوني عبر مختلف وسائل النضال المتاحة وبذلك تبدأ عملية الخروج من الظلمات إلى النور ومن دائرة رد الفعل إلى الفعل المنظم والفاعل الإيجابي.

من النكبة الى النهوض:
قراءة في استراتيجية البعث لمواجهة التحديات القومية

طارق أبو عكرمة

في الذكرى السابعة والسبعين للنكبة، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانًا يحمل من العمق السياسي والفكري ما يستدعي التوقف والتأمل. لم يكن البيان مجرد تسجيل لموقف عابر أو تأكيد على قضية عادلة، بل جاء كصرخة وجودية وفكرية في وجه التفتت القومي، وكمحاولة لاستنهاض الوعي الجمعي العربي من سباته الممتد منذ النكبة الأولى، بل ومنذ تشظي المشروع النهضوي العربي في منتصف القرن العشرين.

إن عنوان "من النكبة إلى النهوض" لا يُقصد به فقط تجاوز الهزيمة التاريخية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، بل يتعداها إلى اقتراح مشروع نهضوي بديل، يعيد تعريف الأمة العربية ككيان سياسي وثقافي وحضاري واحد، ويعيد طرح الأسئلة الوجودية حول ماهية الأمة، ووظيفة الدولة الوطنية، وأدوات التحرر.

لقد تميز بيان القيادة القومية لحزب البعث بأنه لم يكتفِ بوصف المأساة الفلسطينية بوصفها كارثة وقعت في الماضي، بل صاغ مفهومًا جديدًا لما يمكن أن نطلق عليه "النكبة المستمرة"، عبر الإشارة إلى ما أسماه "النكبة الثانية" التي تجلّت في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وما أعقبها من انكشاف للأمن القومي العربي، وفتح للأبواب أمام التدخلات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، يُقدّم البعث تشخيصًا مركبًا للتدهور العربي، وذلك من خلال أن القضية لم تعد فقط في اغتصاب الأرض، بل في اغتصاب الإرادة، وفي غياب المشروع، وفي ضياع الهوية، وفي تفكك الدولة الوطنية وتحولها إلى أدوات وظيفية بيد الخارج. وإن استراتيجية البعث، كما تتجلى في البيان، تقوم على أربع دعائم فكرية واستراتيجية، تُشكل في جوهرها مشروعًا نهضويًا ذا أبعاد فلسفية وسياسية، وكما يلي:

أولًا: نهج المقاومة:

ليس المقصود بالمقاومة فقط العمل المسلح ضد الاحتلال، بل تشمل أيضًا المقاومة الثقافية، والفكرية، والاجتماعية ضد التبعية، والاستلاب، والهيمنة. فالمقاومة هنا فعل وجودي، تعبير عن إرادة الحياة والكرامة، ومشروع لإعادة إنتاج الذات العربية في وجه الآخر الإمبريالي والصهيوني.

ثانيًا: رفض التدخلات الخارجية:

البيان يرفض الثنائية الزائفة بين الاستعمار القديم والجديد، ويُعيد الاعتبار لمبدأ السيادة بوصفه حجر الزاوية في النهوض. إن الوطن العربي، كما يراه البعث، لا يمكن أن يتحرر ما لم يتحرر من التبعية للولايات المتحدة، ومن الهيمنة الإيرانية، ومن الوصاية التركية، ومن أدوات التقسيم الطائفي والمذهبي التي تُغذيها هذه القوى مجتمعة.

ثالثًا: المشروع الديمقراطي:

يُعيد البيان قراءة الديمقراطية في السياق العربي، ليس بوصفها وصفة غربية جاهزة، بل كمطلب أصيل للتعبير عن الإرادة الشعبية وبناء دولة العدالة والمواطنة. فالديمقراطية هنا ليست نقيض القومية، بل هي شرط من شروطها، وضمانة لتجددها واستمراريتها.

رابعًا: العمل الوحدوي:

لا يرى البعث في الوحدة العربية حلمًا طوباويًا، بل ضرورة استراتيجية وتاريخية. إن الانقسام، كما يوضح البيان، هو أصل الداء، والوحدة هي شرط القوة والاستقلال والنمو. فالأمة التي تمزقت جغرافيًا ونفسيًا وثقافيًا، لا يمكنها أن تستعيد كينونتها إلا من خلال مشروع وحدوي عقلاني وواقعي ومتماسك.

إن فلسفة البعث، كما تتجلى في هذا البيان، لا تُختزل في شعارات سياسية، بل تمتد إلى نظرة كلية للإنسان والمجتمع والتاريخ. فالفكر

القومي، بحسب هذه الرؤية، ليس مجرد تعبير عن انتماء إثني أو لغوي، بل هو مشروع تحرري شامل، يربط بين الحرية الفردية والسيادة الوطنية، وبين العدالة الاجتماعية والوحدة القومية، وبين التاريخ والمستقبل.

لقد أدرك البيان، بوعي فلسفي حاد، أن النكبة لم تكن فقط احتلالاً للأرض، بل أيضًا نكبة في الوعي، ونكبة في الإرادة، ونكبة في المشروع. ومن هنا فإن النهوض لا يبدأ باسترداد الأرض فقط، بل باسترداد المعنى، واستعادة القدرة على الحلم، وإعادة بناء الذات العربية القادرة على المبادرة والتأثير.

فإذا كانت النكبة لحظة فقدان كبرى، فإن النهوض هو لحظة وعي أعظم، لحظة تجاوز للشتات والتبعية، وبناء على أسس جديدة لنهضة عربية شاملة، يكون فيها الإنسان العربي فاعلًا لا مفعولًا به، صانعًا للتاريخ لا مجرد ضحية له.

إن بيان القيادة القومية يُمثّل نداءً فلسفيًا سياسيًا مفتوحًا إلى كل الحركات والقوى والأنظمة والتيارات في الوطن العربي، لكي تتجاوز اللحظة الراهنة بما فيها من انكسارات، وتُعيد النظر في البُنى السياسية والثقافية التي أفضت إلى هذا الوضع المأساوي، وتؤسس لنهوض عربي جديد يكون فيه الوعي القومي قاعدة الانطلاق، والمقاومة أسلوب الحياة، والديمقراطية أداة البناء، والوحدة أفق التحرر.

إنها دعوة لإعادة تأسيس الذات العربية في وجه النكبة الدائمة، وتحويل وجع النكسة إلى طاقة للنهوض، واستبدال الجغرافيا الممزقة بجغرافيا الأمل، والتاريخ المنكسر بتاريخ جديد يُكتب بإرادة الشعوب الحرة.

وهكذا، فإن السؤال الذي يطرحه البيان لا يتوقف عند: "ما الذي حصل؟" بل يتجاوزه إلى: "ما الذي يمكن أن نفعل؟" في محاولة لاستبدال الحنين بالفعل، واليأس بالرجاء، والتشتت بالمشروع.

من النكبة إلى النهوض، هو ليس مجرد عنوان، بل مسار فلسفي نضالي، يضع أمامنا خيارًا حاسمًا: إما أن نستمر في الدوران في حلقات الفقد والانكسار، أو أن نُعيد الإمساك بخيوط النهوض، من خلال مشروع تحرري ديمقراطي وحدوي شامل، يُعيد للأمة العربية كرامتها، ويضعها في موقع الفاعل الحضاري، لا المتلقي المستَلب.

المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني الذكرى (٧٧) للنكبة: الأمة مطالبة اليوم بمنع تكرارها في قطاع غزة

تأتي الذكرى (٧٧) لنكبة فلسطين وسط استمرار للعدوان الوحشي للعصابات الصهيونية على قطاع غزة المحاصر.

هذا العدوان الذي يأتي امتداداً لعمليات الإبادة والتهجير والتجويع التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عهد الانتداب البريطاني الظالم، المتواطئ مع إجرام الصهاينة والممهد لقيام كيانهم الغير الشرعي.

إن الحكومات العربية مطالبة اليوم بالوقوف في وجه الظلم الكبير الذي تتعرض له غزة ، ومنع تكرار حدوث نكبة أخرى فيها.

إن الحقد (الصهيو-أمريكي) طغى ليشمل لبنان وسوريا واليمن في صورة تعكس بجلاء مدى التشتت والفرقة في الساحةً العربية وتأثيراتها الخطيرة على أمن حاضرها ومستقبلها، وأن لا نجاة لأي من دول المنطقة في ظل وجود ًكيان احتلالي مصطنع ومدعوم من الغرب الاستعماري.

إن الذكرى (٧٧) للنكبة تمثل وقفة للعبرة ولتصحح الأمة دورها وتُسقط مشاريع التطبيع وتُعدل مسار التاريخ لتعود الأرض إلى أصحابها وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وذلك لا يتأتى إلا بالوحدة والدفاع المشترك.

إن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني تدين عمليات الإبادة والتجويع والحصار والتهجير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتطالبِ أحرارِ الأمة والعالم بالوقوف صفاً واحداً لرفض هذا الإجرام الاستعماري – الصهيوني - ومشروعه التوسعي ودعم نضال الشعب الفلسطيني وإسناده.

إننا في المبادرة الوطنية نؤكد على موقف الشعب البحريني الأبيّ الرافض للتطبيع مع العدوالصهيوني ونطالب حكومة البحرين بقطع العلاقات مع الكيان الإجرامي المسخ وإلغاء جميع الإتفاقيات معه وندعو شعب البحرين للتضامن مع أخوته في فلسطين ومناصرته ورفع سلاح المقاطعة في وجه الدول والشركات الداعمة للكيان الصهيوني وعصاباته.

المجد والخلود لشهداء فلسطين والأمةالعربية..

عاشت فلسطين حرة من النهر إلى البحر.

المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني

١٥مايو ٢٠٢٥

الجمعيات الموقعة على البيان:

١- المنبر التقدمي
٢- رابطة شباب لأجل القدس البحرينية
٣- التجمع القومي
٤- التجمع الوحدوي
٥- جمعية مناصرة فلسطين
٦- جمعية أوال النسائية
٧- جمعية المرأة البحرينية
٨- جمعية مبادرات البحرين الاهلية
٩- جمعية تجمع الوحدة الوطنية
١٠- جمعيةالصفاالاسلامي
١١- جمعية الوسط العربي الاسلامي
١٢- جمعية المحاميين البحرينية
١٣- جمعية أصدقاء البيئة
١٤- جمعية التجمع الوطني الدستوري
١٥- جمعية فتاة الريف
١٦- جمعية الأجتماعيين البحرينية
١٧- جمعية مدينة حمد النسائية
١٨- الاتحاد النسائي البحريني.
١٩ - الجمعية البحرينية للشفافية
٢٠ - الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
٢١ - المنبر الوطني الإسلامي
٢٢ - جمعية الأصالة الإسلامية
٢٣ - جمعية نهضة فتاة البحرين
٢٤ - الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني

في بيان لقيادة قطر سوريا الحزب البعث العربي الاشتراكي
طبيعة المرحلة وخطورتها تتطلب
توسيع دائرة المشاركة السياسية في البناء الوطني

تعقيباً على الاحداث التي شهدتها بعض المناطق في سوريا وتصاعد العدوان الصهيوني عليها وتحرك الخلاياالنائمة للنظام البائد اصدرت قيادة قطر سوريا لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي نصه:

جماهير شعبنا في القطر العربي السوري

بعد ان تم اسقاط نظام الفساد والإستبداد والتوريث السلطوي ، وتأملت جماهير شعبنا خيراً ببزوغ مرحلة جديدة في حياة سوريا السياسية تعيد لها عروبتها وعزتها وكرامتها ، تحركت القوى الظلامية والخلايا النائمة للنظام البائد وبتحريض ودعم من النظام الإيراني والعدو الصهيوني لخلق بؤر توترات امنية بهدف اعادة سورية الى دائرة الإقتتال بين مكونات شعبنا بغية قطع الطريق امام اعادة بناء سوريا بناء وطنياً يصون وحدتها ارضاً وشعباً ومؤسسات ولغاية استكمال مخطط تدمير البنية الوطنية لسوريا واضعاف مناعتها في مواجهتها للمخاطر التي تهدد وحدتها الوطنية.

ان القوى التي تضمر شراً بسوريا من داخلها وخارجها ، لم تنتظر طويلاً بعد اسقاط النظام وطرد الوجود الايراني عن الارض السورية حتى حركت عملائها وخلاياها النائمة ومجاميعها المسلحة الخارجة عن القانون بايحاءات خارجية لمهاجمة النقاط الأمنية في العديد من المناطق بدءاً من منطقة الساحل قبل اسابيع ووصولاً بما جرى ويجري حالياً في ضواحي دمشق وخاصة في جرمانا وصحنايا وبما ادى الى سقوط ضحايا مدنيين ومن الاجهزة الامنية ، والاخطر من كل ذلك دخول العدو الصهيوني مباشرة على خط الاحداث الدامية بتوسيع رقعة احتلاله وتدمير القدرات العسكرية السورية وتقديم نفسه حامياً لاحد مكونات شعبنا المشهود له وطنيته وانتمائه القومي الاصيل.

اننا ومن موقع الحفاظ على أمن ومصالح شعبنا في سوريا وتعزيز مناعته الوطنية في مواجهة كل اشكال العدوان التي يتعرض لها وفي طليعتها العدوان الصهيوني ومعها الدعوة مجدداً لقيام كيان كردي في شمالي شرق سوريا في

تنصل مما تتم الاتفاق عليه مع الادارة السياسية الجديدة ، ندعو كل القوى الحريصة على وحدة سوريا واستعادة دورها الوطني والقومي ان تدرك جيداً حجم المخاطر المحدقة بالامن الوطني ، وان تكون على مستوى المسؤولية التاريخية في تصديها للفتن التي تحاك في الظلام ضمن تقاطع المصالح الصهيونية والايرانية بهدف ابقاء سوريا في مستنقع التربيات والاقتتال والتمزق الوطني وتفسخ النسيج المجتمعي .

كما إننا في الوقت الذي ندعو فيه أبناء شعبنا اياً كانت انتماءاتهم الطوائفية والايمانية الى الحذر وعدم الانجرار الى المخططات الخطيرة التي تستهدف سوريا بوحدتها الوطنية وعروبتها ، نؤكد لهم ان الهوية الوطنية هي التي تشكل مظلة الحماية الاساسية لهم ،وعلى الجميع الانضواء تحت هذه المظلة باعلان موقف صريح وواضح ينطلق من رفض كل الاشكال العدوان والتدخل في الشأن الداخلي السوري وبشكل خاص الدور الصهيوني .

إن طبيعة المرحلة وخطورتها تتطلب اعادة البناء الوطني بتوسيع دائرة المشاركة الوطنية في ورشة العمل الوطني ومن كل الطيف السياسي الذي ناضل طويلاً ضد النظام السابق وضد الهيمنة الايرانية واصطفاف سوريا في محور يتناقض مع طبيعة انتمائها القومي ودورها في مسيرة النضال العربي بكل قضاياها وخاصة القضية الفلسطينية. فإعادة البناء الوطني والتأهيل السياسي وتطبيق احكام العدالة الانتقالية ،هي مهمة وطنية شاملة وان الحضور الفاعل للقوى القومية والوطنية والديموقراطية في انتاج النظام السياسي الجديد بقدر مايشكل رداً على مايتهدد سوريا من مخاطر امنها الوطني وامن مواطنيها ، فإنه يساهم في تحصين ساحتها من الاختراقات المعادية ويجعلها عصية على كل اشكال التخريب في بنيتها الوطنية.

رحم الله شهداء سوريا
عاشت سوريا
حرة عربية وموحدة
قيادة قطر سوريا
١ - ٥ - ٢٠٢٥

إن خلق بؤر توترات أمنية يهدف إعادة سورية إلى دائرة الاقتتال بين مكونات شعبنا بغية قطع الطريق أمام إعادة بناء سوريا بناء وطنياً يصون وحدتها أرضاً وشعباً ومؤسسات ولغاية استكمال مخطط تدمير البنية الوطنية لسوريا واضعاف مناعتها في مواجهتها للمخاطر التي تهدد وحدتها الوطنية.

قيادة قطر سوريا
2025-5-1

إن القوى التي تضمر شراً بسوريا من داخلها وخارجها، لم تنتظر طويلاً بعد اسقاط النظام وطرد الوجود الإيراني عن الأرض السورية حتى حركت عملاءها وخلاياها النائمة ومجاميعها المسلحة الخارجة عن القانون بإيحاءات خارجية لمهاجمة النقاط الأمنية في العديد من المناطق بدءاً من منطقة الساحل قبل أسابيع ووصولاً بما جرى ويجري حالياً في ضواحي دمشق.

قيادة قطر سوريا 2025-5-1

بيان قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد

أيها العراقيون البواسل
ياحاملي راية الحق والجهاد

تابعتم كما تابع العالم أجمع مهزلة ما سمي بقمة بغداد للدول العربية وفشلها المدوي والحضور المتواضع جدا وغير المسبوق في القمم العربية حيث لم يتجاوز عدد الذين حضروا من الرؤساء عدد أصابع اليد الواحدة وكان غالبية الحضور أن لم يكن أكثره بمستوى وزير خارجيه أو من يمثله>

أن هذا الحضور المتواضع جدا يعكس بشكل واضح المعرفة الدقيقة للعرب والعالم بالمستوى المتدني لمن يدير دفة الحكم ببغداد كما يوضح أيضاً المستوى الضحل والسقوط الذي وصل اليه حكام العراق العملاء في نظر العرب.

أيها العراقيون النشامى

أن حكومات التخلف والفساد التي يتحكم بها ولي طهران ومرشدها لم يكن همها من طلب تنظيم قمة عربية في بغداد إلا تنفيذا لطلب سيدهم (الراهبر) وما يؤكد ذلك هو تواجد المدعو (قاآني) قائد ما يسمى بفيلق القدس في بغداد قبيل وخلال القمة لمراقبة الأمور والأشراف على تنفيذ عملائه وذيوله للأوامر الفارسية الصفوية، فضلاً عن الفضيحة المدوية التي تضمنها برنامج القمة حيث وضعت كلمة التوقيت (سعت) باللغة الفارسية بدلا من العربية (ساعة) حيث يظهر ذلك وبشكل لا يقبل اللبس بان برنامج القمة كان قد وضع وطبع وترجم في طهران.

أن التنظيم السيء للمؤتمر والجهل المطبق بعلم البروتوكول الرسمي كان أحد أسباب فشل المؤتمر مما دفع بأمير قطر الأنسحاب من المؤتمر دون ألقاء كلمته ووصل بهم سوء التنظيم والتخبط في المراسم الخاصة باستقبال الوفود الرسمية الى وضع علم دولة وراء أحد الأمراء بدل وضع علم بلده.

وللتوضيح ان الامير الذي وضع خلفه علم هو ليس علم دولته هو أمير قطر.

أيها العراقيون الأماجد

أن عراقكم عراق الحضارات والثقافة والأصول لا يمكن أن تمثله هذه الحثالة التي لا تتمكن من أن تدير شيء سوى صفقات الفساد والسرقة والأنحلال والدمار ومن يهدم ليس بأمكانه البناء مهما بلغ من محاولات فالفاسد لا ينتج إلا فسادا ودمار.

أيها العراقيون الأخيار
يا أبناء القادسية المجيدة

انكم مدعوون اليوم وفي المقدمة منكم أخوانكم ورفاقكم مناضلي حزبكم العظيم حزب البعث العربي الأشتراكي بالوقوف صفاً واحداً لمواجهة الفساد والطغيان والعمالة التي يجسدها كل يوم هؤلاء الحكام الذين عاثوا في بلادنا فساداً وظلماً وطغيانا ومقاومتهم بكل ما أوتيتم من قوة وطرق النضال حتى يبزغ فجر العراق العظيم ونوره الساطع المبين.

عاش العراق العظيم
عاشت أمتنا العربية الخالدة
وليخسأ الخاسئون
قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد الرشيد ١٩ ايار ٢٠٢٥

قمة الانكسارات العربية...

انعقدت القمة العربية الأخيرة ٢٠٢٥ في بغداد في ظروف غير سليمة وفي أجواء سياسية معتمة وغياب الرؤية العربية بمجمل أفاقها السياسية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية وقضايا الصراع العسكرية والسياسية والاقتصادية ومشاريع الاستعمار الجديد لشرق اوسط جديد والسياسة التوسعية للامبريالية يوازيه مشروع التطبيع الاسرائيلي مع بعض الانظمة العربية واستقطابات القوى الامبريالية للادوات والتيارات الدينية الجديدة السائدة ..

ان قمة بغداد العربية لم تطرح أستراتيجية سياسية تعبر عن موقفها تجاه القضية الفلسطينية وقضية الصراع مع إسرائيل فقد ركزت على الدعوة لوقف الحرب في غزة وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية فقط .. مع التأكيد على حل الدولتين وعاصمة فلسطينية هي في القدس الشرقية .. ومع ذلك، لم تقدم القمة العربية ضمانات عملية جديدة تطالب من خلالها بأنهاء الاحتلال ودعم الصمود العربي بشكل صريح وتشجيع أستمراره من اجل تحرر الشعب الفلسطيني واعطائه الحق في تقرير المصير ونيل الاستقلال الكامل والتام لكل فلسطين .. .

بل اكتفت القمة بتكرار الحديث عن المواقف التقليدية مثل الدعوة لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات ..

ان النهج العام لسياسة القادة العرب يفتقر تماما لمعايير تثبيت إستراتيجيات الدفاع والمواجهة وبناء واتخاذ القرارات السياسية الشجاعة لمواجهة العدو والذي كان بالامس قد طلب من الداعم الاميركي الرسمي للحرب على غزة بمزيد من الاسلحة الفتاكة وان يكون هو الوسيط وسيطا بين الذئب والحمل ..

وهذا يعكس ضعف الشخصية السياسية للقادة العرب واعتمادهم على الدور الأمريكي رغم انتقاد هذه الهيمنة بالخفاء وليس بالعلن ..

كما ان الاطروحات المقدمة من بقية كائنات القمة العربية لم تضع رؤية سياسية او مقترحات تقضي بأدانة التطبيع بل ان هناك غياب واضح ومتجاهل لهذا ولم يقدموا أدانة صريحة لهذا العمل الغادر الغير مسؤول بل أشار بعض القادة مثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية أمريكية-سعودية - فرنسية، مما يعكس استمرار النهج التفاوضي التقليدي الفاشل ...

ان القمة العربية في بغداد تعد قمة المهزلة السياسية بحقوق الانسان والشعوب العربية وأولها حقوق الانسان الفلسطيني التحررية المشروعة من احتلال المستعمر الاسرائيلي واهانة للارض الفلسطينية

وكذلك تم التعامل مع ملف سورية السياسي ولكن بشيء من المجاملة المصطنعة فقد رحبت القمة برفع العقوبات عن سورية كخطوة لتخفيف معاناة الشعب لكنها لم تطرح ضمانات لدعم عملية سياسية شاملة وكان وزير الخارجية السوري لم يذكر في كلمته أية خطوات للإصلاح الداخلي السوري ويبدو ان القمة العربية انعقدت فقط لتثبيت مشروع التطبيع مع إسرائيل وايضا "للمجاملة" دعمت وحدة الأراضي

جسام أمين

السورية، ولكن دون التطرق إلى ملف الانتقال السياسي أو الدور الشرير المعادي للقوى الخارجية في الأزمة السورية ..

ان غياب الاستراتيجية الموحدة تجاه الهيمنة الأمريكية والإرهاب جعل من قرارات القمة العربية قرارات هزيلة متعبة مكررة فلم تدن القمة السياسات الأمريكية أو المشروع الصهيوني التوسعي، رغم حديثها عن رفض التدخلات الخارجية بشكل عام بالشأن العربي ... ان القمة جاءت كمنصة لإعادة إنتاج الخطابات التقليدية دون مبادرات جريئة من قيادات الدول العربية فقد ركزت على دعم رفع العقوبات عن سوريا فقط لا غير .. وان ما يجري اليوم هو اعمال سياسية غير مفهومة ولا تمت بصلة بالواقع العربي وهنا ستكون سياسات القوى المتسلطة في البلاد العربية والمدعومة من الخارج لها الأولوية في التصرف بالشأن العربي ...

وتبقى الاحزاب العربية الوطنية التحررية والقوى الوطنية أمام تحديات وخيارات كبرى وهي التحرر الوطني او الانكسار إلى الخلف لا سمح الله او التراجع او الهزيمة ...!!

هذه هي الأمة وهذا فهمنا لما يحاك لها وهذا ما نعتقد أنه الحل!؟..

د. عثمان الحاج عمر
تونس

لم يعد خافياً على أحد كم ونوع التحديات الهائلة التي تواجهها الأمة. وعندما نقول الأمة فيجب أن نكون على اتفاق في الوعي بالمعنى الذى نريده ونقصده بمصطلح الأمة، استباقاً لأى اشتباك قد يفرض نفسه حول المفاهيم. نعنى بالأمة، فى مقامنا الراهن بداية «لشعب في كل الوطن العربي » باعتبار الجزء فيه جزءاً أصيلاً من أمته العربية. فكل قطر «في قلب العاصفة» التي تجتاح معظم الأقطار العربية. كل جزء، هو كما يقول الأعداء «جائزتهم الكبرى» التي يحلمون بها. يجب أن نعي أن كل قطر في خطر، والعدو الصهيوني، مدعوماً بقيادته الأمريكية، لن يتردد لحظة في الوثوب على أي قطر، إن استطاع ذلك، أو إن أتاحت له تداعيات الأحداث تحقيق هذا الحلم اقتناعاً بأنه لا مستقبل ناجح للمشروع الصهيوني قبل القضاء ونهائياً على أي خطر عربي محتمل.

ونعنى بالأمة هنا تحديداً «أمتنا العربية» كما تتجسد تاريخياً على أرض وطننا العربي الممتد من الضفو الشرقية للخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وهو الوطن الذى يتعرض الآن لأخطر تحدياته، حيث تجرى ثلاث عمليات استئصالية في هذا الوطن في وقت واحد:

• تجرى أولاً عملية تفكيكه وإعادة تقسيمه إلى دويلات عرقية وطائفية ودينية، لتكون هذه الدويلات مُهيأة للخضوع والتبعية للقيادة الإقليمية «الإسرائيلية». وتجرى ثانياً عملية القضاء النهائي على قلبه النابض وموازين توحده، وأعنى فلسطين. هذه المرة، غير ما حدث بعد عدوان ١٩٦٧... لا يكتفى «الإسرائيليون» باحتلال الأرض التي احتلوها عام ١٩٦٧، بل إنهم حريصون على « تصحيح » ما يعتبرونه خطأ فادحاً ارتكبوه عقب حرب ١٩٦٧، وهو (تفريغ الأرض من الشعب)، لأن بقاء الشعب على الأرض اكتشفوا أنه الخطر الأكبر الذى يولد موجات المقاومة تلو الأخرى. هم الآن يعملون على تفريغ فلسطين من شعبها بالقتل والطرد، حتى لا يبقى وجود لفلسطين.

•أما العملية الثالثة فهي استئصال الهوية الحضارية وعمقها الإسلامي. في مرحلة من المراحل كانت «العروبة» هي المستهدفة، وعملوا على إسقاط مشروع النهوض العروبي للأمة، الذى قاد نضاله الزعيمان الخالدان، جمال عبدالناصر وصدام حسين رحمهما الله، وأخيار آخرون من قادة الأمة... والآن جاء الدور لاستئصال «الإسلام» حتى لا يبقى للأمة مرتكز هوية بالقضاء نهائياً. كما يأملون على الإسلام اعتقاداً منهم أنهم قضوا على العروبة.

رأس الحربة في هذه العمليات الاستئصالية هو تبنى الولايات المتحدة، في ظل إدارة رئيسها الحالي دونالد ترامب مشروع «إسرائيل الكبرى». ويعي «الإسرائيليون» أن تحقيق هذا الطموح يتم من خلال مبدئين أساسيين استراتيجيين صاغهما «أوديد إينون» مستشار أرييل شارون رئيس حكومة الكيان الصهيوني الأسبق في وثيقة أعدها عام ١٩٨٢ تحت عنوان «استراتيجية إسرائيل للثمانينيات». هذان المبدآن هما:

- العمل أولاً على تحويل إسرائيل إلى قوة إقليمية إمبريالية.
- العمل ثانياً على تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة عن طريق تفكيك جميع الدول العربية القائمة حالياً.

وتضمنت هذه الاستراتيجية تخطيطاً لتفكيك الدول العربية إلى كيانات طائفية وعرقية ودينية صغيرة، بهدف ضمان تفوق «إسرائيل» الإقليمي من ناحية، والقضاء من ناحية أخرى على العروبة كهوية حضارية جامعة للأمة العربية، وركزت بشكل خاص على العراق و سوريا، مشيرة إلى ضرورة تقسيمهما كل على حدة إلى دويلات : شيعية سنية كردية فعلوية وسنية ودرزية... كم يبدو نظام الملالي مفيداً وحيوياً حتى تصبح هذه الخطة قابلة للتنفيذ... وكم يخدم إسقاط الشاه واستقدام خميني والإطاحة بالنظام الوطني في العراق وتسليمه على طبق لنظام الميليشيات واللصوص ملائما لهذه الخطة رغم الضباب الكبير الذي حاولوا التخفي تحته

هذه الاستراتيجية هي جوهر استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإدارته فإذا كان ترامب قد أعطى الضوء الأخضر لرئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتانياهو لتفريغ قطاع غزة من سكانه، والترويج لعمليات تستهدف نقل مليون فلسطيني من أهالي غزة إلى ليبيا، فإن ترامب استهدف في جولته الخليجية الأخيرة، تهيئة الأرضية لإنجاح استراتيجية إسرائيل بشقيها: أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى مسيطرة دون منافس إقليمي، وتفكيك الدول العربية وإنجاح مخطط التقسيم، وإعطاء الأولوية لسوريا، مع تجاهل متعمد لجرائم «الإبادة الإسرائيلية» (التطهير العرق والإبادة الجماعية) في قطاع غزة، وقبل هذا وذاك توجيه ضربة موجعة للأمة بمفهومها الحضاري العربي - الإسلامي، بإعطاء توجيهات إلى ضرورة انخراط دول المنطقة وعموم الدول العربية فيما يسميه «السلام الإبراهيمي» وهو المشروع المزدوج النصل: نصله الأول فرض التطبيع القسري مع «إسرائيل»، ونصله الثاني اعتناق «الديانة الجديدة التلفيقية التي يريدها ترامب و«إسرائيل» لنزع الهوية الحضارية الإسلامية عن الوطن العربي وجواره الحضاري، كي لا يبقى في هذه المنطقة الواسعة التي تحمل اسم «الشرق الأوسط» من رابط يحمى ويجسد وحدتها، بانتزاع الإسلام كدين وكهوية حضارية.

إذا كانت هذه هي عناوين تلخص التحديات والمخاطر التي تواجهنا فليس أمامنا غير خيارين: إما خيار المواجهة والدفاع عن الذات، الدفاع عن الأوطان والدفاع عن الأمة بامتدادها التاريخي من الضفة الشرقية للخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، والدفاع عن الهوية الحضارية العربية - الإسلامية للأمة، وهذا هو خيار البقاء ، وإما الاستسلام والخضوع للمشروع الأمريكي - الصهيوني، وهذا هو خيار الفناء.

فإذا كان القانون العلمي للحركة يقول إن «لكل فعل رد فعل مساو له في الكتلة ومضاد له في الاتجاه» فإن الاستجابة العربية للمخاطر والتحديات إما أن تكون بحجم وقوة تلك المخاطر والتحديات كى تكون «استجابة بقاء» وإما أن تكون دون ذلك وعندها ستكون «استجابة فناء». الوحدة هي استجابة البقاء

الملف الفلسطيني في لبنان
معالجة القضايا الإنسانية والمعيشية والالتزام بحصرية السلاح بيد الدولة

يتفق الجميع على بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وحصرية السلاح بيد الجيش والأجهزة الأمنية الرسمية إلا أن الإشكالية حول مقاربة هذا الملف قائمة وعميقة، وفي هذا الصدد عاد الحديث قوياً حول السلاح الفلسطيني في المخيمات، ورغم أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أكد منذ فترة طويلة، وفي أكثر من مناسبة وضع السلاح الفلسطيني بأمرة الشرعية اللبنانية، وأن أمن الفلسطيني في المخيمات هو مسؤولية الأجهزة اللبنانية المختصة فإن زيارته لبيروت وتطابق المواقف بين الجانبين سواء في القضايا السياسية أو المسائل الأمنية وغيرها، قد أعطت دفعاً مميزاً وزخماً استثنائياً لهذا الموضوع وغيره من المواضيع الأخرى.

الذين تابعوا هذا الملف تحدثوا عن خارطة طريق لمعالجة شاملة على كل المستويات الإنسانية والمعيشية وظروف تحسين أوضاع الفلسطينيين بالإضافة إلى موضوع السلاح الذي يبدو أنه أصبح أمام توافق لبناني فلسطيني على إنجاز هذه الخطوة، فيما تحدثت مصادر عن فترة زمنية قصيرة قد لا تتجاوز منتصف حزيران القادم وعن خارطة طريق تبدأ في مخيمات بيروت ثم بعلبك وبعدها إلى الجنوب، وقد أكد الرئيس عون أن لجنة مشتركة ستبدأ عملها على هذا الصعيد منتصف حزيران القادم، كما عهد إلى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تناول هذا الملف بكل جوانبه التي عقدت اجتماعاً في بداية سلسلة اجتماعات لمعالجة كاملة وشاملة.

مصادر لبنانية وفلسطينية تحدثت عن بعض العقبات التي قد تؤخر الخطوات العملية لكنها لن تتمكن من وقف هذا المسار الذي يتجه إلى نتائج إيجابية لأمن مستدام في المخيمات الفلسطينية ونقلة في العلاقات على صعيد كل القضايا المطروحة، وأن ما يبرز من عراقيل يمكن تذليله بالحوار والاتصالات، خاصة وأن الدولة اللبنانية لا ترغب وفي كل الظروف في خلق أجواء من التوتر، كما أنها ليست في وارد استخدام وسائل عسكرية أو الصدام مع الفلسطينيين مع الإشارة أنها قادرة على الحسم بهذا الأسلوب إذا أرادت ذلك.

وفي سلة متكاملة سيبدأ البحث بملف السلاح مع غيره من القضايا الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية ومعالجة حالة الاكتظاظ في المخيمات وخاصة مخيم عين الحلوة.

ولا يسقط الطرفان اللبناني والفلسطيني من الأخذ بعين الاعتبار جملة اعتراضات قد تصدر من هذا الفريق أو ذاك لحسابات معروفة من الجميع، فحسم مسألة السلاح الفلسطيني قد تعجل بملف سلاح "حزب الله" وغيره لدى أي طرف من الأطراف، كما أن البعض يحاول أن يربط ذلك بما يدور على مستوى الإقليم خاصة المفاوضات الإيرانية الأميركيةوإذا كانت ستتجه في اتفاق متوقع كما هو مرجح أم تتجه إلى الفشل والصدام وهو أمر مستبعد لجملة أسباب.

بالإضافة إلى ذلك فإن عقدة عين الحلوة ليست سهلة خاصة في ظل أطراف ما زالت تراهن على قوى محلية وإقليمية لفرض نفوذها على المخيمات الفلسطينية في محاولة مكشوفة لأضعاف الشرعية وتهميش نفوذها ودورها، وهي

مسألة غير محسوبة بدقة وقد تؤخر لكنها لا تؤثر على مسار بات يتجه إلى نهاياته الطبيعية والإيجابية.

كما أن هناك قوى إسلامية متطرفة تختمي في المخيم أو جزء منه وتلقى دعماً من الأطراف التي أشرنا إليها سابقاً بالإضافة إلى أن جل عناصرها ومسؤوليها من الملاحقين من قبل القضاء والأجهزة الأمنية اللبنانية مما يخلق عقدة ولكنه لن يتحول إلى تعقيد غير قابل للمعالجة.

بعض المصادر الفلسطينية تحدثت عن أن تداول بعض التفاصيل غير حقيقي، وأن أي بداية من أي نقطة أو مكان سوف يستكمل في خطوات لاحقة، خاصة أن البعض بدأ يطرح ضرورة البدء من مخيمات الجنوب (صور) الرشيدية والبص والبرج الشمالي باعتبارها تقع جنوب نهر الليطاني.

يؤكد لبنان الحرص على الأخوة الفلسطينيين وقد قدم دعماً لقضيتهم لسنوات طويلة وعلى كل المستويات وهو ثابت على نهج دعم القضية والفلسطينية وحل الدولتين وحق العودة ورفض التوطين، كما أن الفلسطينيين في كل الظروف يرون لبنان ممراً وليس مقراً وهم يرفضون أي حل لا يعيدهم إلى وطنهم وأرضهم، وإذا كانت السلطة الفلسطينية ومرجعيتها الأساسية منظمة التحرير الفلسطينية تتمسك بالثوابت وبحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهي حريصة على تضميد جراح غزة وإنهاء حرب الإبادة، ودعم صمود أبناء الضفة الغربية، فهي تحرص بنفس المستوى على أبناء الشعب العربي الفلسطيني في لبنان وهي ماضية بثبات نحو كل ما يحفظ حقوقهم وكرامتهم وعيشهم الكريم في كل أماكن تواجدهم وخاصة على أرض لبنان الشقيق.

الهوية القومية بين تكريس التجزئة وتجزئتها ووحدة الأمة ورسالتها الخالدة رؤية لمستقبل الأمة ونهضتها

طارق أبو عكرمة

في لحظات الأفول الكبرى للأمم، يتحوّل التاريخ من مصدر قوة إلى عبءٍ ثقيلٍ على الوعي، وتغدو الهوية سؤالاً معلقاً بين الإنكار والتشظي.

الهوية القومية هي ذلك الإطار الجامع الذي تتوحد فيه مقومات الأمة من لغة وتاريخ مشترك، ومجال جغرافي، ووجدان جمعي، وتجربة حضارية لتُشكّل انتماءً واعيًا يتجاوز العصبيات المحلية أو الانتماءات الضيقة، ويؤسس لولاء جماعي متجاوز للعوامل المصطنعة من استعمار أو تجزئة.

كما أن الهوية القومية لا تُفهم فقط كأمر واقع أو صفة موروثة، بل هي بناءٌ تاريخي ومشروعٌ نهضوي، يتبلور عبر تفاعل الوعي الجمعي مع مقتضيات النهوض والتحرر، وهي في فكر البعث ليست هوية مغلقة تنفي الآخر، بل إطارٌ يحتضن التعدد والتنوع الثقافي في نطاق الوحدة التاريخية للأمة. وإنها هوية الأمة العربية بوصفها "كيانًا تاريخيًا حيًا"، كما وصفها القائد المؤسس ميشيل عفلق، هوية لا تستمد شرعيتها من مجرد الحدود أو النظام السياسي، بل من الرسالة الحضارية التي تؤمن بها الأمة وتنهض بها. وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين، وقفت الأمة العربية في مفترق طرق، يجلله فشل الدولة القطرية ومأزقها. إن ما يتعرض له المشروع القومي من هجمات متزايدة، خاصة منذ الغزو الأمريكي واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ليس دليلاً على ضعفه أو تهافت أطروحاته، بل هو في جوهره شهادة حية على عمق هذا المشروع وتهديده البنيوي لمصالح القوى الاستعمارية ومخططات التفتيت والتبعية.

فحيوية الفكر القومي، الذي وضع حزب البعث العربي الاشتراكي أسسه ومضامينه، تتجلى بوضوح في استهدافه المستمر؛ إذ لا تُحارب إلا الأفكار التي تمتلك قدرة استثنائية على التأثير والتغيير.

وقد وصف الحزب هذا الفكر بأنه "قوة لا تُقدّر بثمن"، ليس فقط لكونه حاملاً لثلاثية الأهداف الكبرى (الوحدة، الحرية، الاشتراكية)، بل لأن العلاقة التي تربط بين هذه الأهداف ليست تراكبية أو ترتيبية، بل علاقة عضوية وجدلية، يُغذي بعضها بعضًا، ويتحقق كل واحد منها من خلال الآخر.

إن المشروع القومي في هذا السياق وإن انطلق من رؤية فكرية، فإنه يتجاوز التنظير المجرد ليُجسّد فعلاً تحرريًا واقعيًا، يتداخل فيه الفكر مع الممارسة، والتصور مع الأداة، والهدف مع الفعل. وفي ظل تكلس البُنى القُطرية وانكفاء النخب على مصالح ما دون وطنية، لم يكن غريبًا أن يتعرض المشروع القومي لهزّات وانكسارات؛ بعضها ناجم عن عوامل موضوعية، وأخرى بفعل تواطؤ داخلي أعاق مسار التحرر والوحدة.

لكن رسالة الأمة العربية، التي أنطلق بها حزب البعث العربي الاشتراكي منذ نشأته، لم تكن صرخة عابرة في زمن مضطرب، بل كانت شهادة ولادة جديدة لأمة شاءت لها المؤامرات أن تُبعثر، وأرادت لها إرادتها أن تُبعث من رمادها. البعث لم يكن مجرد موقف سياسي، بل كان موقفاً حضارياً وجماهيرياً، تاريخياً وأخلاقياً أمام قضية الأمة والمصير الإنساني.

في هذا السياق، لا يرى حزب البعث في مأزق الدولة القطرية مجرد حدود جغرافية، بل معركة وجود ومصير. كل قطر عربي ليس إلا خلية في جسد واحد أكبر، وكل جهد محلي يجب أن يكون طوبة في صرح النهضة القومية الشاملة.

إن معركة البعث الحقيقية لم تكن يوماً ضد جغرافيا الأقطار، بل ضد الانكفاء عليها وتقديسها وتكريسها على حساب حقيقة الأمة ونهضتها ورسالتها الخالدة. وإذا كانت الدولة القطرية قد وُلدت من رحم التقسيم الاستعماري، فإن مهمة البعث، كما طرحها مؤسسه الأستاذ ميشيل عفلق، لم تكن مجرد إزالة الحدود بالعمل الفوقي، بل نسج وعي ونضال فكري وجماهيري متجدد في وسائله، يتجاوزها بالحب، وبالوعي، وبالإرادة المشتركة، بلا معاناة نضالية ودور الجماهير. وأن تكون فلسطين قلبها النابض كما ركز عليها القائد المؤسس: (الوحدة طريق تحرير فلسطين، وفلسطين طريق الوحدة). وحدةٌ تُبنى لا بقرارات فوقية، بل بتراكم نضال الجماهير الواعية التي تدرك أن مصيرها واحد، ونضالها مشترك، وأن قدرها واحد ومستقبلها أمامها لا خلفها.

اليوم، وقد أرهقت الأمة جراح الانقسامات، وغياب التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والثروات، وتسيد قوى التخلف والاستبداد على مراكز صنع القرار، واشتداد الهجمة الإمبريالية الصهيونية، التي درجت على استهداف كل قطر باعتباره أمة من حيث التحشيد التقني والعسكري وحجم الترسانة التسليحية والأساطيل والقواعد، كما في فلسطين والعراق، وقبل ذلك مع مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، واستفحلت نزعات الهويات الفرعية، والتي تتمثل في (الانتماءات الثقافية أو الدينية

أو الجهوية أو الإثنية أو اللغوية، التي تُعبّر عن تنوّع المجتمعات داخل الإطار القومي الأشمل)، وهي ليست نقيضًا للهوية القومية، بل إحدى مكوناتها إذا ما أُدرجت في مشروع قومي يحتضن التعدد دون تفكيك.

إن الهوية القومية، كما يتبناها فكر البعث، لا تتناقض مع وجود الهويات الثقافية أو الإثنية الفرعية، بل تستوعبها ضمن إطار جامع يتسق مع مفهوم المواطنة القومية. وفي الأدبيات الحديثة، يُشار إلى هذا التعايش بمصطلحات مثل "الهوية الإثنية" (Ethnic Identity) و"الوطنيات الفرعية" (Sub-Nationalisms)، وهي مفاهيم تعزز فهم التعدد داخل الوحدة، شريطة أن تُدار بتوازن لا يُفقد الأمة تماسكها ولا يُحوّل التنوع إلى أداة تفتيت.

تبدو مبادئ وأهداف حزب البعث أكثر حيوية وإلحاحاً. فالخطر لم يعد فقط في التشرذم القطري والسياسي، والاستقواء بالعدو الصهيوني والأجنبي، والاستخفاف بإرادة الجماهير والوصاية عليها، بل في التشظي النفسي والثقافي الذي يكاد أن يقتلع الإنسان العربي من جذوره.

من هنا، فإن تعزيز وحدة النضال، والنضال الوحدوي، لا يمكن أن يتم بالأدوات القديمة وحدها، بل يتطلب قراءة جديدة، بعثية، عصرية، تنطلق من الواقع لتعيد تشكيل الوعي العربي على أسس أكثر عمقاً، ووسائل أكثر ملاءمة وفعالية:

- تكتل اقتصادي وحدوي يربط بين العواصم العربية، يكسر الحصار القُطري، ويعيد الثقة بالمصير المشترك.
- مشروع ثقافي وحدوي يُعيد إنتاج سردية العروبة كقوة تحررية إنسانية، قادرة على مخاطبة الذات والعالم بلغة العصر.
- رؤية سياسية تؤمن بأن الوحدة لا تُفرض قسرًا، بل تُبنى بالحوار الحر والمشاركة الحقيقية في صياغة المستقبل، كلمة سرها: الديمقراطية والوحدة واحترام حقوق الإنسان.

إن الهوية القومية العربية، كما رآها البعث، ليست قالباً جامداً، بل كياناً حياً، يتنفس بقدر ما تتجدد قيمه، ويتمدد بقدر ما تعلو طموحاته. ولذلك، فإن معركة الأمة في هذه المرحلة التاريخية ليست ضد التحدي الخارجي فحسب، بل ضد كل ما يُفقر الروح العربية ويجعلها تقبل بالاستكانة والخضوع.

إن بعث الأمة لا يعني التمسك بأطلال التاريخ، بل تحويله إلى وقود للنهضة. فالقومية العربية، التي رآها البعث، ليست حالة وجدانية ولا استجابة انفعالية، بل مشروع تحرري يعيد للإنسان العربي ثقته في نفسه، ويصوغ عبر وحدته ومبادئه مصيرًا جديدًا يتحدى التبعية وينشد الكرامة. وكل تأخير في الالتحاق بهذا المشروع، هو تأجيل لمستقبل الأمة العربية.

إنها رسالة حية متجددة لا تموت، وإن المخرج الحقيقي من واقع التجزئة لا يكمن في التمنيات، بل في إعادة تعريف المشروع القومي ضمن أدوات العصر والمتمثلة في: الاقتصاد المتكامل، والثقافة المشتركة، والإعلام العابر للحدود، والتكنولوجيا كجسر وحدوي لا كأداة للتفكيك.

وإذا كان البعث قد حدد منذ عقود أن النهضة هي فعل تحرري، فإن تحدي اليوم هو تحويل ذلك الفعل إلى بنية مؤسسية جماهيرية، تحاور العصر وتُبدع في الوسيلة، دون أن تُفرط في الجوهر. فإن السؤال الأعمق الذي يفرض نفسه اليوم:

كيف تستطيع الأمة العربية أن تستعيد وحدتها، لا عبر شعارات الانفعالات العابرة، بل عبر مشروع نهضوي قومي تحرري حضاري وعقلاني، يؤسس لوحدة الإرادات قبل وحدة المؤسسات؟

تأثير ثقافة الحرب على الوعي الجمعيّ ودور النخب العربيّة

أحمد محمود أحمد

في اوقات الحروب والاستهداف المنقطع النظير والأزمات الكبرى وسيادة العنف بكل اشكاله التي يشهدها وطننا العربي في اغلب اقطاره وخاصة في فلسطين والسودان والعراق واليمن وليبيا وغيرها، يتعرض الوعي الجماهيري الى هزات عميقة، ويتراجع دور النخب الفكرية والثقافية والمجتمعية العربية بشكل خطير، لتحل محله الادوات السطحية التي تخدم تلك الحروب والازمات، وتصبح هي الصانعة لثقافة ذلك العنف مستخدمة كل القنوات الممكنة ولاسيما وسائط التواصل الاجتماعي . ويعد تأثيرها على الوعي الجمعي العربي من اخطر تبعات تلك الحروب لانها لا تتوقف عند القتل بل تتعداه الى تمزيق النسيج الاجتماعي واشاعة الكراهية بين افراده من اجل تفتيته والقضاء عليه وصولاً الى اهداف استراتيجية يسعى الى تحقيقها اعداء الامة العربية .

ولو اخذنا ما يجري في السودان على سبيل المثال يحق لنا ان نتساءل، هل من الممكن أن تدخل مفردات مثل " فتق" * أو "متق" إلى مجال الثقافة السودانية

وتبقى متصدرة المشهد ويرددها البعض دون مساءلة دلالاتها أو معانيها؟. فهلوصلت تداعيات الحرب أن يكون المهوسون والدجالون والكذبة هم سدرة منتهى الوعي وصناع الثقافة؟ إنها أسئلة تجيب على تردي مضامين الحياة نفسها ومعها الثقافة حيث تجترح الحرب الدائرة اليوم في السودان اتجاهاً جديداً يمكن أن نطلق عليه وعي ثقافة الحرب، الذي بدأ يتغلغل في الوعي الجمعي السوداني. وتتشكل من خلال ذلك لغة جديدة مشبعة بالعنف وتستقي نسقها المعرفي من خطابات الحرب المبثوثة عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

وضمن تصنيف عام فإن أخطر ما ينتج عن الحرب يتصل بتآكل النسيج الاجتماعي وانتشار ثقافة العنف والكراهية وبروز العنصرية. وفي ظل هكذا واقع يضمحل المعنى الإنساني وتتراجع قيم الاحترام والتسامح بين الناس وكذلك يضمحل الإبداع وعلى كل الأصعدة ويدخل المبدعون في شرنقة الذات والاختفاء من المشهد العام، وتترك الساحة لسدنة القوى المتورطة في الحرب وهي قوى في أغلبها من قوى التخلف والتفتيت وتجيد تصدير اللغة الهابطة ونحت المفردات التي تتوافق مع القتل ونحر الآخر .

وفي حين كان الفضاء السوداني وبعد ثورة ديسمبر يتشكّل أفقه عبر لغة تشتغل على تأطير معنى الوجود الإنساني ضمن جمالياته المستبطنة، الذي يتماهى مع استمرارية ذوات الأفراد نحو التأسيس لحيز زماني ومكاني يتم فيه نفي القبح. وتلتقي هذه الذوات في قارعة الطريق من أجل صناعة الأمل باتجاه بناء الحياة الجديدة والسودان الجديد الموحّد، الناهض والمزدهر. وكانت هذه الثقافة المرتبطة بالمعنى تنسحب إيجاباً نحو مجتمع أرهقته تفاصيل الحياة ولكنه كان يمتلك القدرة على النهوض.

وجاءت الحرب لتقعده ليتفرج على القنابل والمسيرات ويستمع إلى خطابات "الانصرافي"ويشاهد عروض "ندى القلعة" وقونات الزمن العجيب النائحات بغناء الحرب فوق دماء السودانيين.

هكذا تنتج الحرب خطاب العتمة، الذين يتسيدون فيها هم المسرفون في إراقة الدماء والمبتسرون الذين وبحكم البيولوجيا جاءوا ليشوهوا حياة الناس ويهدموا مشروع ثقافة الحياة لإقامة مشروع ثقافة الموت. ولهذا يتحول الذبح إلى طقس يتفرج عليه السودانيون وكأنه مشهدٌ سينمائيٌ، ويتحول سحل الناس على الطرقات والدماء تقطر منهم إلى لوحةٍ قاتمةٍ تلغي لوحة الفنان التشكيلي، الذي قتلته الحرب وفقد ريشته، التي سقطت للتحول إلى بندقية في يد صبي قد دخل أول مدرسة له وهي مدرسة البراء ابن مالك أو كتيبة دقلو ابن دقلو.

وهكذا فنحن نخرج من ثقافة الثورة إلى ثقافة القتل على الهوية، ونخرج من ثقافة الميادين إلى ثقافة العزلة. ومن شعار سودانا فوق، إلى واقع أن هذا السودان قد يراد له أن يدفن تحت الأرض ليدفن الإنسان أولاً ومعه الأمنيات والأحلام العريضة. هكذا يفعل صناع الحرب وما الحرب إلا ما علمنا وما لم نعلم وقد صار القتل هو العنوان، الذي تطالعنا به كتائب الدم العابرة لجسد الإنسان إلى روحه وتصدير ثقافة الموت بكونها سلعة وجرى تطويرها عبر المسيرات ليتلون فضاء السودان بخارطة الدماء ورائحة الموت.

لقد شاهدت فيديو تمثيلي لشخص افترض نفسه أنه يدرس لأطفال ووضع أمامهم الحروف وطلب منهم أن يرددوا خلفه منطوق الحروف، فكان يقول لهم الحروف وهم يرددون خلفه كالآتي: حرف الميم (ما متق) وحرف الفا (فا فتق) وحرف السين(سا ساخوي)، وحرف الحا(ح حرب). وهكذا لخص صاحب هذا الفيديو الذكي مأساة الأجيال ومأساة السودانيين اليوم، حيث تفرض الحرب ثقافة جديدة عنوانها "بل بس" و"جغم بس" و"أكسح و أمسح". ومع هذه اللغة تضيع ثقافة الإنسان السوداني ويبقى الفراغ، ويبقى هؤلاء الذين أعدموا لغة الحياة من أجل تشييد لغة الموت.

ان هذا التأثير الخطير على الوعي الجمعي يحدث في كل قطر عربي يشهد حرباً او ازمات كبرى او عنف غير مسبوق، تتعدد اشكاله وادواته ولكن الهدف واحد وهو استهداف الامة ووجودها .

انها دعوة الى النخب العربية الفكرية والثقافية والمجتمعية في كل مكان من الوطن العربي ان لا تتخلى عن دورها في الحفاظ على الوعي الجمعي العربي من التأثير الخطير الهدام للحروب والعنف والأزمات التي تجتاح الامة العربية فتستهدف وجودها في الصميم، وان تتصدى بكل قوتها للأدوات الهابطة التي يقحمها العدو بين ابناء الامة لاضعافها وتمزيقها.

من الفكرة إلى الدولة
لماذا فشل الإسلام السياسي في بناء مشروع وطني ديمقراطي؟

أمجد أحمد السيد

منذ بروز حركات الإسلام السياسي كفاعل محوري في المجال العام العربي – خصوصاً عقب انتفاضات "الربيع العربي" – تعاظمت الوعود ببناء نموذج بديل يجمع بين المرجعية الإسلامية والممارسة الديمقراطية، في مواجهة إرث الأنظمة التسلطية. غير أن انتقال هذه الحركات من الحيز الدعوي إلى المجال السياسي كشف عن فجوة مفاهيمية وسلوكية، بل عن عجز بنيوي في الارتقاء من "الشعار" إلى "المشروع"، ومن "الخطاب" إلى "الدولة".

ولئن بدا هذا الإخفاق في بعض الأحيان نتاجاً لضغوط خارجية أو تحالفات مناهضة، فإن التمحيص الفكري يُظهر أنه بالأحرى انعكاس لأزمات بنيوية في الفكر والممارسة والبنية التنظيمية لهذه الحركات. يستعرض هذا المقال جذور هذا الفشل ضمن أربعة مستويات: التصور النظري للدولة، إشكالية العلاقة بين الدين والديمقراطية، المأزق المؤسسي في التجربة، والتحديات المستقبلية لتجاوز هذا المأزق.

أولاً: من "الهوية" إلى "المشروع" – انبثاق نظري مأزوم

نشأت حركات الإسلام السياسي – كجماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨)، أو حزب التحرير، أو جماعة أنصار الشريعة – كردّ فعل على انهيار الخلافة العثمانية، وتحت وقع الصدمة الحضارية أمام المدّ الاستعماري.

رغم تنوّع المرجعيات، التقت هذه الحركات على ركيزتين:

١. اعتبار الإسلام نظاماً شاملاً يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع.

٢. استعادة الدولة الإسلامية كإطار لتجسيد الهوية.

غير أن هذه الشعارات الكبرى – مثل "الإسلام هو الحل" ظلت بعيدة عن التحديد المؤسسي، ما جعلها عرضة لإعادة إنتاج الاستبداد. كما حذّر عبد الله العروي.

ثانياً: التوترات المفاهيمية – الشريعة والديمقراطية.

واجه الفكر السياسي الإسلامي إشكالية المزج بين السيادة الإلهية والسيادة الشعبية.

تعتبر معظم الأطروحات الإسلامية الشريعة فوق دستورية، ما يُفرغ الديمقراطية من جوهرها التعددي، ويجعل التعددية مجرد تسامح لا اعتراف.

لاحظ نصر حامد أبو زيد أن التفسير الأحادي للنص الديني يصادر الاجتهاد ويُقصي المختلف، محولاً الدين إلى أداة سلطة.

ثالثاً: الاستعلاء الأخلاقي وتسييس المقدّس

تصر حركات الإسلام السياسي على احتكار تمثيل "الحق"، ووصم الخصوم السياسيين بعدم الإيمان أو الخيانة.

يتحوّل الخلاف السياسي إلى صراع أخلاقي مطلق، ما يمنع بناء التوافق ويقوّض أسس التعددية والمواطنة.

حذر الجابري من "تديين السياسة"، لأن ذلك يحوّل الدولة إلى أداة وصاية لا إدارة.

رابعاً: من صناديق الاقتراع إلى مأزق السلطة

تجارب الإسلاميين في الحكم – كالسودان ومصر وتونس – كشفت هشاشة البناء السياسي لهذه الحركات. وشملت أبرز مظاهر الفشل:

- تقديم الولاء التنظيمي على الكفاءة.
- أسلمة المؤسسات بدل إصلاحها.
- إقصاء الآخرين بدل الشراكة.

وقد أدى ذلك إلى نتائج كارثية كالحروب والانقلابات والانقسامات الداخلية.

خامساً: أزمة الدولة الوطنية – "الأمة" مقابل "الوطن"

تعاني الحركات الإسلامية من التناقض بين مفهوم الأمة الإسلامية والدولة القطرية الحديثة.

يؤدي هذا التناقض إلى إضعاف الالتزام بالسيادة الوطنية، وإقصاء التنوع الداخلي، والتعامل مع المواطن وفق معايير دينية لا مدنية.

نبه طارق البشري إلى أن الدولة تُبنى على عقد اجتماعي يتسع للجميع، لا على عقيدة واحدة.

سادساً: التحدي المستقبلي – هل يمكن الإصلاح؟

لا يعني الفشل نهاية الإسلام السياسي، بل يمكن لبعض مكوناته أن تنخرط في مراجعة معرفية جدية.

من شروط الإصلاح الجاد:

- إعادة تعريف الشريعة كمنظومة قيم.
- فصل الدعوي عن السياسي.
- القبول بالمواطنة كأساس جامع.
- الانخراط في عقد اجتماعي وطني.

أي مستقبل للفكر السياسي الإسلامي؟

فشل الإسلام السياسي في بناء مشروع وطني ديمقراطي نابع من تناقضات لم تحل منذ التأسيس.

من دون مراجعة عميقة تتجاوز الأدبيات الكلاسيكية، سيبقى أسير الحنين للخلافة والمجتمع الطهوري.

يبقى السؤال: هل يستطيع أن يتحول إلى فكر مدني-أخلاقي يؤمن بالديمقراطية كقيمة، لا مجرد أداة؟

والحرب تنهي عامها الثاني: لتتضافر الجهود عبر أوسع جبهة شعبية لوقف غير مشروط للحرب وحماية المدنيين وعودة الحياة الطبيعية المدنية

بينما تكمل الحرب العبثية المدمرة عامها الثاني، وتتهيأ لدخول عامها الثالث، دون أن يلوح أفق في سلام وشيك، ويزداد تساقط الضحايا في دارفور وغربي أم درمان، ويعاني الآلاف في ولايات الخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض وشمال وجنوب كردفان، من الافتقار للخدمات، بالذات خدمات المياه والكهرباء والاتصالات، والخدمات الطبية والعلاجية والأمن، ويتمدد نطاق الاحتجاز الكيفي وتلفيق التهم والبلاغات الكيدية، وتتصاعد الشكوى، حتى مع سيطرة القوات المسلحة على العاصمة والولايات المجاورة، من السرقات ومن نهب الدور السكنية وإفراغها من محتوياتها، واختفاء الأفراد أو ذبحهم من قبل المليشيات المتحالفة مع الجيش، لا سيما مليشيات المتأسلمين.

في هذا الوقت الذي توشك أن تدخل فيه الحرب عامها الثالث، تدشن طوراً جديداً في مرحلة حرب الاستنزاف، أبرز علاماتها الحصار القاسي على المدن، واستهداف البنى التحتية ومحطات توليد الكهرباء بالمسيرات بواسطة الدعم السريع، بالتزامن مع تكثيف قصف الطيران للمدن والمدفعية بعيدة المدى بواسطة الجيش، التي لا يدفع ثمنها سوى المدنيين الأبرياء.

لقد عمل طرفي الحرب على توسيع نطاق المواجهة إلى الشمالية ونهر النيل والقضارف والدمازين وغيرها، باستهداف لما تبقى من بنى تحتية، بينما يفر آلاف المواطنين من الفاشر المحاصرة، بحثاً عن أمان في جبل مرة، وغيرها من المناطق المجاورة، وفي الوقت ذاته تتساقط الصواريخ على معسكر زمزم، الذي أصبح هدفاً للهجمات والقصف المدفعي، وقد أصبح المعسكر الذي حولته بعض الحركات المؤتلفة تحت لافتة القوات المشتركة إلى مستودع للسلاح والذخائر، وفق ما ورد في بيان المنسقية العامة للنازحين في وقت سابق، ساحة مواجهة يدفع ثمنها المواطن، موتاً مجانياً وتدميراً بلا حدود للمساكن والمنشآت المدنية، بعد أن كان المنفذ الرئيس الذي تدخل منه إمدادات الوقود والمواد التموينية والدواء المهرب إلى الفاشر عبر طريق زالنجي جبل مرة ونيالا والضعين. وبينما تلوح في الأفق، حسب المجريات والتحشيد وإعادة التموضع، بوادر تقدم وهجوم لقوات الدعم السريع نحو الفاشر، التي ارتكب فيها طرفا الحرب انتهاكات واسعة بحق المدنيين، لا تقتصر على القصف اليومي والحصار، وفق شهادات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية الأجنبية والأممية، إضافة إلى نشوء مليشيات جديدة في شرقي البلاد ووسطها وشمالها في أجواء التعبئة العنصرية والجهوية وعلى أسس قبلية بعلم قيادة الجيش أو تحت إشرافها.

ويتزامن مع مرور الذكرى الثانية للحرب، انعقاد مؤتمر دولي في لندن في الخامس عشر من أبريل الجاري، بمشاركة أكثر من عشرين دولة ومنظمة، ويبحث المؤتمر، الذي استبعد منه طرفا الحرب، آليات الضغط لإيقاف الحرب وتحقيق السلام في السودان، ويشمل الدول الداعمة لطرفي الحرب، بجانب إغاثة المتضررين من الحرب والمساءلة عن جرائم الحرب والمجاعة التي اعتبرت عملاً متعمداً، من منطلق اتخاذ طرفي الحرب التجويع سلاحاً واستخدام المدنيين دروعاً بشرية.

وإذا كان مؤتمر لندن يمثل "صحوة ضمير" المجتمع الدولي، إزاء أسوأ كارثة إنسانية في العالم، بعد أن اكملت عامين من عمرها، حصدت فيها أرواح الآلاف من السودانيين، ودمرت البنيات التحتية ومرافق الخدمات، ودفعت بملايين المواطنين إلى حافة المجاعة وإلى النزوح والتشرد، بعيداً عن ديارهم، وفقدان مصادر الدخل، بفعل عدم استجابة طرفي الحرب لنداءات السلام وتعمد

إطالة أمد الحرب؛ فإن الواجب يحتم بذل جهود إضافية، من قبل السودانيين، قبل غيرهم، ومن قبل المجتمع الدولي والإقليمي، حتى تحقق الضغوط المبذولة نتائج ملموسة لصالح السلام والعدالة والمساواة وحماية المدنيين ووقف الانتهاكات وتدمير البنى التحتية.

وإذا كانت دارفور، لا سيما معسكرات النازحين والفاشر، تستأثر الآن بالكثير من الاهتمام، للاستهداف الذي تتعرض له، فإن الحرب تُلقي بتداعياتها على كل مكان في السودان، ومن المهم تشديد الجهود وتضافرها، خصوصًا على صعيد الجبهة الداخلية، من أجل تعبئة غالب الشعب وقواه الحية للضغط على طرفي الحرب لوقفها بلا شروط، وضمان حماية وسلامة المدنيين، لا سيما في معسكرات النزوح، ووقف التهجير القسري، وإيصال المساعدات، والاستجابة لنداء السلام والجهود المخلصة لوقف غير مشروط لإطلاق النار، واستعادة الحياة المدنية والطبيعية، وتولي سلطة مدنية إحداث تحول سلمي ديمقراطي، وإعادة الاعمار، وإنهاء مظاهر حمل السلاح وتعدد المليشيات والجيوش ببناء جيش وطني مهني حديث، وإعادة تأهيل جهاز الدولة ليكون في خدمة التنمية المتوازنة، وسيادة حكم القانون والمساءلة والمحاسبة عن الجرائم التي ارتكبت بترسيخ مبدأ عدم الافلات من العقاب، وتصفية التمكين، ومكافحة الفساد والمفسدين، وقيام الدولة بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وعدم مزاولة الجيش والأجهزة الأمنية لأي أنشطة اقتصادية تجارية ومالية، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة لحكومة ومؤسسات منتخبة، والحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة السودان شعبًا وأرضًا.

في عليين شهداء شعبنا وانتفاضاته الظافرة المتجددة.

الحرية للمعتقلين والمحتجزين لدى طرفي الحرب.

عاجل الشفاء للجرحى والمصابين وعودة المفقودين.

معاً من أجل وقف الحرب عبر أوسع جبهة شعبية للديمقراطية والتغيير.

حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل)

من العولمة إلى الجزر الإقتصاديّة: كيف تتشكل خريطة الإقتصاد العالمي وما موقع الوطن العربي؟

يشهد العالم حروباً اقتصادية وتحولات متسارعة في هذا المجال سيكون لها تأثيرات كبيرة على وطننا العربي بحكم موقعه وموارده وتحدياته المتنوعة. مما يتطلب وعي وسرعة مواكبة لتلك المتغيرات. "فلقد كانت العولمة وعداً بالوحدة، لكنها انتهت بترسيم حدودٍ جديدة، أكثر صلابة، وأقل عدلاً." بهذه العبارة يمكننا أن نلخّص التحوّل العميق الذي يشهده الاقتصاد العالمي في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. اذ لم يعد العالم قرية صغيرة، بل عاد، في كثير من جوانبه، إلى "أرخبيل من الجزر الاقتصادية"، كل منها يسعى إلى حماية أسواقه، تأمين سلاسله، وإعادة تعريف مفاهيم السيادة الاقتصادية.

الحدثٍ الأكبر ليس انهياراً اقتصادياً بقدر ما هو انزياح في المسارات: من الانفتاح المفرط إلى الانكماش المحسوب، من التجارة الحرة إلى التبادل المشروط، من التبعية اللوجستية إلى السعي نحو الاكتفاء الذاتي. وليس عبثاً أن نرى اليوم تكتلات اقتصادية جديدة تتبلور: تحالفات تكنولوجية بين الصين وروسيا، اتفاقيات خضراء بين أوروبا وشركائها، قوانين حمائية في الولايات المتحدة تحت لافتة "إعادة توطين الصناعة"، وصعود غير مسبوق للبورصات الإقليمية في دول الخليج العربي.

هذا التحوّل يعيد طرح سؤال قديم-جديد في الوطن العربي:

ما موقعنا في هذا العالم المتغير؟

وأي نموذج تنموي يصلح لنا في ظل التكتلات لا السيولة؟

وهل نستمر في تصدير المواد الخام كما كنا نفعل في زمن العولمة؟ أم نعيد التفكير في "اقتصاد للبقاء" قادر على التعامل مع الانغلاق العالمي والانكفاء الإقليمي؟ وما هي تداعيات كل ذلك.

تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي:

من التداعيات والمتغيرات المتوقعة هي :

١. نهاية عصر السلع الرخيصة

أدت الحروب التجارية، وانهيار سلاسل التوريد، وتصاعد النزاعات الجيوسياسية إلى ارتفاع كبير في أسعار الغذاء والطاقة والمعادن. بالنسبة لاقطار الوطن العربي، التي تعتمد على استيراد القمحٍ والوقود، فإن هذا يعني تضخماً مضاعفاً، وأزمة مزمنة في الميزان التجاري، ما لم نُعد هيكلة الأولويات نحو الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي.

٢. صعود الاقتصاد الأخضر

بينما يتحوّل العالم نحو الطاقة النظيفة، لا تزال اقطار الوطن العربي عالقة بين اقتصاد الوقود الأحفوري واللاطاقة. ومع أن لدينا شمساً لا تغيب، ورياحاً لا تهدأ، فإن الاستثمار في الطاقات المتجددة لا يزال محكوماً بالعشوائية وغياب الرؤية والاستراتيجيات الواضحة. وهنا تبرز ضرورة تأسيس "بنك سيادي أخضر"، لتوطين تكنولوجيا الطاقة الشمسية والرياح، عبر شراكات استراتيجية حقيقية.

٣. أزمة الثقة الدولية

في ظل استمرار الحروب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي في العديد من اقطار الوطن العربي، وتعدد مراكز السلطة، وتآكل المؤسسات، أصبحت تلك الاقطار مُصنَّفة ضمن "الاقتصادات الفاشلة"، ما يعني تراجع الاستثمارات الداخلية والخارجية فيها، وارتفاع تكلفة التمويل، وضعف القدرة على الدخول في تكتلات إقليمية أو شراكات تنموية. والحل لا يكمن فقط في وقف الحروب ووضع حد للصراعات الدموية ودوامة العنف، بل في إعادة بناء العقد

السياسي على قاعدة جديدة من الشفافية والاستقرار القانوني والمؤسسي.

٤. الفرص الكامنة في جنوب - جنوب

في ظل انسحاب الغرب نسبياً من مشاريع التنمية، تتجه العديد من الدول الإفريقية والآسيوية نحو تعزيز التعاون جنوب - جنوب، في مجالات مثل البنية التحتية، التعليم التقني، وتبادل السلع دون المرور عبر الأسواق العالمية. وهنا يمكن للدول العربية أن تلعب دوراً محورياً في هذا الاتجاه، إذا ما أعادت رسم علاقاتها الاسيوية و الإفريقية، ليس على أساس سياسي فقط، بل اقتصادي- إنتاجي.

الاقتصاد كفعل وطني

اقطار الوطن العربي ليست فقيرة بالموارد، بل في الرؤية والاستراتيجيات المستقرة. وفي ظل تفكك الدولة في العديد منها، يتحول الاقتصاد إلى "جمر تحت الرماد": حيث تنتشر التجارة غير النظامية، ويزدهر اقتصاد الحروب، وتتآكل القيم الإنتاجية. لكن رغم كل ذلك، فإن هناك قوى حية - من المزارعين التقليديين، ورواد الأعمال الشباب، و خبراء المال والاقتصاد المهجّرين - لا تزال قادرة على إعادة بناء الاقتصاد، لا كأرقام، بل كقضية وطنية.

نحو عقد اقتصادي جديد

في هذه اللحظة التاريخية، نحتاج في اغلب اقطار الوطن العربي إلى "عقد اقتصادي جديد"، لا يكتفي بإدارة الأزمة، بل يطرح سؤال المستقبل بجرأة: هل نريد اقتصاداً تابعاً، أم قائماً على الاكتفاء؟.

هل نكتفي بتصدير الموارد الوطنية الاولية من بترول وذهب ومعادن ، أم نبني قاعدة صناعية وطنية؟.

هل تظل بعض اقطارنا أسرى المعونات، أم نؤمن بأن "الثروة تصنعها العقول والايدي العاملة العربية حين تحرَّر من الحروب والفساد والعوز"؟.

إن تحوّلات الاقتصاد العالمي الراهنة كبيرة وخطيرة وتجري بوتائر متسارعة. لذا فان مواكبتها تعتبر تحدياً قومياً ووطنياً كبيراً. وهي لا تُفهم فقط من خلال المؤشرات، بل من خلال ما تصنعه من فرص تاريخية. والعاقل من لا ينتظر "ما يُمنح"، بل يبدأ في بناء "ما يُنتزع" بسياسات اقتصادية تقوم على المواكبة ، والثقة، والكفاءة، والرؤية.

ولعل هذا هو التحدي الأكبر أمام الجيل الجديد من الاقتصاديين والاختصاصيين والمفكرين العرب ليس فقط أن يشرحوا التدهور والخراب، بل أن يقترحوا البديل - بجرأة القلب، وواقعية العقل، وصدق الالتزام.

اميركا وشهية إيران للشر..

جسام أمين

رئيس المخابرات الأميركية الأسبق في عهد بوش الابن غالينت يؤكد في كتاب اصدره أن إميركا والغرب احتاجوا الى مليون ساعة اعلامية لانهيار الاتحاد السوفيتي ..

وأكد بالمقابل أن الاميركان احتاجوا الى ستة ملايين ساعة للتحضير لغزو العراق واحتلاله بسبب قوة العراق في زمن الشهيد صدام حسين ....

لقد كان العراق في العهد الوطني متماسكا مهابا قويا جبارا على عكس ما كان عليه الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي ..

اما الان فالاميركان يعملون العكس تماما من الذي فعلوه مع العراق والروس ...

الان الاميركان يوظفون معركة الاعلام لاهداف اخرى تستهدف العالم العربي برمته ولمصلحة ايران والعدو الإسرائيلي بالنتيجة ..

تصوروا الاميركان يصرفون ملايين الساعات للحديث عن إيران ووضعها السياسي وشرها وخيرها واقتصادها وتومانها وعملتها واسلحتها وولاية الفقيه ..

الإعلام الأميركي لا يتحدث عن إيران ايجابا او حبا بها او كرها ولكنهم يتحدثون عن دورها الديني والسياسي والماضي والحاضر الذي من الممكن توظيفه بالمحصله لمصلحة المشروع الأميركي او الإسرائيلي في المنطقة ..

يتحدث الإعلام الأميركي جهارا نهارا عن إيران نظرا لحاجة اميركا لايران في مشروعها واستثمار شهية إيران لتمزيق العرب وتشويه الاسلام ..

إيران قالت.. إيران صرحت.. إيران هاجمت.. إيران ضربت.. إيران صنعت.. ويورانيوم إيران وصواريخ إيران وعن إسرائيل وإيران وعن العرب وايران والروس وإيران وهكذا ...

الإعلام الاميركي كله في إيران ولا يتحدث بغير ذلك الا ما ندر ..

لماذا كل هذا وما هو الهدف..؟؟

الاميركان يدركون تماسك المسلمين وحبهم لشريعتهم ولا يمكن اختراق هذا التماسك باسم اخر وشريعة اخرى ويدركون أن قوة العرب بوحدتهم وعروبتهم وتاريخهم وتماسكهم وشخصيتهم واصالتهم ..

لذلك تجد إيران متمسكة بمشروع ولاية الفقيه الذي يقضي بنشر اشياء غريبة عن الاسلام والعرب ...

والذي يجري بهذا المقام أن إيران تعمل بقوة على التغيير الديموغرافي والمذهبي والديني والقومي والعرقي في بلاد العرب والمسلمين وخاصة في سوريا قبل التغيير وبعده والعراق واليمن ولبنان وعينها على الخليج العربي ..

وهذا ما يحبب الأمريكان في إيران ويستغلون الشهية العدائية الإيرانية للعرب ..

نحن لا نرغب في الاعتداء على إيران كشعب وبلاد جارة لكننا نعلم ان اميركا لن تعتدي على إيران لحاجتها لهذه الشهية الايرانية الشريرة ..

اميركا صنعت نظرية ولاية الفقية صناعة لانها تعمل منذ زمن على الفتك بالعروبة والاسلام ولكن بادوات اخرى وعن طريق البدائل وهذا ما نراه اليوم بام العيون .. والعياذ بالله ... !!

انعقاد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر

بتاريخ ٢٢ ماي ٢٠٢٥ ، عقد حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر مؤتمره القطري الثالث بحضور مندوبي المؤتمر الممثلين من عدد من ولايات القطر.

وقد افتتح المؤتمر بتلاوة من الذكر الحكيم ثم النشيدين الوطني الجزائري ونشيد البعث، بعدها ألقى الدكتور أحمد شوتري الأمين العام للحزب كلمة استعرض فيها مسيرة الحزب بين المؤتمرين الثاني والثالث، ثم تدارس المؤتمرون التقارير المعروضة على المؤتمر ولا سيما ثلاثة ملفات اساسية ، تم التحضير لها من قبل قيادة السابقة ، وهي:

_التقرير السياسي الذي تناول الوضع في الجزائر والوضع العربي والدولي

_الوضع التنظيمي

- الوضع المالي

وذلك في الفترة ما بين المؤتمرين

وقد توقف المؤتمر مطولا امام التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر والامة العربية ، لا سيما قضايا الهوية وفلسطين ،و العراق ، والسودان، ولبنان ،و اليمن ، والمغرب العربي ،مجددا موقف الحزب المبدئي منها>

كما ناقش الوضع التنظيمي للحزب مشددا على وحدة الحزب التنظيمية والتأكيد على البناء التنظيمي والعقائدي .

وفي ختام المؤتمر جرى انتخاب قيادة جديدة ضمت علاوة على القيادة السابقة عددا من المناضلين الجدد.

بعدها تم عقد اجتماع للقيادة الجديدة تم فيه التجديد بالإجماع للرفيق الدكتور احمد شوتري امينا عاما للحزب، كما تم انتخاب احد الرفاق نائبا لأمين السر.

وقد سادت المؤتمر الحوارات الهادفة والمسئولية العالية بين الرفاق المندوبين ، وبروح تعكس الثقة بمستقبل الحزب في الجزائر والمهام المصيرية التي ينهض بها، حيث أكد المؤتمرون عزمهم على مواصلة النضال من أجل تحقيق أهداف الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

قيادة قطر الجزائر

٣١ - ٥ - ٢٠٢٥

وتحية للرفاق في الجزائر من القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي - لبنان

وجهت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الى الرفيق المناضل امين سر قيادة قطر الجزائر الدكتور احمد شوتري البرقية التالية:

الدكتور احمد شوتري

تحية رفاقية

ان انعقاد مؤتمركم القطري الثالث في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها امتنا العربية، هو تأكيدٍ على ان نبض الحياة ما زال يخفق قوياً في جسم الامة على مستوى الكل القومي كما على مستوى مكوناتها الوطنية. وان انعقاد المؤتمر تحت شعار الانتصار لفلسطين في ظل ما تتعرض له من عدوان ارتقى حد الابادة الجماعية ، اعاد تثبيت الحقيقة القومية بان فلسطين كانت وستبقى القضية المركزية لامتنا العربية، وهو ما شكل ثابتةً من ثوابت البعث على المستويات الفكرية والنضالية والسياسية.

ان رفاقكم في لبنان، يتوجهون اليكم قيادة وكوادر وقواعد بالتهنئة على نجاح مؤتمركم بانعقاده وفق الآليات التنظيمية السليمة، وفي ما انطوى عليه من مناقشات مسؤولة تناولت مسألة الهوية وديموقراطية الحياة السياسية، كما القضايا الاساسية الاخرى التي تتعلق باستنهاض الامة وحشد امكاناتها لمواجهة التحديات التي تواجهها وهي تخوض صراعها ضدٍ اعدائها المتعددي المشارب والمواقع وصولاً الى انهاء كل اشكال استلابها القومي والاجتماعي.

لقد اثبتم من خلال مؤتمركم وما تمخض عنه من مخرجات سياسية واستشراف للمستقبل، بأن البعث سيبقى الحاضر الاكبر في ساحات النضال، ولن تنال منه كل مؤامرات الاجتثاث والتخريب والتشويش والتطاول على شرعيته النضالية والتنظيمية.

بإسمي وباسم رفاقكم في قيادة قطر لبنان وكل مناضليه، نتوجه اليكم بالتحية، متمنين لكم التوفيق في مسيرتكم النضالية التي تشكل رافداً اساسياً من روافد العمل النضالي على المستوى القومي وفي الجزائر التي قال عنها الرفيق القائد المؤسس الاستاذ ميشيل عفلق بأنها شكلت مفاجئة الامة لنفسها من خلال ثورتها العظيمة ثورة المليون شهيد ضد المستعمر الفرنسي.

دمتم للعقيدة والنضال ولرسالة امتنا الخلود

امين سر قيادة قطر لبنان

الرفيق حسن بيان

لبنان

ـ "طليعة لبنان" في عيد العمال: لاستعادة الحركة العمالية والنقابية دورها التاريخي.

ـ مجلس الوزراء يقر قانون استقلالية القضاء.

ـ تحرك رسمي وروحي بمشاركة سفراء عرب لمنع ارتدادات ما يجري في جنوب سورية على الداخل اللبناني.

ـ إنجاز الإنتخابات البلدية والإختيارية على أربع مراحل في المحافظات السبع.

ـ المجلس الدستوري يرد الطعن المقدم من عدد من النواب بموازنة العام ٢٠٢٥.

ـ "طليعة لبنان": الإنتخابات البلدية والإختيارية فرصة للمساءلة والمحاسبة.

ـ الرئيس جوزيف عون متوجهاً إلى حاكم مصرف لبنان ونوابه: مسؤوليتكم كبيرة في إعادة ثقة الداخل والخارج في النظام المصرفي اللبناني.

ـ وسط رفض عمالي ونقابي عارم، لجنة مؤشر الأجور ترفع الحد الأدنى إلى ٢٨ مليون ليرة.

ـ وزيرا الداخلية والعدل يتوجهان ليلاً إلى طرابلس بعد حالات التذمر والفوضى والإتهامات بالتزوير التي شابت انتخابات بلدية المدينة.

ـ رئيسا الجمهورية والحكومة يرحبان بقرار الرئيس الأميركي رفع العقوبات عن سورية، ويريان في ذلك فرصةً للنهوض في لبنان.

ـ بعد إقالة مجلس الوزراء محافظ الشمال من منصبه ووضعه في تصرف وزير الداخلية، توقيف قائمقام الهرمل على خلفية تدخُّل غير مشروع في الإنتخابات البلدية والإختيارية.

ـ مجلس النواب يقر قانون تجريم حالات إطلاق النار العشوائي بمضاعفة الغرامات.

ـ رئيس الحكومة يدعو إلى تطبيق ما لم يُطبَق من اتفاق الطائف وتصحيح ما طُبق، ويؤكد في القمة العربية: لبنان افتتح صفحةً جديدةً من خلال فرض سيادة الدولة.

ـ رئيس الجمهورية أثناء زيارته لمصر: الخلاف ممنوع والحوار هو العلاج لكل الإختلافات.

ـ المجلس الدستوري يقر تجميد العمل بقانون الإيجارات للعقارات غير السكنية.

ـ الرئيس عون يستقبل رئيس دولة فلسطين في زيارة رسمية للبنان استغرقت ثلاثة أيام، وبيان مشترك يؤكد على حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية.

ـ وزيرا الداخلية والعدل يعيدان افتتاح قاعة المحكمة في سجن رومية لتسريع محاكمات

الموقوفين، وبت الملفات، وتخفيف الإكتظاظ في السجون.

فلسطين

ـ قوات الإحتلال تداهم مدن ومخيمات الضفة الغربية وتنفذ عمليات قتل ميداني واعتقالات وتهجير قسري، واعتداءات من المستوطنين على منازل وممتلكات الفلسطينيين في رام الله والبيرة والخليل وسلفيت وبيت لحم وإحراق حقول القمح في نابلس.

ـ في ظل استمرار الحرب في قطاع غزة، أعلنت الدوائر الصحية ان نحو ١٥٠٠ فلسطيني فقدوا أبصارهم وأن نحو أربعة آلاف آخرين مهددون بفقدان البصر بسبب نقص الأدوية والتجهيزات الطبية، وانهيار المنظومة الصحية.

ـ قوات الإحتلال تطلق النار باتجاه وفد من الدبلوماسيين من ٢٥ دولة خلال زيارتهم جنين بحجة تواجدهم في منطقة غير مسموح الدخول إليها، وسبع دول (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، كندا، المكسيك وأوروغواي) تستدعي سفراء "إسرائيل" لديها لطلب توضيحات.

ـ إطلاق صواريخ من اليمن على محيط مطار اللد (بن غوريون) في ٥/٤، و٥/٩، و٥/١٩، و٥/٢٢، وقوات الإحتلال تفعل صفارات الإنذار، وتوقف مؤقتاً الرحلات الجوية.

ـ إتحاد عمال النرويج يصوت بالإجماع على قرار مقاطعة "إسرائيل" ومنتجاتها دعماً ل فلسطين.

ـ رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، يصف "إسرائيل" بانها دولة إبادة جماعية، وحكومة نتنياهو تستدعي السفير الإسباني، والبرلمان الإسباني يصوت على قرار حظر بيع الأسلحة إلى "إسرائيل"، وحكومة كتالونيا تغلق قنصليتها في تل أبيب احتجاجاً على الحرب على غزة، وانعقاد إجتماع "مجموعة مدريد" حول فلسطين ضم وزراء خارجية دول عربية وأوروبية، والبرازيل، وممثل عن "منظمة التعاون الإسلامي".

ـ إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأميركي الأسير لدى "حماس"، عيدان الكسندر، مقابل وعود بفتح المعابر وإدخال المساعدات، ودفع المفاوضات إلى الأمام.

ـ مظاهرات حاشدة في عدة عواصم ومدن أوروبية وفي اميركا وكوبا وموريتانيا والمغرب للتنديد بجرائم الإحتلال في فلسطين.

سورية

ـ بعد التوتر الأمني في جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا بريف دمشق بين قوات الامن وعناصر مسلحة الذي أودى بحياة العشرات من الطرفين ومن المدنيين، عُقد اجتماع في مدينة داريا ضم وفوداً من مشايخ ووجهاء طائفة الموحدين الدروز ومحافظي ريف دمشق والسويداء والقنيطرة لتهدئة الأوضاع، والعدو الصهيوني يردد تصريحات ل "حماية الدروز" خاصةً، وما يسميه الأقليات عامةً، ويغير على محيط القصر الجمهوري في دمشق، والشيخ حكمت الهجري المناهض للإدارة السورية الإنتقالية يطالب ب "قوات حماية دولية".

ـ مسلحون يقتحمون مبنى محافظة السويداء ويحتجزون المحافظ ويستولون على مقتنياته الشخصية قبل إطلاق سراحه وانتقاله إلى دمشق، ويطلقون سراح أحد الموقوفين المتهم بسرقة سيارات، ومراقبون يعتبرون أن الإقتحام تم بإيعاز من الشيخ حكمت الهجري.

ـ نقلت وكالة "سانا" عن مصدر امني أن انفجاراً استهدف مخفر شرطة بمدينة الميادين بريف دير الزور أدى إلى مقتل ثلاثة وإصابة آخرين.

ـ اشتباكات بين قوات الأمن وقوات سورية الديمقراطية "قسد" في محيط سد تشرين رغم الإتفاق سابقاً على طريقة توضع القوات ومهامها في المنطقة.

ـ أورد موقع "ماش" الروسي أن أربعة انتحاريين من أوزبكستان لا يعترفون بالحكومة السورية الجديدة هاجموا قاعدة حميميم الجوية بريف اللاذقية ما أوقع قتلى بين المهاجمين وجرحى من عناصر حرس القاعدة.

ـ غارات إسرائيلية تستهدف تل منين والكسوة في دمشق، والكتيبة الصاروخية بريف درعا، والقنيطرة، وريف حماة، وبادية الميادين قرب الحدود مع العراق.

ـ الرئيس أحمد الشرع يزور فرنسا والإمارات والبحرين والسعودية، حيث عُقد اجتماع ثلاثي مع ولي العهد السعودي

والرئيس الأميركي بمشاركة الرئيس التركي عبر الأنترنيت. كما يزور تركيا ويلتقي الرئيس رجب طيب أردوغان والمبعوث الأميركي إلى سورية، توماس باراك، بحضور وزير الخارجية، أسعد الشيباني لبحث خطوات رفع العقوبات الأميركية التي سبق وأعلن عنها الرئيس دونالد ترامب.

ـ أعلنت المتحدثة بإسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، أن الرئيس ترامب حدد خمسة مطالب موجهة إلى الرئيس السوري، وهي: التوقيع على اتفاقية "إبراهام" للتطبيع مع "إسرائيل"، ومغادرة جميع المقاتلين الأجانب سورية، وترحيل عناصر فلسطينية مسلحة، ومساعدة الولايات المتحدة على منع عودة "داعش"، وأن تتحمل الإدارة السورية الجديدة مسؤولية إدارة مراكز إحتجاز عناصر وعائلات "داعش" في شمال شرق سورية.

ـ الرئيس الشرع يوقع مرسومين يقضيان بإحداث "الهيئة الوطنية للعدالة الإنتقالية، و "الهيئة الوطنية للمفقودين والمختفين قسراً".

العراق

ـ عُقدت في بغداد القمة العربية في دورتها ال ٣٤ بغياب ١٧ من الحكام العرب، وحضور أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيس وزراء إسبانيا، بيدرو سانشيز، ضيف شرف، ومراقبون يعتبرونها ضعيفة، ولم يرتقِ ما صدر عنها إلى مستوى التحديات في الوطن العربي.

اليمن

ـ أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، تعيين سالم بن بريك رئيساً لمجلس الوزراء خلفاً ل أحمد عوض بن مبارك الذي كان قد قدم استقالته.

ـ غارات أميركية على ميناء رأس عيسى وجزيرة "كمران" في محافظة الحديدة، وعلى جنوب العاصمة صنعاء، ومواقع في محافظتي صعدة والجوف، واتفاق أميركي مع الحوثيين بتوقف الإستهدافات الأميركية وتوقف استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر.

ـ غارات إسرائيلية في ٦/٣ على مطار صنعاء وتوقفه عن العمل لمدة أسبوع، وخزانات وقود في ميناء الحديدة، ومصنع إسمنت، واستشهاد أربعة وجرح ٣٩، وغارات على ميناء رأس عيسى في ٥/١١، وأخرى على مينائي الصليف والحديدة في ٥/١٦.

السودان

ـ بعد نحو ثلاثة أسابيع من تعيين دفع الله الحاج علي عثمان رئيساً للوزراء، وقبل أن يباشر مهامه، أصدر عبد الفتاح البرهان مرسوماً يقضي بتعيين كامل الطيب أدريس رئيساً جديداً للوزراء، ويعين سيدتين في عضوية "مجلس السيادة" تمثلان وسط وشرق البلاد.

ـ "قوات الدعم السريع" تستهدف القصر الجمهوري في الخرطوم، وتهاجم بورتسودان مرتين، حيث تم استهداف المطار، ومحطة كهرباء، ومستودعات نفط، وفندق قرب المقر الرئاسي المؤقت.

ـ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة على خلفية دعمها "قوات الدعم السريع" بالمال والسلاح، والإمارات تنفي، ومحكمة العدل الدولية ترفض دعوى رفعتها الحكومة السودانية ضد الإمارات بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم حرب عبر دعمها ل "قوات الدعم السريع".

ليبيا

ـ في ظل الصراع بين القوى السياسية وفشلها في توحيد المؤسسات، وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية، تصاعدت الإشتباكات بين فصائل مسلحة منتصف هذا الشهر في أحياء العاصمة طرابلس، وعدة مدن في غرب البلاد أدت إلى مقتل ٥٨ وإصابة نحو ٩٣، وأضرار مادية جسيمة، ومظاهرات في العاصمة تطالب بإسقاط "حكومة الوحدة الوطنية" برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأخرى مؤيدة له، ومطالبات نيابية بتشكيل حكومة جديدة تحل محل حكومتي طرابلس وبنغازي.

الجزائر

ـ استدعاء القائم بالأعمال الفرنسي لإبلاغه قرار طرد المزيد من الدبلوماسيين الفرنسيين، وفق وكالة "فرانس برس".

مقتطفات دولية

ـ الرئيس الأميركي يقيل مستشار الأمن القومي، مايك والتز، ويعينه سفيراً لدى الأمم المتحدة، ويكلف وزير الخارجية، ماركو روبيو، بالقيام بمهام مستشار الأمن القومي، ويعين سفيرٍ الولايات المتحدة لدى تركيا مبعوثاً خاصاً في سورية.

ـ الرئيس الأميركي يزور السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، وتوقيع اتفاقيات قريبة وبعيدة المدى، ويحضر اجتماع قمة أميركي ـ خليجي، ويصرح في لقاء صحفي مع رئيس جنوب أفريقيا،سيريل رامافوزا، في البيت الأبيض ان دول الخليج قدمت ٥,١ تريليون دولار للإستثمار في الولايات المتحدة.

ـ وكالة "موديز" تخفض التصنيف الإئتماني للولايات المتحدة الأميركية إلى "AA1".

ـ جامعة هارفارد الأميركية ترفع دعوى قضائية ضد إدارة الرئيس ترامب بسبب منعها من تسجيل واستضافة طلاب أجانب.

ـ انتخاب الكاردينال الأميركي روبرت فرانسيس بريفوست بابا الفاتيكان، وهو اختار الإسم لاوون الرابع عشر.

ـ الولايات المتحدة والصين تعلنان عن اتفاق لخفض الرسوم الجمركية المتبادلة بمقدار ١١٥٪ لمدة ٩٠ يوماً بعد مباحثات بين مسؤولين من الدولتين في العاصمة السويسرية.

ـ بعد تأجيل المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية حول الملف النووي الإيراني في ٥/٣، عُقدت الجولة الرابعةفي عُمان في ٥/١٠، والجولة الخامسة في العاصمة الإيطالية، روما في ٥/٢٣ دون تحقيق تقدم ملموس حول نسبة التخصيب.

ـ أعلنت الحكومة الإيرانية أنه في حال أدت المفاوضات الجارية مع الولايات المتحدة إلى اتفاق، فستتمكن واشنطن من الإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية لإيران، وأنه لا مانع من الإستثمارات الأميركية داخل البلاد.

ـ مقتل موظفين إثنين من سفارة "إسرائيل" بإطلاق نار قرب المتحف اليهودي بواشنطن، والمنفذ، الياس رودريغز من شيكاغو بولاية ألينوي يصرخ أثناء إلقاء القبض عليه "الحرية ل فلسطين".

ـ كولومبيا تعين أول سفير لها،خورخي إيفان أوسبينا، لدى دولة فلسطين.

ـ عُقدت في العاصمة الألبانية، تيرانا، القمة السادسة ل "المجموعة السياسية الأوروبية" تحت شعار: "من أجل أوروبا جديدة في عالم جديد: الوحدة والتعاون والعمل المشترك". حضر القمة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

ـ عُقدت في مدينة اسطنبول جولة من المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا. ترأس الوفد الروسي مستشار الرئيس فلاديمير بوتين، فلاديمير ميدينسكي، وترأس الوفد الأوكراني وزير الدفاع، رستم عمروف. تم الإتفاق على تبادل ١٠٠٠ أسير من كل طرف. حضر إلى اسطنبول أثناء المفاوضات الرئيس الأوكراني دون المشاركة فيها بسبب غياب الرئيس الروسي، ووزير الخارجية الأميركي.

ـ فريدريش ميرتز من "الحزب الديمقراطي المسيحي" يتسلم مهامه مستشاراً لألمانيا خلفاً ل أولاف شولتز.

ـ قصف صاروخي ومدفعي وغارات بالطيران بين الهند وباكستان في منطقة كشمير توقع قتلى وجرحى من الجانبين، والمواجهات تتوقف نتيجة وساطة أميركية ـ تركية ـ سعودية، وعودة الإتصالات بين الطرفين باجتماع مُديرَي العمليات العسكرية، ووزير الخارجية الباكستاني يصرح: " نحو ٣٠ دولة ساهمت في جهود وقف الحرب".

ـ الكاميرون تعلن انضمامها إلى التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، ومراسم الإنضمام تجرى في مقر التحالف في الرياض ليصبع عدد الدول المشاركة في التحالف بقيادة السعودية ٤٣ دولة.

ـ "حزب العمال الكردستاني" التركي المعارض يعلن حل نفسه وإنهاء الصراع مع تركيا.

ـ حكومة بنغلاديش تصدر قراراً بحظر حزب "رابطة عوامي" الذي تنتمي له رئيسة الوزراء السابقة، الشيخة حسينة، الموجودة في منفاها الإختياري في الهند بتهمة ارتكاب جرائم وأعمالاً إرهابية.

ـ فيضانات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تودي بحياة ١٠٤ أشخاص، وفق وكالة "فرانس برس"، وإعصار في ولاية ميزوري الأميركية يتسبب في مقتل خمسة أشخاص وأضرار في خمسة آلاف عقار، وفيضانات تجتاح مناطق في شرق أستراليا تعزل نحو ٣٢ ألف شخص.

طليعة لبنان ينعي الرفيق المناضل احمد شحادة وتعزية من امين سر قيادة قطر الجزائر للحزب ومكتب الثقافة والاعلام القومي.

تنعي القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الإشتراكي فقيد البعث والمبادئ الرفيق المناضل احمد شحادة محمد (ابو علي) الذي توفّاه الله صباح هذا اليوم السابع من ايار ٢٠٢٥ بعد صراع مرير مع المرض .

لقد كان الرفيق ابوعلي من الرفاق المناضلين الذين قدموا وضحوا في سبيل المبادئ والأهداف التي آمنوا بها وقد خبرته سوح النضال عبر خمسة عقودٍ من العطاء وعانى من ظروف المعتقلات الصعبة. ولم يتوان في يوم من الأيام عن القيام بواجباته النضالية وبقي متمسكاً بمبادئه وقيمه حتى الرمق الأخير من حياته.

العهد على المضي في طريق النضال حتى تحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والإشتراكية

بفقدان الرفيق ابو علي يخسر الحزب مناضلاً من خيرة مناضليه..

لروحه الرحمه ولعائلته ورفاقه الأجر والثواب..

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

في ٧ /٥/ ٢٠٢٥

تعزية من الجزائر
في وفاة الرفيق احمد شحاده

الى الرفاق في لبنان
الرفيق العزيز حسن بيان
الرفاق الاعزاء في قيادة القطر.

بلغنا بمزيد من الحزن والاسى نبأ وفاة الرفيق العزيز احمد شحاده بعد معاناة من المرض وبهذا المصاب الاليم علينا جميعا . باسمي ورفاقي في الجزائر نتقدم منكم رفاقنا الاعزاء بتعازينا الخالصه داعين الله ان يسكن الفقيد العزيز جنان الخلد ويمنحه الرحمة والمغفرة ويمن اهله ورفاقه ومحبيه بالصبر والسلوان.

امين سر قيادة قطر الجزائر
الرفيق ابو حمزة

وتعزية من مكتب الثقافة والإعلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (صدق الله العظيم)

الرفاق امين سر واعضاء القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي المحترمون.

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة فقيد البعث والمبادئ الرفيق المناضل أحمد شحادة محمد (أبو علي) الذي وافته المنية صباح يوم السابع من أيار ٢٠٢٥ بعد صراع مرير مع المرض.

لقد عُرف الرفيق المناضل أحمد شحادة محمد (أبو علي) بكفاحه المتواصل الصلب. فقد كان من الرفاق المناضلين الذين قدموا وضحوا في سبيلِ المبادئ والأهداف التي آمنوا بها دفاعاً عن الامة العربية وعن البعث العظيم. وقد قرن الفعل بالعمل طيلة حياته فخبرته سوح النضال عبر خمسة عقودٍ من العطاء الغزير. وقد عانى الراحل من ظروف المعتقلات الصعبة التي رغم مرارتها وشراستها الا انها لم تثنه عن عقيدته ونضاله يوما واحداً. ولم يتوان عن القيام بواجباته النضالية التي كلف بها كما ينبغي. فبقي متمسكاً بمبادئه وقيمه حتى الرمق الأخير من حياته.

إن رفاقكم في مكتب الثقافة والإعلام

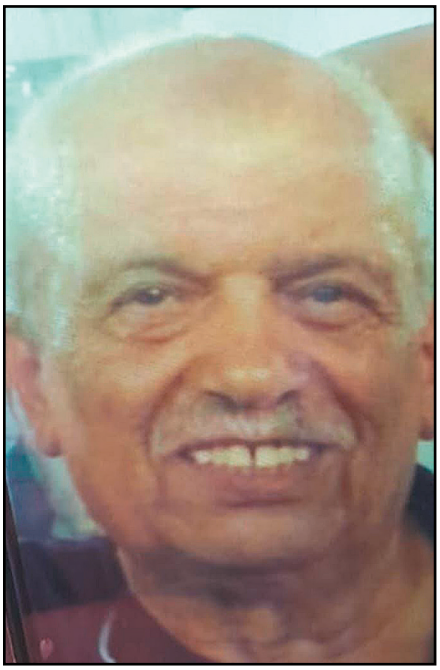

القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي يتقدمون لكم ولعائلة الرفيق الراحل بأصدق مشاعر المواساة بهذا المصاب. وهم على يقين بان مسيرته. وتفانيه. وصلابته ستبقى راية خفاقة ترنوا اليها اجيال البعث الصاعدة. فتهتدي بضيائها الى طريق العطاء والصمود في سبيل الدفاع عن الامة العربية وحقها في الحياة والنهضة والتقدم وهي تخوض اعنف معارك الوجود.

نسأل الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهمكم وأهله وذويه الصبر والسلوان.

ولا نقول إلا ما يرضي الله إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

رفاقكم في مكتب الثقافة والإعلام القومي

٩/ ٥/ ٢٠٢٥

كلمة وداع من الرفيق جعفر ابراهيم تعانقُ روح الفقيد أحمد شحادة محمد

ما أرقّكَ..
وأنت تُعانِق الصّمت..
وما أبعدكَ الآن..
وما مضى ..
كان زمان...!
يااااا
يا أحمد..
دَمْعَتُنا الأسيرةُ أنت..
الوفاء..
الحزن..
الفرح..
كأسُ العيد..
وردتُنا الّتي أحرقت فوحَها....
يااااا
يا أحمد..
أسألُكَ : لماذا..
هلّ من جواب على أجوبتِنا...؟!
قَهَرْتنا بالفَقْد
وهزمتَنا بالبَسْمَةِ الدّامعة...!

يااااا
يا أحمد..
أيّها الرّاحلُ من مرافئ القلوب..
إلى تُرابكَ الأبد..
تأبّطَ زمَنكَ ومضيت...
إلى أين..؟!
وإنّا لا ندري إلّا حين اللّقاء...!
يااااا..
أحمد..
هذا أنت حَمّالُ انتماء..
علامةٌ فارقةٌ في زمنِ الإنكسارات اليتيمة..
أذهبتَ لتَحيا..
فارقتنا على حين عطش يا رفيقي..
رأيتَ كيف أنّ الأوطان تُستباح..
ورأيت الرّايات ترفرف على خراب نفوسِنا..
ورأيتَ الحَقَّ مُعَمّماً بالباطل..
ورأيتَ الوجعَ على انكسارِ الخاطرِ

أعشى..
ورأيت الألم في جرح الرّوح أبجديّةَ هزائم...
ورأيتَ ما رأيتَ يا أحمد...!
وأسّاءَل: هل فارقكَ الألم أو الأمل...؟!
يااا... أحمد..
عُدْ بما أنت عليه..
هذه الأرضُ أرضُنا..
ومُذْ ولِدَتْ مُثْخَنَةٌ بالدّماء والدّموع...!
يااا
أحمد..
شامَةَ الغَيبِ أنت وسراجه المنير...!
يااا
يا أحمد..
بورِكَ تُربُكَ بالجسدِ الّذي لا يزول...!
سنبكيك
وتبكيكَ البيوت والمصاطب والدّروب...
إلى اللّقاء يا أحمد
إلى اللّقاء...!

"طليعة لبنان" في عكار نعت الرفيق المناضل حسن اسعد علي (الغضنفر)

تنعى قيادة منظمة الشهيد علي بطيخ لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في محافظة عكار إلى ابناء المنطقة والشمال الرفيق المناضل حسن اسعد علي ابن بلدة شان-عكار والمعروف بـ "الغضنفر" الذي انتقل إلى رحمة ربه إثر مرضٍ عضال عن عمر الثمانين عاماً لم يفارق خلالها إيمانه بمبادئ البعث ورسالته الخالدة وهو الذي انتسب لصفوف حزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٧٥ وشارك في العديد من المعارك العسكرية التي خاضها الحزب مدافعاً عن حياض الوطن من شماله لجنوبه فكان المميّز بشجاعته وثباته مكتسباً لقب (الغضنفر) عن جدارة احترمها فيه رفاقه ومحيطه الشعبي وليدفع ثمن انتمائه سنوات من الاعتقال في سجون نظام الاسد البائد لم تكن لتُضعِف من ثباته وعنفوانه يوماً ولا من اهتماماته بقضايا امته رغم ما كان يعانيه من مرض .

رحم الله الفقيد الراحل واسكنه فسيح جناته مع خالص العزاء للاهل والرفاق ولامتنا المجد والخلود.

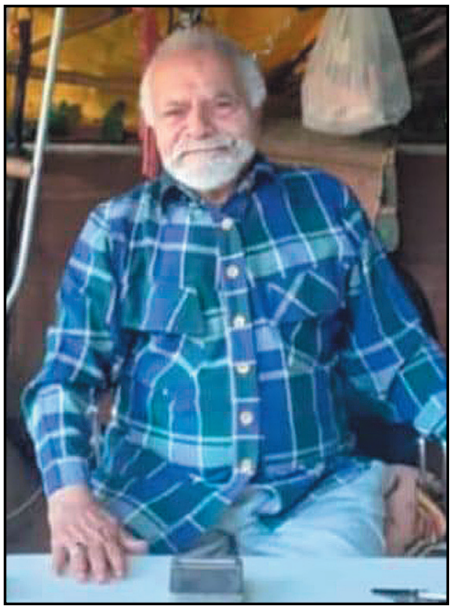

الجامعة في زمن انتهاك الحُرمات

يبدو اننا نعيش في زمن انتهاك الحُرمات، فقد ضاعت حرمة جامعاتنا، كون المسؤولين عن الجامعة لايعرفون ولا يدركون معنى ان تكون الجامعة حرم آمن.

فإلى الذين لايعرفون معنى الحرم الجامعي ممن يعملون الان في الوسط الجامعي نقول:

ان مفهوم الجامعة حرم آمن يعني ان لها مهابة خاصة تقترن بعبق نفسي وروحي خاص يكاد يقترب من قدسية مكان العبادة. هكذا كنا وكان علماؤنا عبر تاريخ ما بعد تأسيس الجامعات يحترمون مهابة الجامعة كونها مكان علم وتعليم وتمكين اجيال وبناء خبرات دولة.

وحُرمة هذا المكان صارت من التقاليد والأعراف الجامعية ،ووضعت له قواعد قانونية في كل دول العالم التي تحترم جامعاتها ومركزها العلمي وعليها صون حرمتها، وصار دخول هذا الحرم عرفاً وتقليداً له شروط وقواعد أو معايير خاصة.

وبالتالي لايجوز ان تنتهك بادخال او بإبراز اي مظهر من المظاهر العسكرية داخل أبنيتها، ولايسمح بدخول اي شخص من رجال الاجهزة العسكرية والأمنية حاملاً سلاحه.

فكيف اذن يحدث هذا الذي جرى في احدى الجامعات الأهلية العراقية، وعلى مرأى ومسمع وزارة التعليم العالي والحكومة؟. حيث شهدت ساحة الجامعة استعراضاً عسكرياً لأكثر من صنف عسكري وهم يحملون أسلحتهم ورياتهم العسكرية ويستعرضون امام اعضاء من هيئة التعليم يرأسهم مالك الجامعة الذي لا يملك حتى لقباً علمياً.

أية كارثة هذه التي حدثت في الوسط الجامعي؟. انها سابقة خطيرة لم تحدث داخل الجامعات العراقية ومنذ تأسيس اول كلية قانون في العراق عام ١٩٠٨ قبل تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي. فشكلت هذه الحادثة الان نقطة سوداء جديدة في مسيرة الجامعات العراقية، كونها تمثل احد أوجه الفساد باشكاله الإداري والمالي والأخلاقي، وامتهان لحرمة المكان الجامعي ولمكانة رجال العلم الذين على ما يبدو لا حول لهم ولا قوة في ابداء الراي.

ان الذي يجري داخل منظومة التعليم في العراق وفي التعليم الجامعي على وجه الخصوص معيب ويشكل خللاً خطيراً في تطبيق قانون التعليم الجامعي وانتهاكاً للتقاليد الجامعية العريقة. فقد جرى تولي اشخاص في منظومة التعليم لا يملكون شهادة علمية او يملكون شهادات مزورة، ولا يملك البعض منهم حتى القدرة على حسن السلوك مع الطلبة، فقد سجلت احداث لوثت سمعة اساتذة الجامعة المعروفة بالاسلوب التربوي والاخلاقي العالي.

وبعد ألا يحق لنا الان التساؤل..

من يُصلِح الملحُ إذا الملحُ فسد؟

من يُصلِح تعليم الطلبة إذا الجامعة فسدت؟

من يُصلِح الجامعات إذا منظومة التعليم فسدت؟

من يُصلِح منظومة التعليم إذا الحكومة فسدت؟

ومع الأسف يبدو اننا نعيش فعلا في زمن انتهاك الحُرمات..

تجمع طلبة الرافدين في المهجر